الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة إبن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

الشعبة : علوم تسيير

تخصص : إدارة مالية

المقاولاتية ركيزة أساسية للتنويع الاقتصادي خارج المحروقات

من إعداد الطالبتين :

زروقي وهيبة

لعلى خديجة

الأستاذة المشرفة:

زيتوني هوارية

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ :

السنة الجامعية:2017-2018

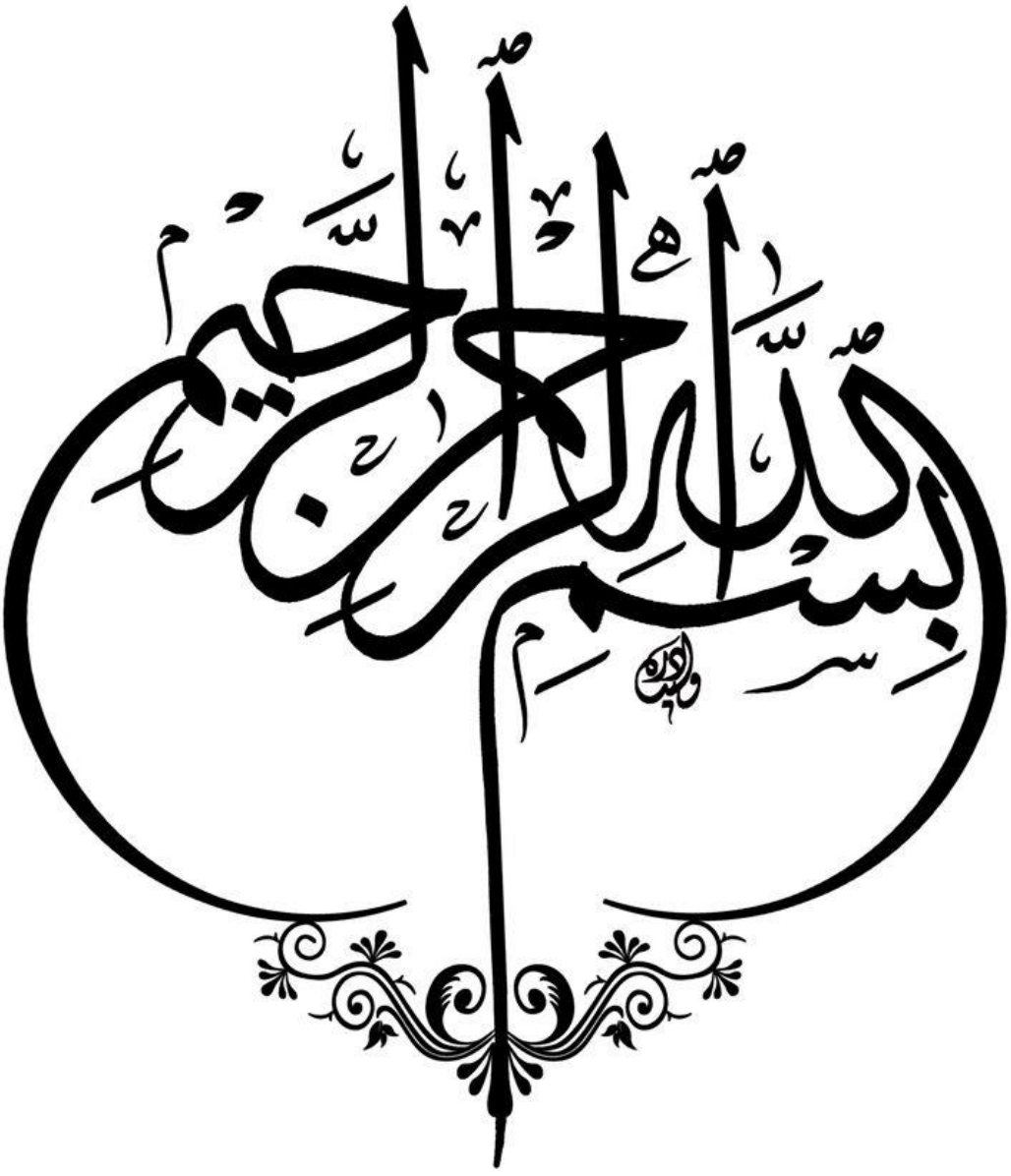
بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص

إن للمقاولاتية دور فعال في تحقيق التنويع الإقتصادي كونها المحرك الأساسي للإقتصاد في جميع دول العالم ، وخاصة الدول النامية التي تعتمد على قطاع واحد في إقتصادها وهو قطاع المحروقات ، والجزائر من بين الدول التي تسعى على تفعيل المقاولاتية من أجل خروج من دائرة الإعتماد على المحروقات وخاصة بعد تذبذب أسعاره في الفترات الأخيرة ، ومن أجل تفعيل هذا القطاع قامت بإنشاء أجهزة دعم وأجهزة مرافقة من أجل خلق فرص الإستثمار وتشجيعها وتطويرها ،بهدف تحقيق التنويع الإقتصادي الوطني ،ومن خلال هذه الدراسة أردنا معرفة مدى مساهمة هذه الهيئات المنشأة من طرف الدول في تفعيل المقاولاتية ونتائجها في تحقيق التنويع على مستوى ولاية تيارت كنموذج مصغر عن العلاقة تطور المقاولاتية ودورها في تحقيق التنويع الإقتصادي على مستوى المحلي بصفة خاصة ، والوطني بصفة عامة.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية ، المقاول ، التنويع الإقتصادي

Résumé :

L'entreprenariat contribue efficacement à la réalisation de la diversification économique. En effet, elle représente le déclencher principal de l économie dans tous les pays notamment les ceux en voie de développement qui repose sur un secteur pour développer son économie, à savoir le secteur des hydrocarbures. Parmi ces pays, l'Algérie envisage de promouvoir l'entreprenariat afin de s'acquitter de la domination des hydrocarbures notamment avec l'instabilité de leur prix dans ces dernières années.

Afin d'activer ce secteur, le gouvernement a élaboré des organismes des dispositifs et des mécanismes pour créer et encourager des opportunités d'investissement.

L'objectif en est d'assirer la diversification économique national. cette étude vise donc à connaitre le degré de l'impact de ces organismes fondés par le gouvernement sur l'activation de l'entreprenariat et le taux de la réalisation des résultats quant à la diversification au niveau de la wilaya de Tiaret comme étant un as d'étude qui représente le l'entreprenariat et son rôle dans la promotion économique local notamment ,et nationale généralement.

Mots-clés : Entreprenariat, Entrepreneur, La diversification économique.

كلمة شكر

لا يسعني ونحن نهي هذا العمل المتواضع إلا التوجه بالشكر والحمد لله سبحانه وتعالى على فضله ونعمه التي لا تعد ولا تحصى

ولا يسعنا هنا إلا أن تقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة التي أشرفت على هذا العمل ولم تبخل علينا بالإرشادات والنصائح والتوجيهات من اجل إتمامه الأستاذة " زيتوني هوارية "

كما نتقدم بالشكر إلى كل من المسؤولين والأعوان الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب بولاية تيارت خاصة " حليمي خالد " وأعوان الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة " خليفة قادة "

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة كلية علوم الإقتصادية وعلوم التسير وعمال المكتبة

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى :

والدتي العزيزة وإلى روح والدي الذي تمنيت أن يشاركني هذه الفرحة

إلى كل الإخوة والأخوات

إلى كل صديقاتي

إلى كل أساتذة العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، وأخص بالذكر

الأستاذة المشرفة على مساعدتي في إتمام هذا العمل

إلى كل من رافقني أثناء إنجاز هذا البحث المتواضع من قريب ومن بعيد .

خديجة لعلى

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى من أوصانا الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بالحفاظ عليهما وإحتراما أبي وأمي وأطل الله في عمرهما وجعل الجنة من نصيبهما إن شاء الله

إلى سندي في الحياة أخوتي رابح وميلود

إلى كل الأخوات خاصة رقية وإيمان

إلى كل براعيم البيت وخاصة محمد مجيد

إلى كن من كانو ملاذي إلى كل من سأفتقدهم ,إلى من أتمنى تبقى صورهم في عيوني إلى من جعلهم إخوتي في الله ومن أحببتهم في الله (أصدقائي الأحباء)

إلى من تضع لهم الملائكة أجنحتها إكراما لهم إليكم يا طلاب العلم.

إلى كل من نسيهم قلمي وضمهم قلبي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

زهروقي وهيبة

فهرس المحتويات

شكر

إهداء

الفهرس

مقدمة عامة .....أ

الفصل الأول: الأسس النظرية حول المقاولاتية وافاقها

تمهيد 02

المبحث الأول : عموميات حول المقاولاتية والمقاول 03

المطلب الأول : ماهية المقاولاتية 03

المطلب الثاني :ماهية المقاول 09

المطلب الثالث :التأصيل الإصطلاحي للمقاول،المدير ، القائد 14

المبحث الثاني : دور **المقاولاتية** **19**

المطلب الأول : الدور الإقتصادي للمقاولاتية 19

المطلب الثاني :الدور الإجتماعي للمقاولاتية 22

المبحث الثالث :واقع وأفاق المقاولاتية في الجزائر 25

المطلب الأول : نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 25

المطلب الثاني: أجهزة الدعم 28

المطلب الثالث: أجهزة المرافقة في الجزائر 36

خاتمة الفصل **42**

الفصل الثاني :التنويع الإقتصادي في الجزائر

تمهيد 44

المبحث الأول :الإيطار المفاهيمي للتنويع الإقتصادي 45

المطلب الأول :ماهية التنويع الإقتصادي 45

المطلب الثاني : أهمية وأهداف التنويع الإقتصادي 47

المطلب الثالث : مستويات التنويع الإقتصادي 49

المبحث الثاني :تفعيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل عن المحروقات .....**51**.

المطلب الأول : مفاهيم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 51

المطلب الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الإقتصاد 55
المطلب الثالث : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 57
المبحث الثالث: الفرص المتاحة للتنويع الإقتصادي من خلال القطاعات الهيكلية 60
المطلب الأول : الفلاحة كبدبل أول للمحروقات 60
المطلب الثاني:الصناعة كبديل ثاني للمحروقات 66
المطلب الثالث : السياحة كبديل للمحروقات 70
خاتمة الفصل **77**
الفصل الثالث : تحقيق التنويع الإقتصادي من خلال أجهزة دعم المقاولاتية في ولاية تيارت
تمهيد **79**
المبحث الأول :الأسلوب المنهجي المتبع في الدراسة الميدانية **80**
المطلب الأول :الأسلوب المنهجي المتبع **80**
المطلب الثاني :تعريف بمكان الدراسة 81
المطلب الثالث :الإمكانيات التنموية لولاية تيارت **82**
المبحث الثاني : واقع التنويع الإقتصادي لولاية تيارت 91
المطلب الأول :بطاقة تعريفية لمديرية الصناعة والمناجم 91
المطلب الثاني :دراسة تحليلية 92
المطلب الثالث :دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الإقتصادي 95
المبحث الثالث :واقع المقاولاتية في ولاية تيارت 99
المطلب الأول :تحليل المعطيات من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 99
المطلب الثاني :تحليل المعطيات المقدمة من طرف صندوق التأمين عن البطالة لولاية تيارت..... 106
المطلب الثالث :نتائج الدراسة 110
خاتمة الفصل:..... 113
خاتمة **115**
قائمة المراجع **116**

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	الصفات الأربع للمقاول في العالم	**13**
1.2	أدوار المدير	**15**
1.3	مراحل إنشاء مؤسسة مصغرة حسب جهاز ANSEJ	**31**
1.4	آلية عمل حاضنات الأعمال	**41**
2.1	الإطار المفاهيمي للسياحة	**72**
3.1	النتائج المحققة للإنتاج النباتي للفترة 2010-2017 لولاية تيارت	**84**
3.2	النتائج المحققة للكروم والفواكه والحمضيات من 2010-2017 لولاية تيارت	**85**
3.3	النتائج المحققة لإنتاج الحليب2010-2017 لولاية تيارت	**87**
3.4	الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة والمناجم لولاية تيارت	**92**
5-3	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية دعم تشغيل الشباب فرع تيارت	**100**
3.5	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة حسب فرع النشاط على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2010-2017/11/20 لولاية تيارت	**101**
3.6	نسبة مساهمة الإناث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيارت 2010-2017/11/20 لولاية تيارت	**104**
3.7	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية تيارت	**107**

2–قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	أهم الإختلاف بين المقاول والمدير والقائد	**18**
2.1	نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الصادرات في بعض الدول %	**20**
4.1	مستويات التمويل الثنائي لدى الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب	**29**
5.1	مستويات التمويل الثلاثي لدى الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب	**30**
6.1	صيغ تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	**33**
7.1	توزيع المشاريع المصرح بها على مستوى ANDIحسب قطاعات النشاط منذ نشأتها إلى غاية 2012/12/31	**34**
1.2	حدود تعريف المؤسسات الصغيرة جدا والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	**54**
2.2	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الحجم	**55**
1.3	التوزيع السكاني لولاية تيارت	**82**
2.3	الهياكل المائية لولاية تيارت	**83**
3.3	النتائج المحققة للإنتاج النباتي من 2010–2017 لولاية تيارت	**84**
4.3	النتائج المحققة للكروم والفواكه والحمضيات 2010–2017 لولاية تيارت	**85**
5.3	النتائج المحققة للحوم الحمراء والبيضاء 2010–2017 لولاية تيارت	**86**
6.3	النتائج المحققة لإنتاج الحليب 2010–2017 لولاية تيارت	**87**
7.3	المناطق الصناعية ومناطق النشاط لولاية تيارت	**88**
8.3	تطور عدد المؤسسات ومناصب الشغل 2015–2016 في تيارت	**93**
9.3	النسبة المئوية لعدد المؤسسات ومناصب الشغل المنشأة إلى غاية 2016/09/30في تيارت	**99**
10.3	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة حسب فرع النشاط على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2010–2017/11/20 لولاية تيارت	**101**
11.3	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الولاية حسب الجنس خلال 2017/11/20	**103**
12.3	توزيع المشاريع الممولة عبر القطاعات من 2017/11/20 حسب الوكالة	**105**

	الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيارت	
13.3	توزيع عدد الملفات المقبولة خلال 2010-2017/11/20 لولاية تيارت	**106**
14.3	مستوى الإستثمار في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية تيارت	**109**
15.3	عدد مناصب الشغل المنشأة من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتيارت من 2010-2018	**109**
16.3	النتائج الممولة من طرف CNAC فرع تيارت من سنة 2010 إلى 2018/03/31	**110**

مقدمة

لقد أدت التغيرات السريعة والعميقة التي مست الإقتصاد العالمي على غرار تذب أسعار المحروقات وعودة ظهور التكتلات الإقتصادية والسياسية التي أثرت على خطط التنموية التي وضعتها الحكومات المصدرة للمحروقات، لكون أغلب المشاريع التنموية الحكومية على التحكم في أسعار هذه الأخيرة إلى ضرورة بروز المقاولاتية كأداة للتنمية الإقتصادية وكعنصر أساسي في النسيج الإقتصادي للدول، وذلك لدورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة وزيادة حجم المبيعات، وهذا ما دفع مختلف الباحثين الإقتصادين وكذا دول العالم الإهتمام بمجال المقاولاتية ، الذي أصبح يلعب دورا هاما في النشاط الإقتصادي ، الأمر الذي جعله من أفضل وسائل الإنعاش الإقتصادي نظرا لسهولة تكيفه ومرونته التي تجلعه قادرا على جمع بين التنويع الإقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي المطلوب من النشاط المقاولاتي وتوفير مناصب شغلا فضلا عن إمكانية قدرة على الإبتكار والإبداع والتجديد لذا كان لزاما على الدول خاصة على الدول خاصة النامية منها على زيادة فعالية المقاولاتية وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها .

ونظرا لإدراك الجزائر لأهمية المقاولاتية كبديل يمكن الإعتماد عليه خاصة في ظل التغيرات والتحولات الجذرية التي عرفها الإقتصاد الجزائري ،فبعد ما كانت متبنية للنهج الإشتراكي الذي يعطي الأولوية للقطاع العام والمؤسسات العمومية الكبيرة والتي تساعد على إنشاءها الإرتفاع الذي يشهده سعر البترول آنذاك، لكن الوضع تغير بعد إنهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية والذي كان بمثابة الصدمة للإقتصاد الوطني الذي كان يعاني من إختلالات داخلية مما دفعها لإعادة النظر في سياستها الإقتصادية المطبقة ، وذلك بمساعدة المنظمات الدولية عن طريق برامج التعديل الهيكلي لإقتصادها والعمل على نقله في الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، الذي يفتح المجال أمام المبادرات الفردية والمشروعات الذاتية القادرة على تكوين نسيج من المؤسسات القوية وذلك بمساعدة المنظمات الدولية عن طريق برامج التعديل الهيكلي لإقتصادها والعمل على نقله في الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق الذي يفتح المجال أمام المبادرات الفردية والمشروعات الذاتية القادرة على تكوين نسيج من المؤسسات القوية نسيجها الإقتصادي ونظرا لإدراك الدولة أهمية هذه الوضعية قامت بإنشاء بعض الوكالات الداعمة للشباب من بينها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والتي كانت من أهدافها تشجيع إنشاء مؤسسات مصغرة تهدف إلى تنشيط الإقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل إضافية لدعم الشباب ومساعدتهم على تحقيق مشاريعهم من أجل تحقيق التنويع الإقتصادي وذلك من خلال تنويع هيكل الإنتاج وخلق

قطاعات جديدة مولدة للدخل وذلك بهدف تقليل من مخاطر الإعتماد على قطاع واحد في الإقتصاد الوطني وتحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع والخدمات والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة.

طرح الإشكالية :ومن خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي :

ماهودور المشاريع المقاولاتية في تحقيق التنويع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات ؟

وفي ظل هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية :

- ماهية المقاولاتية وماهية المقاول
- ما هو واقع المقاولاتية في الجزائر
- ماهي أهم الآليات الموضوعة لتشجيع المقاولاتية
- هل التنويع الإقتصادي وسيلة للخروج من الريع .

فرضيات البحث :

الفرضية الاولى:

-المقاولاتية وسيلة للتخلص من الإقتصاد الريعي

الفرضية الثانية :

-الجزائر تدعم المشاريع المقاولاتية من خلال وضع أجهزة مختصة في ذلك .

الفرضية الثالثة:

-المقاولاتية تحقق التنويع الإقتصادي

مبررات إختيار الموضوع :

لقد جاء إختيارنا للموضوع إنطلاقا من الإعتبارات التالية :

-الإهتمام المتزايد في الفترة الأخيرة بالمقاولاتية

-قلة الأبحاث العلمية والدراسات الأكادمية التي تناولت هذا الموضوع

-الميول الشخصي للبحث في هذا النوع من المواضيع

-إمكانية مواصلة البحث في الموضوع نظرا لحداثته وتوسع جوانبه

أهداف البحث :

نسعى من خلال هذا البحث تحقيق جملة من الأهداف أهمها :

-محاولة تسليط الضوء على ماهية المقاولاتية والمقاول

كما تكمن أهمية الموضوع في معرفة الآليات الدعم المقاولاتية الموجودة في الجزائر ، ومدى مساهمة هذه الهيئات في خلق نسيج مقاولاتي صغير الذي يهدف إلى تحقيق التنويع والتخلي عن الإعتماد التام على قطاع المحروقات .

حدود الدراسة :

تنقسم حدود الدراسة إلى حدود زمنية وحدود مكانية، حيث تمثل الحدود الزمنية في السنة الجامعية 2017 -2018، بينما الحدود المكانية تمثلت في الدراسة من خلال جمع المعلومات من الهيئات المختصة وتحليلها.

الدراسات السابقة

المنهج المستخدم :

من أجل معالجة هذا البحث والإلمام بجوانبه والإجابة على الإشكالية إعتمدنا على المنهج الوصفي وذلك من أجل معرفة العلاقة بين المقاولاتية وتأثيرها على التنويع الإقتصادي، وعلى المنهج التحليلي من خلال الإعتماد على تحليل المعطيات المقدمة من طرف الهيئات المختصة .

أدوات البحث :

نظرا لحداثة الموضوع من ناحية التطبيق ، إعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على مراجع مختلفة تمثلت في كتب باللغة العربية ، ورسائل ماجيستر ومجلات ومداخلات في الملتقيات ومواقع إلكترونية .

صعوبات البحث :

لقد واجهنا الصعوبات تمثلت في ندرة وقلة المراجع التي عالجت موضوع المقاولاتية ، وقلة المعلومات

عدم وجود الإحصائيات الكافية المتوفرة على مستوى الولاية

صعوبة الحصول على المعلومات من قبل الهيئات.

تقسيمات البحث :

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومحاولة منا لتأكيد الفرضيات المقدمة تبنينا منهجية علمية بسيطة تتمحور في ثلاث فصول وكل فصل يتضمن ثلاث مباحث

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى : الأسس النظرية للمقاولاتية وآفاقها، من خلال المبحث الأول الذي يتضمن عموميات حول المقاولاتية والمقاول، المبحث الثاني دور المقاولاتية والمبحث الثالث واقع وآفاق المقاولاتية في الجزائر.

أما الفصل الثاني الذي تناول: التنويع الإقتصادي في الجزائر من خلال المبحث الأول الذي تضمن الإطار المفاهيمي للتنويع الإقتصادي ، المبحث الثاني تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنويع الإقتصادي والمبحث الثالث الفرص المتاحة للتنويع الإقتصادي من خلال القطاعات الهيكلية

وفيما يخص الفصل الثالث قمنا بدراسة حالة تحقيق التنويع الإقتصادي من خلال أجهزة الدعم في ولاية تيارت 2010-2017.

الفصل الأول

الأسس النظرية حول المقاولاتية وافاقها

تمهيد

يعتبر موضوع المقاولاتية من المواضيع الشائعة الإستعمال والمتداولة ، حيث أصبحت تحتل مكانة كبيرة وواسعة، فأصبحت محل إهتمام كثير من الباحثين والحكومات والمجتمع بشكل عام ، يهتمون أكثر بتطوير المقاولين ومؤسساتهم وذلك نظرا للمكانة التي تكتسبها هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها العمود الفقري للإقتصاديات المعاصرة، المتقدمة كانت أوحتى النامية، ولهذا تزايد إهتمام دول العالم بدعم وترقية المقاولاتية من خلال جملة من البرامج والسياسات، حيث أخذت حكومات الدول تشجيع المبادرة لرعاية ودعم هذه المؤسسات التي أصبحت تلعب دورا مهما في النشاط الإقتصادي الأمر الذي جعلها من أفضل وسائل الإنعاش الإقتصادي نظرا لقدرتها على رفع مستويات الإنتاج وزيادة العائدات الناتجة عن نشاطها ، بالإضافة إلى دورها الكبير في تشجيع الإبتكار والإبداع والتجديد وتطوير منتجات جديدة، عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يمتد تأثيرها لتمثل وسيلة لإعادة الإندماج الإجتماعي للعمال من خلال ما توفره من مناصب الشغل .

ونظرا للأهمية البالغة للمقاولاتية سنتطرق في هذا الفصل إلى :

-عموميات حول المقاولاتية والمقاول

-دور المقاولاتية

-واقع وآفاق المقاولاتية في الجزائر.

المبحث الأول : عموميات حول المقاولاتية

يشكل كل من المقاول والمقاولاتية موضوعا لعدة أبحاث، وهذا مايفسر الإهتمام المتزايد من طرف الحكومات بموضوع المقاولاتية وهذا ما يدل على أهمية التطور الذي أخذته كونها تمثل أحد أقطاب الإقتصاد والتي أخذت في مفهومها عملية إنشاء المؤسسات الجديدة، وكل الأنشطة المتعلقة بها من أجل تفعيلها في خدمة التنمية المحلية لإعطاء ديناميكية للحياة الإقتصادية

المطلب الأول : ماهية المقاولاتية

أولا : مفهوم المقاولاتية

لقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم المقاولاتية وقد يرجع ذلك إلى عدم وجود تعريف دقيق يوضح مفهوم المقاولاتية، لذا سوف نتطرق إلى أهم التعاريف التي تناولت هذا المفهوم :

1-تعرف المقاولاتية بأنها عملية إنشاء شيء جديد ذوقيمة، وتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع وتحمل المخاطر المصاحبة، وإستقبال المكافأة الناتجة فهي بمثابة عملية ديناميكية لتأمين تراكم الثروة .

وهي التفرد وتأمين لشيء مختلف مع إعطاء قيمة، وإعطاء الوقت والجهد الضروري مع أخذ المخاطرة وتلقي المكافآت وهي تعتمد بشكل رئيسي على الإختلاف والتنويع والتوافقات الجديدة والطرف الجديد[1]

2- كما عرف الدكتور روبرت هيزرتش: المقاولاتية أنها عملية إنشاء شيء مختلف في القيمة من خلال تكريس الوقت والجهد الكافيين وتحمل الأعباء والأخطار المالية والنفسية والإجتماعية المصاحبة لذلك والحصول على المكافآت المالية والقناعة الناتجة عن نجاح المشروع[2]

3- إنها عملية ديناميكية لتأمين تراكم الثروة ،وهذه ، الثروة تقدم عن طريق الأفراد الذين يتخذون المخاطر في رؤوس أموالهم والإلتزام بالتطبيق لكي يضيفوا قيمة إلى بعض المنتجات أوالخدمات قد تكون جديدة أوفريدة ولكن يجب أن يضيف الريادي لها قيمة من خلال تخصيص الموارد والمهارات الضرورية ومن همنا نصل إلى أربعة جوانب رئيسية من تعريف المقاولاتية وهي :

---

[1]- محمد منصور أبوجليل،فراس جميل جليل العتوم وآخرون ، التسويق في المنشآت الصغيرة، دار غيداء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ،عمان الأردن 2014، ص.59

[2]- محمود إبراهيم نور وآخرون، التفكير الإداري والإستراتيجي في عالم المتغير، مكتبة المجتمع العربي ،عمان ،الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص162

- ✓ عملية إنشاء شيئا جديدا ذا قيمة.
- ✓ تخصيص الوقت والجهد والمال.
- ✓ تقبل المخاطر المختلفة .
- ✓ إستقبال المكافآت الناتجة مثل الإعتمادية، والإستقلال المالي .

وأخيرا يمكن القول بأن المقاولاتية هي التفرد، فالمقاولاتية بشكل رئيسي تعتمد على الإختلاف والتنويع والتوافقات الجديدة والطرق الجديدة وليس على النماذج والعادات المتبعة، إذ نستطيع من خلال المقاولاتية ،الوصول إلى التأمين منتجات وطرق فريدة لعمل الأشياء فهي ليست النسخ المطابق أوإتباع مايفعله الآخرون، إنه عمل شيء جديد وفريد[1]

4-المقاولة هي صيغة المبالغة على وزن المفاعلة تقتضي مشاركة من أطراف متعددة ، وأصل إشتقاقها من فعل قال يقول قولا ومقالا وقاله في أمره وتفاؤلا أي أوضا، فالمقاولة معناها المفاوضة والمجادلة وهي مشتقة من كلمة المقاول فتشير خاصة إلى الخطر والمغامرة التي تميز توظيف الأموال في النشاط الإقتصادي [2]

5-هي إتفاق بين طرفين يتعهد أحدهما بأن يعمل للأخر عملا معينا في مدة معينة لقاء أجر محمود [3]

6- هي نوع من السلوك يتمثل في السعي نحوالإبتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الإقتصادية والإجتماعية من أجل إستغلال موارد وحالات معينة ،تحمل المخاطرة وقبول الفشل إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري، مع تحمل الأخطار والمالية النفسية والإجتماعية المصاحبة لذلك والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي [4]

---

[1]- فايز جمعة صالح النجار،عبد الستار محمد العلي وآخرون ، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة ،دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،عمان الأردن ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص06

[2]- لونيس ريم ،المعوقات الإجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير ،باتنة 2014 ،2015 ،ص30

[3]- أنطوان نعمة وآخرون ، المنجد في اللغة العربية المعاصرة ، دار المشرق ،بيروت ،لبنان ، الطبعة الثانية ، 2001 ، ص 2019

[4]- محمد قوجيل ، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر دراسة ميدانية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في علوم التسيير ، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح بورقلة 2015 ، 2016 ، ص15

فقد ركز تعريف stevensonعلى أن المقاولاتية تعتمد أساسا على إستغلال الفرص المتاحة وفي نفس السياق توجه وجهة نظر أخرى ترى أن المقاولاتية هي التي تصنع الفرص وذلك من خلال الإبداع أي أن الإبداع هو محو المقاولاتية[1].

وقد عرف الإتحاد الأوربي المقاولاتية على أنها مجموعة الأفكار والطرق التي تمكن من خلق وتطوير نشاط عن طريق مزج المخاطر والإبتكار والإبداع والفعالية في التسير وذلك ضمن مؤسسة جديدة وقائمة [2]

التعريف الإصطلاحي للمقاولاتية :مفهوم المقاولاتية من المفاهيم الأكثر غموضا بإعتبار أن الأمر يتعلق بمفهوم واضع لظروف متقلبة ، وطبقا للمجالات عملها فمحاولة منح المقاولة مفهوما جامعا وشاملا تدخل فيه المقاولات بكل أشكالها .

ومن خلال التعاريف السابقة نتوصل إلى أن المقاولاتية هي كل نشاط يقوم به المقاول في إطار إنشاء مؤسسة جديدة التي يسعى من خلالها تحقيق أهداف خاصة والمتمثلة في إنشاء الثروة وأهداف عامة تهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية.

ثانيا : نشأة المقاولاتية

1.المقاولاتية حسب الإتجاه الإقتصادي :يعود الأصل التاريخي لمفهوم المقاولاتية إلى العلوم الإقتصادية ، حيث بدأت الإشارات لمفهوم المقاولاتية منذ الإقتصادين الأوائل Alfred Marshal Adam Smithمن خلا تعريفها كعنصر من عناصر الإنتاج يهدف لتنظيم أوتنسيق العملية الإنتاجية والتجارية والتعامل مع الظروف عدم الإستقرار أو عدم التوازن في السوق، وأن المقاول هومن يملك رأس المال أو المزود له ، وهو الذي يمتلك مهارات المخاطرة والإبتكار والإدارة ومهارات البناء المؤسسي، وأن المقاولاتية تمثل أحد تكاليف الإنتاج للمؤسسة والحقيقة أن Adam Smith هو أول من أرس قواعد الإقتصاد الحر والمبادلات الفردية على أساس مبدأ (دعه يعمل دعه يمر)[3]

[1]- مهني أشرف ، المرافقة المقاولاتية أسلوب للنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة العمليات التجارية ، غير منشورة ، جامعة الجزائر 03 ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير ،2013، 2014 ،ص 02

[2]- شلوف فريدة المرأة المقاولة في الجزائر ،رسالة ماجستير تخصص علم الإجتماع والتنمية وتسير الموارد البشرية ،جامعة قسنطينة ، 2008 2009 ص10

[3]- محمد قوجيل ، داسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر نمرجع سبق ذكره ص03

كما أنه توجد نظريات إقتصادية ركزت على دراسة تأثير المقاولاتية على الإقتصاد حيث ظهرت مجموعة من النظريات الثقافية والتي تندرج ضمن النظريات الإجتماعية تهتم بدراسة أسباب المقاولاتية والعوامل الثقافية التي تساهم في ترقيتها ومن روادها M.weberمن خلال كتابه الذي أصره سنة 1905أراد أن يبين أن المقاولاتية هي خاصية مرتبطة بالمجتمع الغربي حيث قام بالربط بين مبادئ المذهب البروستاني للديانة هي سبب في الإزدهار الإقتصادي للمجتمع .

إن الإتجاه الإقتصادي تمتع بأهمية كبيرة من خلال مساهمته في إعطاء أسس تاريخية للمقاولاتية ، لكن هذا الإتجاه تعرض لإنتقادات من خلال عدم القدرة على تطوير علم الإقتصاد للمقاول نظرا لإتساع وتشعب مجال المقاولاتية وهذا ماجعل عالم المقاولاتية يتوجه نحو السلوكين من أجل التعمق أكثر فهم سلوك المقاول[1]

2.حسب إتجاه خصائص الأفراد:

لقد تم التركيز في هذا الإتجاه على المقاول في حد ذاته ، وذلك بدراسة خصائصه بإعتباره وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي ،وفي هذا الإيطار ظهرت مجموعة من الدراسات قامت بدراسة المقاول إنطلاقا من الخصائص النفسية والخصائص الشخصية التي سعت للإجابة عن نوعين من الأسئلة : من هوالمقاول وما الذي يميزه عن الآخرين وكذلك لما يصبح مقاولا ، لماذا يقوم بإنشاء مؤسسته الخاصة

الخصائص النفسية :حاولت إيجاد خاصية رئيسية ،أو مجموعة من الصفات يمكن من خلالها التعرف على المقاول فنجد أعمال D.M.cilleandفي بداية الستينات الذي بين من دراسة أن الخاصية الأساسية التي تميز سلوك المقاول هي الحاجة إلى الإنجاز ، بمعنى الحاجة للتعرف وتحقيق الهدف ،فحسبه المقاول هو شخص تحكمه حاجة كبيرة للإنجاز ،يبحث عن مواقف تسمح له برفع التحدي والتي من خلالها يقوم بتحمل المسؤولية في إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهه

الخصائص الشخصية: إهتمت بدراسة الخصائص الشخصية للمقاول مثل الوسط العائلي الذي ينتمي إليه المستوى التعليمي الذي يتمتع به، الخبرة المهنية المكتسبة، السن ....إلخ

1-جودي محمد علي ، نحوتطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014-2015 ص 81

تعرض هذا الإتجاه إلى إنتقادات كثيرة وذلك نهاية الثمانينات ، كونه غير قادر على تقديم شرح شامل للظاهرة، فمن الصعب شرح تصرف بهذا التعقيد بالإعتماد فقط على بعض الصفات النفسية أو الشخصية

3– **حسب سير النشاط المقاولاتي** :لقد إهتم الإتجاه ، الإقتصادي بدراسة دور المقاول في الإقتصاد والمجتمع ككل ، وإهتم إتجاه خصائص الأفراد يشرح تصرفات المقاول وسلوكه ،وذلك جاء هذا الإتجاه كحتمية تنادي بضرورة تغير مستوى التحليل في الأبحاث المنجزة في هذا في هذا المجال وذلك بوضع المقاول جانبا والتركيز على دراسة ماذا يحدث فعلا في المقاولاتية

وفي هذا الإيطار ظهرت مجموعة من الدراسات ركز الباحثون من خلالها على دراسة العوامل الأساسية التي تسمح للمقاول والمؤسسة الجديدة بالنجاح، من بينها نجد أعمال Drucker الذي أشار في مطلع الثمانينات إلى التحول الكبير الذي يطرأ على نظام الإقتصادي والذي إنتقل بفضل روح المقاولاتية من إقتصاد مرتكز على أساس على المسيرين إلى إقتصاد مبني على المقاولين فالبنسبة له تكمن أسباب نجاح المقاول حسبه في الإبداع الذي يعتبر وسيلة ضرورية لزيادة الثروات، يجب على المقاولين البحث عن المصادر الإبداع، وعن المؤشرات التي تدل على الإبتكارات التي يمكنها النجاح، ويجب عليهم أيضا الإطلاع على مبادئ التي تسمح لهذه الإبتكارات بالنجاح وتطبيقها

ثالثا: مصطلحات ذات صلة بالمقاولاتية

هناك عدة مصطلحات ذات صلة وطيدة بموضوع المقاولاتية نذكر منها :

1–الثقافة المقاولاتية: هي مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من الفرد أو مجموعة من الأفراد ومحاولة إستغلالها وذلك بتطبيقها في الإستثمار في رؤوس الأموال وذلك بإيجاد أفكار مبتكرة (جديدة) ، إبداع في مجمل القطاعات الموجودة، إضافة إلى وجود هيكل تسيري تنظيمي [1]

2–روح المقاولاتية : هي مجموعة من المؤهلات والقدرات التي تميز الشخصية المقاولاتية وتعكس سلوك وتصرف الشخصية المقاولاتية .[2]

[1]- بلقاسم ماضي ، بوضياف عبير، ثقافة المؤسسة والمقاولاتية "، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المقاولاتية :التكوين وفرص الأعمال جامعة باجي مختار – عنابة ، ص07

[2]- اليمين فالتة ، لطيفة برني ، البرامج التكوينية وأهميتها في تعزيز روح المقاولاتية ، ورقة مقدمة للملتقى الدولي للمقاولاتية : التكوين وفرص الأعمال 8/7/6 أفريل ص 08.

–هي الإستعداد والقدرة على إدراك الفرص من خلال المعلومات المتاحة مباشرة أوعن طريق التوليف بينهما وإقتناصها وإتخاذ المبادرة بإنشاء مؤسسة توفر سلعا وخدمات أو تستجيب لحاجيات غير ملباة أو تطرح إلى سوق أخرى جديدة أوتطوير أساليب جديدة للإنتاج والتوزيع ، أو تفتح أسواقا جديدة أو تضع طرقا جديدة للتنظيم .[1]

3–المرافقة المقاولاتية :يعتبر تعريف المرافقة أمر معقد لحد ما ، ويرجع سبب هذا التعقيد إلى :

- ❖ تعدد الفاعلين في هذا المجال وتشعبهم
- ❖ تنوع أشكال المرافقة وإجراءات تنفيذها

ويعتبر التعريف الأكثر شمولا لمهنة المرافقة هوالذي أقترح من طرف " أندري لوتاوسكي " André létowski وهوالمسؤول عن الدراسات في وكالة إنشاء المؤسسات بفرنسا APCEفي مذكرة داخلية أعدها ، إذ نجده قد عرفها على أنها " تجنيد للهياكل والإتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ .[2]

4–التعليم المقاولاتي :وقد تم تعريف التعليم للمقاولاتية على أنها مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على الإعلام ، وتدريب أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الإقتصادية الإجتماعية من خلال مشرع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي وتأسيس مشاريع الأعمال أو تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة .[3]

❖ ومن هنا يمكن القول أنه لابد أن تكون هناك روح مقاولاتية لدى الفرد والتعليم المقاولاتي ، وذلك لتعزيز الروح والثقافة المقاولاتية لديهم وذلك لما تحمله هذه المصطلحات من أهمية في تفاعلها وترابطها لخدمة وتطوير قطاع الإقتصاد.

---

[1]- آيت سعيد فوزي ، دور الغرفة المهنية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة دور الغرفة الصناعية التقليدية والحرف في دعم الروح المقاولاتية وفق منهجية (CREE-GERME)، مذكرة ماجيستر في العلوم التجارية ن تخصص إدارة العمليات التجارية ، جامعة الجزائر 03 ، غير منشورة ، الجزائر ، 2013، 2014 ، ص ص 136 ،137.

[2]- بوخمخم عبد الفتاح ، صندرة سايبي ، مداخلة بعنوان دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة : واقع التجربة الجزائرية ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة

[3]- الجودي محمد علي ، نحوتطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ، مرجع سبق ذكره ، 2014، 2015 ، ص 143.

المطلب الثاني: ماهية المقاول

نظرا لإرتباط المقاول بدرجة كبيرة بالمقاولاتية وذلك لإعتباره المحرك الأساسي لنشاط المقاولاتية حيث لا يمنك دراسة المقاولاتية دون التعريج على مفهوم المقاول كونه يمثل العامل البشري المبدع والعنصر الأهم في هذه الظاهرة ومن خلال هذا المطلب سوف نحاول التطرق إلى مفهوم المقاول وأهم خصائصه وتصنيفاته

أولا : مفهوم المقاول :

1-عرفه R.Cantillon هو أول من أدخل مصطلح مقاول في النظرية الإقتصادية حيث عرف المقاول على أنه ذلك الشخص " المزارع ، الحرفي ، التاجر " صاحب رأسمال الذي يمارس نشاطه الإقتصادي في عدم اليقين والمخاطرة .[1]

2-المقاول هوذلك الشخص الذي يستطيع تنظيم وإدارة المخاطرة في الأعمال وقد أشار البعض المقاول هوالذي يأخذ أويتوسط ما بين شيئين ولديه القدرة على أخذ موقع ما بين المورد والزبون وكذلك

القدرة على أخذ المخاطرة والعمل على تحويل الموارد من مستوى إلى مستوى أعلى من الإنتاجية

3-الوكيل Agent الذي يقوم بتوحيد وسائل الإنتاج من أجل تقديم قيمة جديدة التي تؤهله لإعادة تأسيس موارده المالية بالإضافة إلى تحديد الأجور والفوائد والأرباح.[2]

4- يعرف المقاول هوذلك الشخص الذي يبني ويبتكر شيئا ذا قيمة من لا شيئ والإستمرارية في أخذ الفرص المتعلقة بالموارد والإلتزامات بالرؤيا وكذلك يستطيع تنظيم وإدارة الأعمال مع أخذ المخاطرة عنصر لتحقيق الربحية .[3]

5- كما أن تعريف المقاول تطور مع التطور الإقتصادي ، لذا فقد إختلفت التعاريف التي أعطت له مصطلح " Entrepreneur" ظهر في فرنسا خلال القرن السادس عشر وهي كلمة مشتقة من الفعل Entreprender والذي معناه باشر ، إلتزم ، تعهد وبالنسبة للغة الإنجليزية فإنها تستعمل نفس الكلمات Entrepreneur للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية .

-عرف قاموس التجارة الذي تم نشره سنة 1723 بباريس كل من المصطلحين Entreprender و Entrepreneur بالشكل التالي :

---

[1]- مهني أشرف ، المرافقة المقاولاتية أسلوب للنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر ، غير منشورة ، مرجع سبق ذكره ، ص 04.

[2]- فايز جمعة صالح النجار ، عبد الستار محمد العلي وآخرون ، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 09.

[3]- محمد منصور أبوجليل وآخرون ، التسويق في المنشآت الصغيرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 59 ،60 .

- ✓ Entreprender تعني تحمل المسؤولية عمل أومشروع أوصناعة .... إلخ.
- ✓ Entrepreneur الشخص الذي يباشر عملا أومشروعا ما ، فمثلا بدلا من أن نقول صاحب مصنع نقول مقاول صناعي .[1]

6-يعتبر J.B.Say أول المفكرين الكلاسيك الذي إهتم بشكل خاص بالمقاول ،بالحاجة على دور المقاول كمنسق بين الأنشطة الإقتصادية فنظرية المقاول عند J.B.Say تبقى مرتبطة بمزج وتنظيم عناصر الإنتاج التقنية وعوامل إنتاج ضرورية لصناعة أي منتج ، فالمقاول هو فاعل إقتصادي أساسي في عملية الإقتصادية فهو الشخص الذي يبحث عن تقنيات عناصر الإنتاج المختلفة والمتباعدة حيث يقوم بجمعها في إطار الصناعة مع تحمل الأخطار التي يمكن أن تظهر نتيجة شاملة .[2]

7- المقاول هو الشخص الذي يجلب يجلب الموارد و العمالة ، وموارد الأصول الأخرى يتوافق لجعل قيمتها أكبر من ذي قبل ، كما أنه الشخص الذي يكون مسرورا بتأمين الثروة للآخرين بإيجاد الطرق

الجديدة للإنتفاع من الموارد ، وإنتاج الوظائف للآخرين .

كما يرى بيتر دريكر Peter Druker فإن المقاول هوالذي ينظم الفرص ، ويتضمن مفهوم المقاول المستكشف في هذا القرن نوع من السلوك يشمل :

-أخذ روح المبادرة والتحرك

-قبول المخاطر والفشل

-تنظيم وإعادة تنظيم الآلية الإقتصادية والإجتماعية [3]

8- المقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة ، وبشكل مستقل إذا كان لديه الموارد الكافية على تحويل فكرة جديدة أو إختراع إلى إبتكار يجسد على أرض الواقع ، بالإعتماد على معلومة هامة ،من أجل

[1]- الجودي محمد علي ، نحوتطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

[2]- مهني أشرف ، المرافقة المقاولاتية أسلوب للنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 05.

[3]- فايز جمعة صالح، عبد الستار محمد العلي وآخرون ، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 09.

تحقيق عوائد مالية ، عن طريق المخاطرة ، ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة ، الثقة بالنفس ، المعارف التسييرية ، والقدرة على الإبداع ، وبهذا يقوم التطور الإقتصادي للبلد .[1]

9- هوالذي يلتزم بشيء ما نقول مقاول معمل او"بناء " من أجل قول "معملي " أورئيس البنائين .[2]

❖ ومن خلال هذه التعاريف نستخلص :

أن المقاول هو الشخص المالك والمسير لمشروعه ، يتحمل شخصيا نتائج قراراته ،كما أن مكافئته هي الربح الذي يتحصل عليه مقابل تحمل مخاطر المتعلقة بالمحيط الذي يعمل فيه.

ثانيا : خصائص المقاول

1-التميز والكفاءة في مجال العمل : من أهم عوامل النجاح إن لم يكن أهمها على الإطلاق في المشروعات الصغيرة التميز والكفاءة في مجال العمل والمقصود بذلك أن المالك لابد أن يكون لديه إلمام كافي بما يعمل فيه التاجر الذي لا يعرف قواعد السوق وكيف يبيع بضاعته وكيف يختار عملائه سوف يفشل ويخرج من السوق ، وبالرغم من بساطة هذه الحقيقة إلا أن الواقع يقول غير ذلك فنحن نسمع ونقرأ يوميا عن عشرات الحالات التي فشل أصحابها نظرا لأنهم لا يملكون كفاءة الإلمام بمجال العمل وعلى هذا فإن أولى عوامل النجاح في المشروعات الصغيرة هوجانب الخاص بكيف تؤدي هذا العمل .[3]

2- النظرة المستقبلية Future oriented :يطفي على أصحاب المقاولة التطلع نحوالمستقبل والتفكير بالمردودية المالية ، بمعنى آخر يمتلك مثل هؤلاء الأفراد تفاعل عال بالمكتسبات والتقدم ، بإعتبارها أهم مؤشرين لإنجازاتهم وتلازم نظرتهم التفاؤلية ، الحالة العقلانية والإعتيادية إتجاه الأعمال التي يمارسونها .[4]

3-التفاؤل : يمتلك المقاولون خاصية التفاؤل ، فعندهم تحويل الفشل إلى نجاح سببه تحويل الطاقة السلبية إلى إيجابية ، إذ أن التفاؤل ساعده على النجاح.[5]

---

[1]- ملاي حاجة مباركة وآيت جميلة ، الرغبة المقاولاتية عند الطلبة، دراسة حالة عينة من الطلبة بجامعة ولاية سعيدة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص إدارة المشاريع ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الدكتور ملاي الطاهر ، سعيدة ، 2015 ،2016، ص22.

*بيتر دريكر : كاتب إقتصادي أمريكي من أصل نمساوي ولد عام 1909 ،فهوحدد مفهوم الشركة في تحليله لشركة جنرال موتورز.

[2]- صندرة سايبي ، محاضرات في إنشاء المؤسسة، جامعة قسنطينة 2 ، 2014 ،2015 ، ص 07.

[3]- عبد الحميد مصطفى أبوناعم ، إدارة المشروعات الصغيرة ، الطبعة الأولى ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، مصر ، 2002 ، ص 32.

[4]- بلال خلف السكارنة ، المشاريع الصغيرة والريادية

[5]- أقفال قادري ، دور التكوين في تفعيل التوجه المقاولاتي لدى خريجي الجامعات ، ورقلة ، 2014 ،2015 ، ص 05.

4- المقاول منافس جيد :نظرا لتزاحم وتنافس الأعمال في جميع القطاعات الإقتصادية ، فإن تحقيق النجاح مرتبط بالقدرة على المنافسة ، فهناك هيئات الأعمال التي تظهر سنويا ولكن الجزء الأكبر منها يختفي بعد مرور فترة وجيزة على ظهورها ، والمقاول الناجح هو الذي يعرف أين ومتى وكيف يبدأ مشروعه ، إن أهم نجاح للمقاول أنه دائما يأتي بالجديد والمبتكر يبقى دائما مبتكر ، وعندما يقوم بإنجاز شيء ما فإنه يتقنه ويعمله بطريقة جديدة متميزة ، ويعود ذلك إلى قدرته الهائلة على تحمل الجديد مقرونا بثقة النفس والمراقبة الذاتية والطموح والمسؤولية بالإضافة إلى قدرته على الإبداع ، إن التحلي بهذه الصفات تجعل من الإنسان دائما في المقدمة وذلك لقدرة الآخرين على التقليد وقدرته على الإبتكار .[1]

5- الإستعداد الطوعي للعمل ساعات طويلة : إن أي شخص يرغب أن يملك عملا صغيرا لا يمكن أن يتوقع أنه سيعمل ثمان ساعات يوميا ، وخمسة أيام في الأسبوع ، فهم أول القادمين صباحا إلى العمل وآخر المغادرين يوميا ، وهم في الغالب يداومون أيام الأسبوع كاملة حتى يحققوا المنافسة مع المنظمات الكبرى ، إن من يعمل ساعات طويلة ومن يسهر لابد أ، يمتلك إرادة قوية تمكنه من ذلك ، ومن يلاحظ عن قرب يجد أنهم حتى في أسوء الحالات معظمهم يمتنعون عن مغادرة العمل ولا يقدمون إجازات مرضية أثناء عملهم لأنهم يرون النشاط في العمل والإبتعاد عنه هوالمرض بعينه .[2]

6- المهارات التقنية : إن أصحاب الأعمال المقاولاتية يتمتعون بقدرات تقنية عالية يسخرونها لصالح أعمالهم ، فمثلا يمتلك بائعوالسيارات القدرات والمهارات التقنية ذات علاقة تساعدهم على ترويج مبيعاتهم وكذلك المختصون بصناعة الساعات ، وصناعة الحلي ، وصناعة مواد التجميل ، كل هؤلاء لهم مهارات تقنية أولية تساعدهم على تمشية أعمال صناعاتهم وبجدارة .

7-المهارات التفاعلية : من يريد الإستفادة من الفرص والمناسبات يجب أن يتحلى بمهارات إدارية متنوعة أو أصحاب الأعمال المقاولاتية يكونون في الغالب قادرين على إدارة موارد منظماتهم المالية والبشرية

بكفاءة عالية ، ويتمتعون بالرغبة في تحويل الآخرين الصلاحيات اللازمة لإدارة النشاط المناط بهم مثل هذا التوجه يحتاج إلى جهودات فاعلية مختلفة بإعتبارها جزء من العملية الإدارية .[3]

---

[1]- مروة أحمد، نسيم برهم وآخرون ، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات للنشر ، الطبعة 03 ، القاهرة ، مصر ، 2014 ،ص 12.

[2]- فايز جمعة صالح، عبد الستار محمد العلي وآخرون ، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

[3]- شوقي ناجي جواد ، المرجع المتكامل في إدارة الأعمال ، عمان ، دار الحامد للنشر ، الطبعة الأولى ، 2010 ،ص 513.

ثالثا: تصنيفات المقاول: لقد قسمت النظرية الإقتصادية المقاولين من حيث السلوك إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي : المبدع ، المخاطر ، المدير .

ولقد قسم Mintzberg المقاولين إلى أربع مجموعات وهي : المقاولين ذوالإمكانيات والرياديين ، والرياديين الذين لديهم النية لإقامة المشروع ، ورياديين فعليين ، ورياديين ليست عندهم النية لبدء وإنشاء مشروع جديد .

وقد قسم بعضهم M charavan المقاولين إلى أنواع أخرى مثل مقاول أصيل ومقاول مبتدئ ومقاول تسلسلي وتتابعي ، ومقاول إحتوائي ، فالمقاول الأصيل يحوي مفاهيمها متعددة كالتي تم تبنيها في مختلف التعاريف ، أما المقاول المبتدئ أوأولي فهوالذي يملك حاليا مشروعا وأحد ورثته ، أوقد يكون مشتر لهذا المشروع ، والمقاول التسلسلي أوالتتابعي هوالمقاول الذي يملك مشروعا واحد بعد أن قضي فترة زمنية في مشروع سابق والمقاول الإحتوائي هوالذي يملك أكثر من مشروع واحد في وقت زمني واحد.

الصفات الأربع للمقاول في العالم :

الشكل (01-01): يمثل الصفات الأربع للمقاول

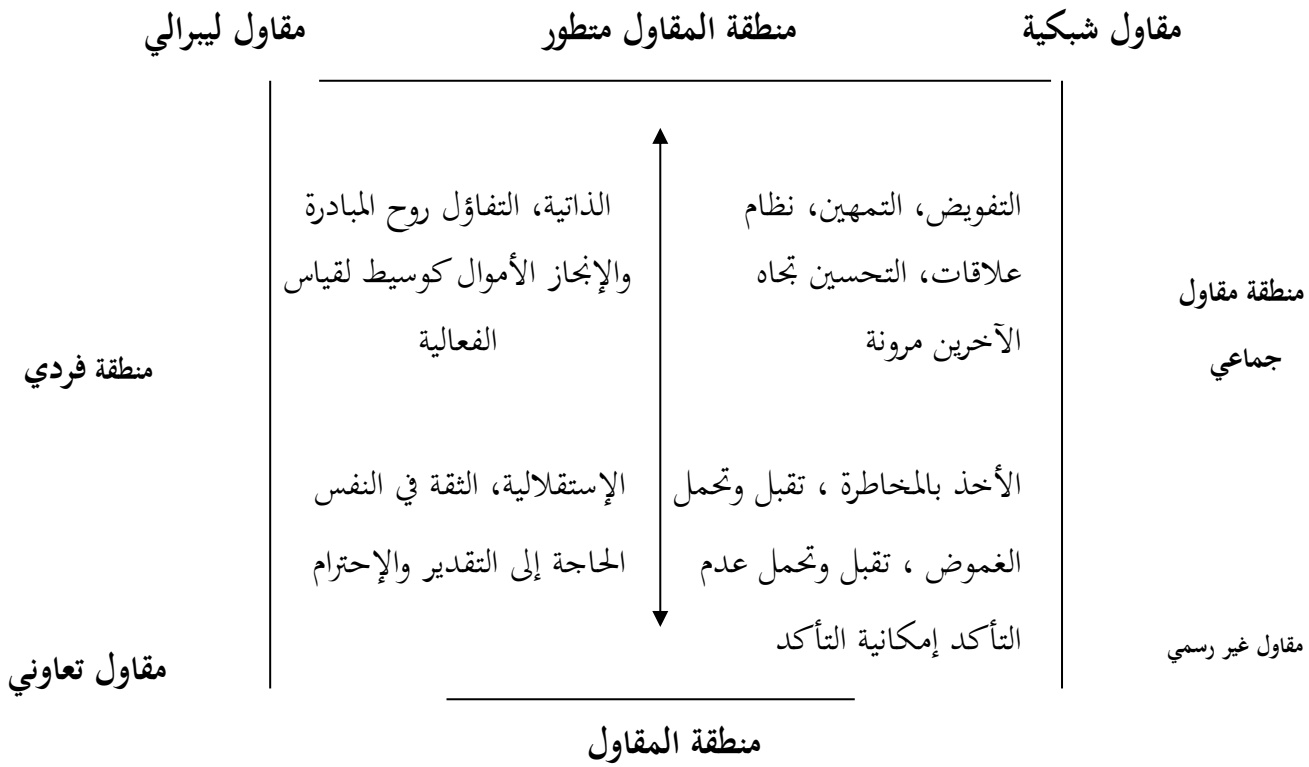

المصدر : لفقير حمزة ، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولهمع دراسه حاله برنامج GERME ,CREE المعتمد في غرفة الصناعات التقليدية والحرف سطيف، مذكرة تخرج تدخل ضمن نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008 ،2009 ، ص02.

من خلال الشكل يتبين لنا أربعة خصائص للمقاولين تبعا للتطور أوالتقليد وكذلك تبعا للجماعية أوالفردية، فنجد المقاول الليبرالي مقاولا متطور ذومنطق فردي، أما المقاول الشبكي فهوالمقاول متطور ذومنطق جماعي، أما المقاول التعاوني فهو مقاول تقليدي غير متطور وذومنطق فردي عكسه المقاول غير الرسمي الذي يعتبر مقاولا تقليديا ذومنطق جماعي .

المطلب الثالث : التأصيل الإصطلاحي للمقاول ، المدير والقائد

قبل التطرق إلى دراسة أوجه الإختلاف بين كل من القائد ، المدير والمقاول كان لزاما علينا التعرف على مفهومي القائد والمدير وذلك كما يلي :

أولا : المدير

عرف الأستاذ "صلاح عبد القادر النعيمي " بأنه هوالشخص الذي يتولى منصبا وظيفيا في المنظمة يترأس من خلاله مجموعة من الأفراد العاملين ، وتقع على عاتقه مهمات متعددة يتطلب إنجازها قدرات ومهارات إدارية في تحقيق حالة التفاعل لأداء النشاطات ذات العلاقة بالوظائف الإدارية التي يكون مسؤولا عنها .[1]

-ويمكن تعريفه على أنه الشخص المسؤول عن القيام بمجموعة من الجهود (التخطيط ، التنظيم ،التوجيه والرقابة) ، وإستثمار مجموعة من الموارد المتاحة (مادية ،بشرية ،ومعنوية) لتحقيق أهداف المنظمة .[2]

- كما أنه شخص يحتاج إلى خبرة ومهارة وذكاء في ممارسة عمله ، وتعامله مع العنصر البشري وتحفيزه والأهداف التنظيمية ، لأن ليس كل من درس علم الإدارة قادر على تطبيق الإدارة في المجالات المختلفة.

ومن كل ما سبق يمكننا القول بأن الإدارة فن وعلم معا ،فالمدير يجب أن يعتمد على كتب والنظريات الإدارية ، بالإضافة إلى الخبرة العلمية التي لا غنى عنها وإصدار الأوامر وإشراف المدير على الآخرين بإستخدام السلطة الرسمية وعن طريق التأثير والإستمالة بقصد تحقيق هدف معين .[3]

[1]- صلاح عبد القادر النعيمي ، المدير والمفكر الإستراتيجي فن ومهارات التفاعل مع الآخرين ، مكتبة الجامعة الإثراء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى عمان ،الأردن ،2008، ص23.

[2]- الجودي محمد علي ، نحوتطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ، مرجع سبق ذكره ، ص23.

[3]- أسامة خير ، القيادة الإستراتيجية ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن، 2014 ، ص 16.

أدوار المدير :

الشكل (01-02) : يمثل أدوار المدير

الأدوار التفاعلية	الأدوار المعلوماتية	الأدوار القرارية
كيف يتعامل المدير مع الآخرين	كيف يتبادل المدير للمعلومات	كيف يستخدم المدراء المعلومات
ممثل المنظمة	ويعالجها	في صنع القرارات
القائد	الراصد	المقاول (الريادي)
حلقة وصل	المرسل	معالج الإضطرابات والمشاكل
	الناطق السمي بإسم المنظمة	موزع الموارد
		المفاوض

المصدر: الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، مرجع سبق ذكره ، ص35.

-إن الأدوار المشار إليها أعلاه تتطلب مهارات متنوعة يجب أن تتوفر في الشخص المدير ، ولعل أهمها مايلي :

المهارات الفنية :وتتمثل بالقدرات على إستخدام معرفة تخصصه لأداء مهام محددة مثل القدرات المحاسبية والتسويقية والهندسية والتكنولوجية وغيرها ، ويحصل عليها المدير خلال الدراسة ، وكذلك التدريب أثناء الوظيفة في المستويات الإدارية الدنيا .

المهارات الإنسانية : وتتجسد في العمل مع الآخرين بشكل جيد ومتفاعل ومتعاون ، وتظهر في مكان العمل من خلال روح التعاون والثقة والحماس للعمل ، والتفاعل الإيجابي مع الآخرين

المهارات الإدارية : إن المدير هو الذي يرى المواقف من جميع نواحيها بشكل شمولي ، ولديه القدرة على حل المشاكل ، وهذه المهارات تحتاجها المستويات العليا من الإدارة أكثر من غيرها.[1]

ثانيا : القائد

1-على مدى السنوات الماضية حاول العديد أن يستخلصوا الجوهر الأساسي للقيادة ولقد لاحظ نابليون

[1]- الجودي محمد علي ، نحوتطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 35 ،36

أن " القائد يتعامل مع الأمل ".

ولقد أضاف وارين بينيس قائلا " إن المدراء يفعلون الأشياء بنحو صحيح ، أما القادة فيفعلون الأشياء الصحيحة ".[1]

2-هوالشخص الذي يستطيع التأثير على سلوك الآخرين وإتجاهاتهم وأفعالهم لتحقيق أهداف المنظمة.[2]

3- القائد شخص له خصائص مميزة يكون لديه القدرة على إستلهام أهداف الجماعة وتعبئة طاقاتهم وتوجيهها نحو تحقيق هذه الأهداف بكل فعالية وحماس ، وهذا هو بالضبط ما يمثله ذلك الشخص الذي ندعوه القائد .[3]

4- يتميز بإمكانيات وخصائص إجتماعية ونفسية وعقلية وبدنية تمكنه من التوجيه والسيطرة على الآخرين ويمثل مراكز داخل بناء الجماعة أوإلى شخص يشغل مركز يلتقي أعضاء الجماعة حوله .[4]

5- القائد هـ الشخص الذي يهتم بسلوك الجماعة .

إلا أنه يوجد في الكثير من الحالات أشخاصا يهتمون بسلوك جماعاتهم مثل رئيس الشركة ، حاكم عسكري ومع ذلك لا يمثلون قادة لإعتمادهم أكثر على السلطة التي يخولها لهم منصب .

نظرا لوجود بعض الإنتقادات في التعاريف السابقة ، يمكن تبسيط مفهوم القائد في التعريف التالي :" هو الشخص الذي يستخدم نفوذه وقوته ليؤثر على سلوك وتوجهات الأفراد من حوله لإنجاز الأهداف المحددة ."

وللإشارة يوجد عدة أنماط للسلوك القيادي ويمكن تناول الأنماط أكثر شيوعا فيمايلي :

القائد الأوتوقراطي Autocratic Leader: هوالقائد الذي يتجه نحوالسلطة المركزية ويعتمد على التشريعات (القوانين) ،المكافآت ، القوة في إدارة المرؤوسين ، وتكمن قوته في السلطات الرسمية التي يمتلكها إذ يعني

---

[1]- دي دبرلوق ، فكر رجال الأعمال الطريق إلى النجاح المتكامل ، مكتبة الشقري دار الراحب الجامعية ، بيروت ، لبنان ، ص 175.
أستاذ أمريكي وخبير في مجال القيادة Warren Bennis

[2]- مهني محمود عياصرة وآخرون ، القيادة والرقابة والإتصال الإداري ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان، الأردن ، 2008 ص140.

[3]- محمد علي جعلوك ، دليل رجال المال والأعمال، موسوعة العلوم الإدارية ، دار الراحب الجامعية ، الطبعة الأولى، الأردن ، 1999 ، ص10.

[4]- محمد شفيق ، القيادة تطبيقا العلوم السلوكية في مجال القيادة ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،القاهرة ،2007 ،ص ص 09، 10.

مصطلح الأوتوقراطي " حكم المكتب " والسمة الغالبة لهذا النمط من القيادة هي الحرص على العمل والإنجاز ، فالقائد يهتم بتخطيط وتنظيم العمل وتوجيه المرؤوسين الذي ينبغي عليهم تنفيذ ما هومطلوب .

القائد الديمقراطي : يتسم سلوك هذا النمط من القادة بتشجيع مشاركة الآخرين وتخويلهم الصلاحيات الضرورية لتسهيل تنفيذ المهمات ، وهو يهتم بترسيخ الإعتقاد لدى المرؤوسين أنهم جزء مهم في القرارات الصادرة ، إذ يعتمد على الخبرة وعلى قوة الإستشارة في إدارة الآخرين وتحفيزهم على العمل بروح الفريق بالشكل الذي يضمن ولائهم ويزيد دافعهم للإنجاز والسعي لتحقيق الأهداف بتعاون جماعي .

القائد الليبرالي Liberal Leader: يتبنى القائد نمط السلوك الحر أو ما يسمى بقيادة عدم تدخل إذ يخول المرؤوسين الكثير من صلاحياته بالحد الأدنى من المجهود الشخصي والتوجيه ، بينما يترك الفرصة الأكبر للمرؤوسين في قيادة أنفسهم وتنفيذ المهمات والواجبات المطلوبة .

وفي الأخير يمكن إبراز أهم الإختلاف بين المقاول والقائد والمدير من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (01-01) : يمثل أهم الإختلاف بين المقاول والقائد والمدير

المقاول	المدير	القائد
يتمتع بالعمل	يدير	يقود
يبتكر	يحافظ على الوضع الراهن	يبتكر
يخلق وضعا جديدا	يركز على نظم العمل	يطور الوضع الراهن
يركز أعمال المؤسسة	يعتمد على الرقابة والسيطرة	يركز على الأفراد
يكون فريق عمل	لا يرى إلا المشكلات	يوحي بالثقة
يدرك وجود الفرص	يسأل كيف ومتى	ينظر إلى المستقبل
يسأل كيف ومتى	يركز على الأجل القصير	يسأل ماذا ولماذا
يركز على الأجل الطويل	يريد أن يؤدي الأشياء بطريقة	يفكر في الأجل الطويل
يريد أن يقوم بأداء الأشياء الصائبة.	صحيحة	يستخدم تأثيره في أداء الأشياء

المصدر: عبد الجبار سالمي، التفاعل بين التعليم والمقاولاتية خدمة لإحتياجات السوق، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية الرابعة حول المقاولاتية الشبانية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013 ، ص 05.

المبحث الثاني : دور المقاولاتية

تلعب المقاولاتية دورا مهما في تحقيق النموالتنمية ، وذلك من خلال تشجيع عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تهدف إلى إستغلال الطاقات المعطلة ، والإعتماد على الذات في خلق الدخل وبالتالي الخروج من دائرة العوز .

المطلب الأول : الدور الإقتصادي للمقاولاتية

يمكن إستعراض الدور الذي يمكن أن تقوم به المقاولاتية في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية والتي تتضح فيمايلي :

أولا : رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الإقتصادي :

تبدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الأقدر على رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الإقتصادي ، نظرا إلى إرتفاع إنتاجية العامل فيها بالمقارنة بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم ، فضلا عن تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة وتنظيم العمل ، وجميع المزايا التي يحققها كبر الحجم، إلا أن مثل هذا الإعتقاد غير صحيح ، وذلك لأنه يتجاهل أمرا مهما وهو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الإقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الإقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل بإستثمار مبلغ معين من رأسمال ، ومع التسليم بأن الفائض الإقتصادي الذي تحققه يتزايد مع كبر حجم المؤسسة ، إلا أنه إذا تم الربط بين رأس المال المستثمر والفائض الإقتصادي الذي يحققه بحسب أحجام المؤسسات المختلفة ، ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض إقتصادي على أساس إستثمار مبلغ معين من رأس المال يتضح لنا أن مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تعظيم الفائض الإقتصادي للمجتمع .

ففي اليابان تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 97% من مجموع المؤسسات ، وتساهم ب 31% من القيمة المضافة الإجمالية، وفي فرنسا فتمثل المؤسسات التي تشغل أقل من 250 عاملا 99.8% من مجموع المؤسسات وتحقق 46% من رقم الأعمال الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأكثر من 25 % من القيمة المضافة الإجمالية .[1]

ومن هنا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية ، أي القدرة على إستخدام الفن الإنتاجي المناسب الذي يحقق الإستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج.

[1]- الجودي محمد علي ، نحوتطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ، مرجع سبق ذكره ، ص 41.

ثانيا : دورها في تنمية الصادرات

من حيث أن توسيع عملية تصدير المنتجات الصناعية وزيادة التدفقات الإستثمارية تتم بمشاركة شركات صغيرة ومتوسطة الحجم ، حيث تعد هذه المؤسسات الوسيلة الأفضل لمواجهة التحديات المفروضة على الإقتصاد العالمي المستند إستنادا رئيسيا على منتجات المشروعات الكبيرة ، وتؤكد تجارب العديد من الدول التي نجحت في تنمية وتطوير إقتصادياتها مستندة بذلك على هذا النوع من المشروعات ، ومن حيث المساعدة على إستحداث منتجات جديدة وإستعاب النواتج العرضية للصناعات الكبيرة وبذلك تسهم في الحد من هدر تلك الموارد وتقليل الإستيرادات .[1]

ولتوضيح أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة في التصدير سواء بشكل مباشر أوغير مباشر سنشير إلى تجارب بعض الدول في هذا المجال ، وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي :[2]

الجدول رقم (01-02): نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الصادرات في بعض الدول

الدول	نسب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الصادرات %
إيطاليا	53
الدنمارك	46
سويسرا	40
السويد	30
فرنسا	26
هولندا	26
اليابان	13.5
الصين	60
تايوان	56
كوريا	40

المصدر : الجودي محمد علي، نحوتطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 43، 44.

[1]- ميساء حبيب سليمان ، سمير العبادي ، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي ، مركز الكتاب الأكاديمي ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2015 ، ص ص 39، 40 .

[2]- الجودي محمد علي ، نحوتطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 43 ، 44

ثالثا : الإسهام في عملية الإنتاج

نظرا لتباين وتعدد إبداعات المقاولين من خلال تنوع نشاطاتهم من السلع أوالمنتجات والخدمات الكاملة إلى العناصر والخدمات أوالمنتجات الوسيطية والتي تؤدي إلى إضافة قيمة جديدة للمجتمع وقد يكون هذا الإبداع في التكنولوجيا أوفي الصناعة أوفي الخدمات ، أوفي الأنشطة والوظائف المختلفة في المؤسسة مثل التسويق أوالتوزيع أوالترويج أوالتنظيم أوالتسيير أومن خلال مدخل جديد للأعمال ، أوطريقة جديدة في أداء العمل .

رابعا : زيادة القدرة على المنافسة

وذلك من خلال المعرفة الدقيقة الواعية للبيئة المحلية والبيئية الخارجية وتطوير أساليب العمل من خلالها والتفاعل معها بإيجابية كما أن المبادرات الحديثة في المقاولاتية ، إطلاق مؤسسات جديدة أو إعادة بعث مؤسسات جديدة أو إعادة بعث مؤسسات قائمة ، تحفز الإنتاجية ، كلها عوامل تنمي التنافسية من خلال أنها تحيز المؤسسات الأخرى على العمل بأحسن أداء وإبتكار .[1]

خامسا : توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة

تستطيع الدولة أن توجه الإتجاه المقاولاتي في أعمال معينة مثل الأعمال التكنولوجية أوتشجيع التوجه نحو مناطق معينة وذلك عن طريق بعض الحوافز التشجيعية للرياديين لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق .[2]

سادسا : زيادة الناتج المحلي

تتضح أهمية الدور الإستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الإقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي وذلك من خلال عملها على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط ، مما يزيد من الدخل الوطني للدولة ، كما تحقق إرتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام ، كما أنها تمثل مناخا مناسبا للتجديد والإبتكار ، مما يرفع من إنتاجية العامل بإستمرار بالإضافة إلى أن

[1]- محمد قوجيل دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص 22.

[2]- خذري توفيق ، حسين بن طاهر ، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المسارات والمحددات ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، الجزائر ، يومي 05-2013/05/06 ، ص 06.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في التخفيف من الإسراف والضياع على المستوى الوطني ، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه ، بشموله العديد من المنتجات البديلة ، أوالمكملة

❖ والجدول الآتي يبين نسب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي :[1]

الجدول رقم(01– 03): نسب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي في بعض الدول

الدول	نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي %
اليابان	57
إسبانيا	64,3
فرنسا	56
النمسا	44
كندا	43
أستراليا	33
الو.م.أ	50
الهند	40
إيران	44

المصدر : الجودي محمد علي ، نحوتطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 44 ،45.

المطلب الثاني : الدور الإجتماعي للمقاولاتية

بالإضافة إلى أدوار الإقتصادية للمقاولاتية توجد أدوار إجتماعية يمنك أن نحصيها من خلال مايلي:

أولا : زيادة التشغيل

إن الإهتمام المتزايد بالمقاولات راجع إلى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل ، وبالتالي المساهمة في حل المشاكل البطالة كونها تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل ، مما يجعلها أداة هامة لإستيعاب

[1]- الجودي محمد علي ، نحوتطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ، مرجع سبق ذكره ، ص 44.

العرض المتزايد للقوة العاملة ، خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفير النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال ، لذلك فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه .

ففي دولة الإمارات العربية المتحدة تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 90% من إجمالي العمالة أما في سلطنة عمان تمثل المؤسسات الصغيرة 70 % وتوظف 80% من إجمالي العمالة .[1]

ثانيا : عدالة توزيع الدخول

تعمل على تحقيق التوازن الإقليمي في المجتمع لعملية التنمية الإقتصادية (صناعة ، تجارة ، خدمات، مقاولات)، اوفي الإنتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة، وزيادة حجم الإستثمارات في هذه الأقاليم ، وزيادة فرص العمل وإزالة الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركز الأنشطة الإقتصادية في إقليم معين.[2]

ثالثا : الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن

يعد وجود المقاولين والمنظمات الصغيرة في الإقتصاد الوطني إحدى الدعائم الأساسية في تثبيت السكان وعدم الهجرة من الأرياف إلى المدن ، والتي تتركز فيها عادة المنظمات الكبيرة ، لذا لابد من وجود برامج تنموية تساعد على التخفيف من الفقر والبطالة ، لذا لابد من وجود برامج تنموية تساعد على التخفيف من الفقر والبطالة وتعمال على بناء طبقة متوسطة في الأرياف بدلا من الهجرة إلى المدن حيث الضغط على خدمات البنية التحتية.[3]

رابعا : محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حظا في النموالتنمية

إن المقاولاتية يمكن إعتبارها آلية لمكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها بصغار المستثمرين من الرجال والنساء، وسعة إنتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأقل حظا في النمو أو الأكثر إحتياجا للتنمية الأمر الذي يؤهل هذه الأقاليم إلى فرص أكبر في التنمية والتطوير من خلال إنعاشها بهذه المشاريع ، فضلا

[1]- الجودي محمد علي ، نحوتطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ، مرجع سبق ذكره ، ص 46.

[2]- بلال خلف سكارنة ، الريادة وإدارة المنظمات ، دار المسير للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2008 ، ص 99.

[3]- فايز جمعة صالح النجار ، عبد الستار محمد العلي ، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

عن إحتواءها الآثار الإجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الإقتصادي في كثير من الدول خاصة بعد أن تصدرت هذه القضية منذ بداية عقد التسعينات أولويات الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية .[1]

خامسا : المساهمة في تنمية المواهب والإبتكارات

تعتبر المؤسسات الصغيرة موقفا مهما لتنمية روح المقاولاتية الفردية والجماعية بإستحداث أنشطة إقتصادية أوخدماتية لم تكن موجودة من قبل ، وكذا إحياء أنشطة أخرى ثم التخلي عنها لأسباب معينة ، مثل الصناعات التقليدية ، المناولة في قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية ...إلخ.[2]

فالإقتصاد الذي تهيمن عليه شركات كبيرة بيروقراطية لا يوفر فرصا كهذه ، مما يؤدي إلى تراجعه ، وقد يكون أحد أسباب إنهيار إقتصاد الدول الإشتراكية هوهذا الخنق للمبادرات الذاتية والمهارات في إقامة الأعمال الجديدة .[3]

[1]- الأخضرين عمر وعلي باللموشي ، مداخلة بعنوان معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل التطوير ، الملتقى الوطني واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يومي 05 و06 ماي 2013 ، ص 12.

[2]- عبد القادر محمد ، عبد القادر مبارك ، العمل الحر ثقافة المجتمع أومتطلبات مرحلة ؟، ورقة مقدمة إلى ملتقى الثاني للمنشأة الصغيرة والمتوسطة مركز تنمية المنشآت الصغيرة ، المملكة العربية السعودية ، 28 ،29 ،نوفمبر 2004.

[3]- محمد قوجيل ، دراسة وتحليل سياسة دعم المقاولاتية في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 25.

المبحث الثالث : واقع وآفاق المقاولاتية في الجزائر

إن الإهتمام الدولي بالمقاولاتية بما في ذلك الجزائر بهذه الشريحة من المؤسسات راجع إلى ما تقدمه المقاولاتية في دعم المؤسسات الكبرى وإلى ما تحققه من مزايا تدفع بمسار التنمية الإقتصادية ولهذا سوف نتطرق في محتوى هذا المبحث إلى واقع المقاولاتية في الجزائر وكذا أجهزة المرافقة وأجهزة الدعم .

المطلب الأول : نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعد الجزائر من بين العديد من الدول الساعية لتحقيق النموالتي كثفت من محاولة النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة خلال العقدين الأخيرين لتمكينه من لعب دوره المتميز في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، تكتسي هذه الورقة أهمية قصوى كونها تتزامن ومنتصف برنامج توطيد النمو(2010-2014) الذي يولي أهمية كبيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال قوانين الإستثمار : نظرا لتعداد قوانين الإستثمار التي إعتمدتها الجزائر الجزائر منذ الإستقلال والتي شرع فيها شروط عملية الإستثمار والتسهيلات والإمتيازات التي توفرها ، فإننا سنقوم بتقسيم عرضها إلى فترتين أساسيتين هما فترة ما قبل وما بعد الألفية الثالثة ، وهذا إنسجاما مع بداية تنفيذ المخططات الخماسية التي إعتمدتها الجزائر منذ 2002.[1]

-الفترة الأولى 1963-1988: توجد خلال هذه الفترة بعض المخططات الهامة منها :

الفترة 1963-1982 : أين تم تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ذلك لأن قانون الإستثمار لسنة 1963 لم يعطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأهمية ليأتي بعده قانون 1966 الذي دعم التوجه الذي تبنته الجزائر حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخاصة بصورة عامة كانت ملزمة على أن تحصل على تصريح من اللجنة الوطنية للإستثمارات لبداية نشاطها ، وقد إعتبر القطاع الخاص أنذاك قطاعا إنتهازيا لا يستطيع خلق قيمة إضافية في الإقتصاد الوطني .[2]

الفترة 1982-1988 : جاء القانون رقم 11/82 الصادر بتاريخ 21أوت 1982 المتعلق بالإستثمار الخاص الوطني ، معززا ومشجعا للقطاع الخاص الوطني ، وإعتباره مكملا للقطاع العام الذي كان مسيطر على

[1]- برباش توفيق وكشاط أنيس ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والمأمول ، أبحاث المؤتمر الدولي –تقييم آثار برامج الإستثمار العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال فترة 2000-2014 ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، عين ميلة ، 11،12 مارس 2013 ، ص141.

[2]- خبابة عبد الله ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة ، دار الجامعية الجديدة للنشر ، الأردن ، عمان 2013 ، ص 19.

النشاط الإقتصاد الوطني، لأجل تخفيف من الإجراءات البيروقراطية لإنشاء المؤسسات الإقتصادية حيث نص القانون على المشاريع الإستثمارية التي لا تتجاوز قيمتها 30 مليون دج، لا تتطلب الموافقة من الجهة المركزية ممثلة في اللجنة الوطنية للإعتماد التي يرأسها الوزير المكلف بالتخطيط والتهيئة العمرانية ، بل تتطلب موافقة وإعتماد السلطة المحلية ممثلة في لجنة الإعتماد على مستوى الولاية .[1]

وفي إطار هذا القانون إستفادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة م الإجراءات من بينها :

- الحصول على تصريحات محدودة الإستيراد والإستفادة من نظام الإستيراد بدون دفع فرص الإعتماد الإلزامي للمشاريع الإستثمارية .
- منع إمتلاك عدة مشاريع من طرف شخص واحد.
- تحديد سقف مالي للمشاريع الإستثمارية لا يتجاوز 30 مليون دج لإنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة أوبالأسهم و10 مليون دجل أنشاء مؤسسات فردية أوشركات تضامن .

وللإشراف على هذه السياسة تم إنشاء ديوان توجيه ومتابعة التنسيق الإستثمارات الخاصة سنة 1983، إلا أن التدابير التي جاء بها لم يكن لها واقع إيجابي وملموس على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-**قانون إستقلالية المؤسسات** :لقد تبين بعد الأزمة لسنة 1986 فشل حل الإستراتيجيات للمؤسسات الكبرى خلال الفترة (1963-1988) مما إستوجب القيام بإصلاحات عميقة وجذرية لتصحيح الوضعية الإقتصادية ككل ، بإعطاء الإستقلالية للمؤسسات وتمهيد الطريق نحوإنتهاج إقتصاد السوق ، وقد تجلى ذلك من خلال إصدار القانون رقم 01/88 المؤرخ في 12-01-1988 المتضمن إستقلالية المؤسسات العمومية .[2]

[1]- برباش توفيق وكشاط أنيس ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الواقع والمأمول ، مرجع سبق ذكره ، ص 143.

[2]- علي موسى رابح ، جوادي سميرة ، سياسات تدعيم المؤسسات الصغيرة في الجزائر بين المقتضيات الإقتصادية والحاجات الإجتماعية الملتقى الوطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار البترول ، يومي 25 ، 26 أفريل 2017 ، ص ص 04 . 05

الفترة 1988– 1994 : لقد شرعت الجزائر إنطلاقا من سنة 1988 في تطبيق مجموعة من الإصلاحات المتعلقة بإستقلالية المؤسسات العمومية ، فمن أجل تدارك المشاكل الناتجة عن ملكية الدولة لمؤسسات القطاع العام وطرق تسييرها ظهرت صناديق المساهمة التي كلفت بممارسة حق ملكيات المؤسسات نيابة عن الدولة .[1]

وتحولت الدولة إلى مساهمة في هذه المؤسسات دون أن نسيرها ، وكنتيجة لهذه الإصلاحات ظهرت المؤسسة الإقتصادية العمومية الخاضعة للقانون التجاري ، والمستقلة ماليا عن الدولة .[2]

كما إتبعت العديد من الإجراءات الإصلاحية في إطار المرسوم التشريعي الصادر ي 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الإستثمار حيث منح عدة إمتيازات للإستثمار الخاص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل هذه الإمتيازات في الحرية في الإستثمار في أي مجال والمساواة بين القطاع العام والخاص وتقليص تدخل الدولة والتخفيض من معدلات الضريبة وإنشاء وكالة ترقية ودعم الإستثمار ومتابعتها.

الفترة ما بعد 2000 : تم إنشاء صندوق ضمان القروض الممنوحة لهذه المؤسسات بموجب المرسوم 02-272 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 والمهمة الأساسية لهذا الصندوق هي ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وشاركت البنوك في تقاسم أخطار تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الضمانات المالية المقدمة، كما أن صندوق ضمان القروض FGAR يرافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ويساعدها في تمويل المشاريع المجدية، بما يمكنها من التنبؤ بمكانة متقدمة في ظل بيئة تنافسية معقدة ، وكذا إنشاء مراكز التسهيل وتكوين مشتلات .[3]

المطلب الثاني : أجهزة الدعم في الجزائر

يمكن توضيح أهم هذه الأجهزة فيمايلي :

[1]- سوامس رضوان ، العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر ، الملتقى الوطني حول المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الجديد ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة ورقلة ، 22-23-2003 ، ص 164.

[2]- الجودي محمد علي ، نحوتطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ، مرجع سبق ذكره ، ص 58.

[3]- خبابة عبد الله ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 20، 22.

أولا : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

1- نشأة الوكالة : تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في سبتمبر 1996 ، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة .[1]

2-تعريفها :هي هيئة عمومية مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر (19-40) وحامل أفكار مشاريع ، تمكنهم من خلق مؤسسات ، وهي هيئة ذات طابع خاصة تسري عليها أحكام بهذا المرسوم ، تسمى بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .[2]

مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :تضطلع الوكالة بالإتصال مع المؤسسات أوالهيئات المعنية بالمهام التالية :

- تدعم وتقدم الإستشارة لشباب ذوي المشاريع في إطار تقديم مشاريعهم الإستثمارية
- تسيير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسبة الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للإستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالإمتيازات الأخرى التي يحصلون عليها .
- تقوم بمتابعة الإستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة .
- تشجيع كل الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.

[1]- بن يعقوب ومهري ، تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل والإنجازات المحققة ، أبحاث المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنموالإقتصادي خلال الفترة 2001/2014 ،12/11 مارس 2013 ، دار الهدى للطباعة والنشر ، عين مليلة ، ص 278.

[2]- الموقع الإلكتروني : WWW.ANSEJ.ORG.DZ

– تبرم إتفاقيات مع كل هيئة أومقاولة أومؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة إنجاز برامج التكوين والتشغيل أوبرامج التشغيل الأولي لشباب لدى المستخدمين العموميين أوالخواص .[1]

الأهداف : من الأهداف الأساسية لهذه الوكالة :

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات .
- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب .

وتلعب الوكالة دورا توجيهيا وإعلاميا كبيرا بفضل شبكتها عبر كامل ولايات الوطن وذلك من خلال :

- حملات إعلامية وتحسيسية متواصلة .
- أسلوب المرافقة الفردية الذي إتبعه مع كل شاب مبادر .
- المجهودات التي بذلتها الوكالة لمعرفة إمكانية كل منطقة في الجزائر والفرص والمجهودات التي توفرها في مجال الإستثمار .
- تمكنت الوكالة بفضل كل هذه الجهود إلى تحقيق نتائج إيجابية في ظرف زمني قصير نسبيا.[2]

يتوفر هذا الجهاز على صيغتين للتمويل هما :

التمويل الثنائي : يشمل المساهمة المالية للشباب أصحاب المشاريع والقرض بدون فائدة المقدم من الوكالة كما هو موضح في الجدول :

الجدول رقم(01–04) : مستويات التمويل الثنائي لدى الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب الوحدة مليون دج

البيان	المساهمة الشخصية	القروض بدون فائدة
المستوى الأول : أقل أويساوي 5	%71	%70
المستوى الثاني : ما بين 5 و10	%72	%70

التمويل الثلاثي : ويكون بين الوكالة والبنك وصاحب المشروع كما هومبين في الجدول :

[1]- عدة عابد ، تشخيص واقع المؤسسات المصغرة في ولاية تيارت ودورها في تفعيل التنمية المحلية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر تخصص الإقتصاد والتنمية ، كلية العلوم الإقصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير ، غير منشورة ، جامعة إبن خلدون ، تيارت ، 2010 ،2011 ص 71.

[2]- بن يعقوب ومهري ، تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل والإنجازات المحققة ، مرجع سبق ذكره ، ص 278.

الجدول رقم(01-05): [1] مستويات التمويل الثلاثي لدى الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب الوحدة مليون دج

البيان	المساهمة الشخصية	القروض بدون فائدة (الوكالة)	القرض البنكي	
			المناطق العادية	المناطق الخاصة
المستوى 1:أقل أويساوي 5	%1	%29	%70	%70
المستوى 2 :ما بين 5 و10	%2	%28	%70	%70

المصدر :آيت سعيد فوزي ، دور الغرف المهنية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، دراسة حالة دور الغرفة الصناعية التقليدية والحرف في دعم روح المقاولاتية وفق منهجية CREE-GERME ،مرجع سبق ذكره ص 36.

[1]- آيت سعيد فوزي ، دور الغرف المهنية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، دراسة حالة دور الغرفة الصناعية الصناعية التقليدية والحرف في دعم روح المقاولاتية وفق منهجية CREE-GERME، مرجع سبق ذكره ، ص 36.

مراحل إنشاء مؤسسة مصغرة إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ :يمكن تلخيص مراحل إنشاء المؤسسة المصغرة في إطار الجهاز الحكومي وفقا للمخطط التالي :

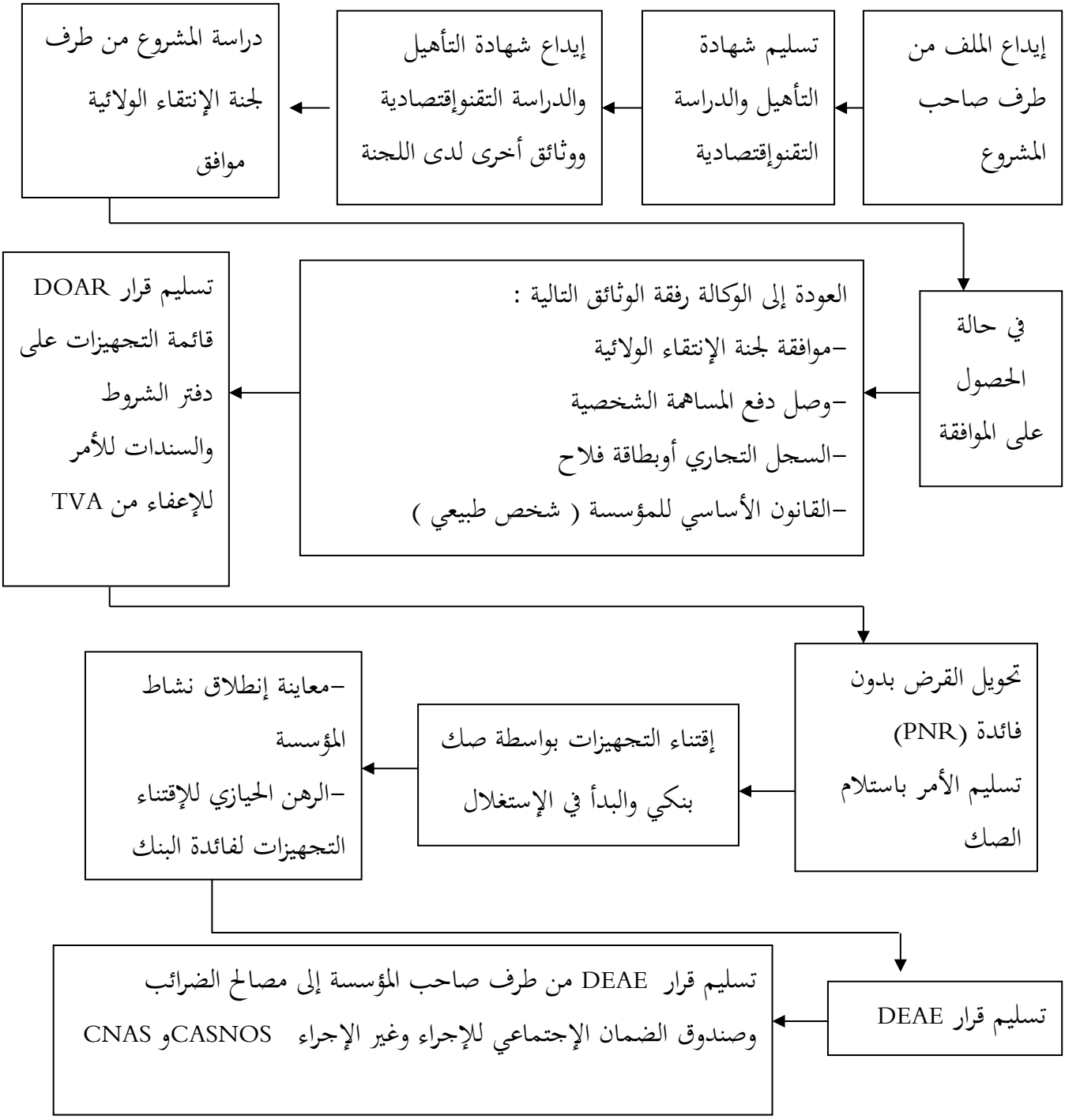

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الدراسة الميدانية للوكالة .

ثانيا : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANJEM :

1–النشأة : تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004

2–تعريفها : الوكالة عبارة عن هيئة ذات طابع خاص ، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة وأوكلت مهمة المتابعة العملية لنشاطها إلى وزير التشغيل والتضامن الوطني ، تقوم بدعم المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع .[1]

3–مهامها :تتمثل مهامها في :

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول به .
- تدعيم المستفدين وتقديم لهم الإستشارة .
- تبلغ المستفدين أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم .
- تساعد المستفدين عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعينة بتنفيذ مشاريعهم .
- منح القروض بدون فوائد

وتتكون موارد الوكالة مما يأتي :

- تخصصات الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر .
- حصائل الودائع المالية المحتملة .
- الهيئات والوصايا والإعانات .
- كل الحصائل المختلفة المرتبطة بأنشطتها .[2]

تشرف ANGEM في إطار القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل إنطلاقا من السلعة الصغيرة (سلعة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000 دج) إلى قروض معتبرة (التي لا تتجاوز مليون دج) تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك .[3]

[1]- فضيلة بوطورة ، نوفل سمايلي ، دور نظام الرقابة الداخلية في التسيير الفعال للمؤسسات ، دراسة حالة الوكالة الوطنية للقرض المصغر الملتقى الوطني حول : المؤسسات الجزائرية وإستراتجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار ، 26/25 أفريل 2017 ،ص 08.

[2]- عدة عابد ، تشخيص واقع المؤسسات المصغرة في ولاية تيارت ودورها في تفعيل التنمية المحلية ، مرجع سبق ذكره ، ص 76.

[3]- آيت سعيد فوزي ، دور الغرف المهنية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 37.

الجدول رقم (01–06) : صيغ تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[1]

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100.000	كل الأصناف (شراء المواد الأولية)	%0	–	%100	–
لا تتجاوز 1000.000	كل الأصناف	%1	%70	%29	5% من النسبة التجارية المناطق الخاصة (الجنوب والهضاب العليا)
	كل الأصناف	%1	%70	%29	20% من النسبة التجارية بقية المناطق

المصدر :آيت سعيد فوزي ، دور الغرف المهنية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 37.

ثالثا : الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI :

1–النشأة :أنشأت الدولة الوكالة الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمارات سنة 2001 بموجب المرسوم رقم 03/01 المتعلق بتنمية الإستثمار .

2–تعريفها : هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي تهدف لتقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوما ، بدلا من 60 يوما في الوكالة APSE

وقد أوكلت إلى الوكالة المهام التالية :

- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الإستثمارات .
- إستقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب .
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالإستثمار .
- منح الإمتيازات المرتبطة بالإستثمار
- ضمان إلتزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالإستثمار .[2]

[1]- آيت سعيد فوزي ، دور الغرف المهنية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 37.

[2]- نوال إسلال ، الإعتماد الإيجاري كأداة حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسات ، غير منشورة ،جامعة الجزائر 03 ، 2013، 2014 ، ص 131.

حصيلة إنجازات الوكالة :وفيمايلي حصيلة إنجازات الوكالة فيما يخص عدد المشاريع الإستثمارية المصرح بها وكذا مناصب الشغل المستحدثة والمصرح بها من قبل المستثمرين

الجدول رقم (01-07): توزيع المشاريع المصرح بها على مستوى ANDI حسب قطاعات النشاط منذ نشأتها إلى غاية 2012/12/31 :[1]

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%	عدد مناصب الشغل	%
الزراعة	612	1,29	56.593	0,82	43.361	5,74
البناء ، الأشغال العمومية والري	9.081	19,08	1.057.006	15,24	188.349	24,94
الصناعة	5.413	11,37	2.960.683	42,70	220.467	29,19
الصحة	545	1,15	68.040	0,98	13.022	1,72
النقل	26.718	56,14	655.594	9,64	138.855	18,39
السياحة	409	0,86	781.962	11,28	49.780	6,59
الخدمات	4.809	10,10	968.431	13,97	81.806	10,83
التجارة	4.809	0,00	37.514	0,54	15.500	2,05
الإتصالات السلكية واللاسلكية	2	0,01	347.842	5,02	4.030	0,53
المجموع	47.593	100	6.933.611	100	755.170	100

المصدر الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.andi.dz

[1]- الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www. Andi. Dz

رابعا : الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

تم إنشاءه بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 09/94 الصادر بتاريخ 1994/05/26 والمرسوم التنفيذي رقم 188/84 المؤرخ في 1994/07/06 .[1]

-والذي أنشئ أساسا للحفاظ على الشغل وحماية الأفراد الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية في إطار الإصلاحات التي عرفها الإقتصاد الجزائري .

-تتمثل الإمتيازات التي تقدم من طرف الصندوق إلى أصحاب المشاريع فيمايلي :

- تقديم قروض بدون فائدة متغير حسب تكلفة الإستثمار
- تحمل جزء من نسب الفائدة المطبقة على القروض المصرفية والتي تختلف حسب طبيعة النشاط ومنطقة إقامة النشاط.
- منح إمتيازات جبائية عند مرحلة إنجاز الإستثمار .
- الإستفادة من الضمانات المقدمة من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض الإستثمار للبطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 35 و50 سنة .[2]

مهامه :

- التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمال والأجور وتشخيص مجالات التشغيل ومكامنه.
- التكفل بالدراسات التقنية الإقتصادية لمشاريع إحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم ويتم ذلك بالإتصال مع المصالح العمومية للتشغيل .
- تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الأشكال والصيغ المقررة بموجب إتفاقية، وبغرض ترقية هذا الجهاز لأداء مهامه بصورة كاملة فيما يخص دعم إنشاء مؤسسات لفائدة البطالين، عملت الجهات المعنية على إحداث تعديلات جديدة سنة

---

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 188/84 المؤرخ في 26 محرم عام 1415 ل 1994/07/06 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، الجريدة الرسمية ، العدد 44 ،المادة 1 ، ص 06.

[2]- سهيلة مداني ، بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2005-2010 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسات ،جامعة الجزائر 03 ، 2012 ،2013، ص 115.

Caisse National d'Assurance Chomag.:CNAC*

2004 ، وذلك من خلال المرسوم التنفيذي رقم 01/04 المؤرخ في جانفي 2004 المتمم والمعدل للمرسوم التنفيذي السابق .[1]

المطلب الثاني : هيئات المرافقة

نظرا لتفطنها بأهمية تنمية شبكات مرافقة المقاول ودورها الكبير في زيادة عدد المؤسسات المقامة ، بالإضافة إلى ضمان بقائها وإستمرارها في السوق ، قامت الجزائر في هذا الصدد بإنشاء العديد من الهيئات المتخصصة في هذا المجال ، وتندرج كل من مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل ضمن هذا السياق .

أولا : مشاتل المؤسسات

لقد تم إنشاء مشاتل المؤسسات وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003 .[2]

طبقا لأحكام المادة 12 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، يتمحور نشاطها حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها ، أما عن شكلها القانوني فهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقرار المالي ، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتكون المشاتل في أحد الأشكال التالية :

المحضنة :هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات

ورشة الربط : هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية

نزل المؤسسات : هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث

وتتكفل المشاتل بالمهام التالية :

- ✓ إستقبال وإحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع .
- ✓ إحتضان المشاريع بوضع محلات تحت تصرفهم يستفدون منها بصيغة الإيجار ، تسهر المشتلة على تسيير المحلات التي تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة وإحتياجات المشروع وفي هذا الإطار تتدخل مراكز التسهيل لمساعدة المقاولين عن طريق ما يأتي :

[1]- المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 06 جويلية 1994 يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، الجريدة الرسمية العدد 44 الصادرة بتاريخ 07 جويلية 1994 ، ص ص 06 ، 07.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، العدد 13 ن الصادر في 26 فيفري 2003 ، ص 13.

-مراقبة حسن التكامل بين المشروع وقطاع النشاط الممضي ومسار المقاول وإهتماماته

- إعداد مخطط العمل عند الإقتضاء

- إقتراح برنامج تكوين أوإستشارة يتكيف مع إحتياجات المقاولة الخاصة

- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع مجال نشاطها

- مساعدة المقاول على هيكلة إستثماراته على أحسن وجه

- مرافقة المقاول لدى الإدارات والهيئات المعنية من أجل تجسيد مشاريعه

وفي هذا الصدد تم إنشاء عدد من مراكز التسهيل في كل من: الشلف ، الأغواط ، بجاية، البليدة ، الجزائر جيجل، سطيف، سيدي بلعباس، قسنطينة، وهران، بومرداس، الوادي، تيبازة، غرداية، وبعد ذلك تم إنشاء في كل ولاية مركز تسهيل .[1]

ثانيا : مراكز التسهيل

لقد تم إنشاء مراكز التسهيل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2013 [2]

وذلك طبقا لأحكام المادة 13 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وهي هيئات تتكفل بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا بإعلام وتوجيه ودعم ومرافقة حاملي المشاريع.

-أما عن الطبيعة القانونية لهذه المراكز فهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-تهدف مراكز التسهيل إلى تطوير ثقافة التقاول من خلال الجمع بين العديد من الجوانب الضرورية لذلك كالعمل على توفير شباك يسهر على تلبية إحتياجات المقاولين، وتقديم مختلف التسهيلات الكفيلة بتقليص آجال إنشاء المؤسسات وإقامة مكان يلتقي فيه عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أوالمحلية، وكذلك الحث على تثمين البحث العلمي من خلال التقريب بين المقاولين ومراكز البحث وشركات الإستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية

وتتولى مراكز التسهيل المهام التالية :

---

[1]- الجودي محمد علي ، نحوتطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ، مرجع سبق ذكره ، ص 69.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، العدد 13 ، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

- ✓ دراسة الملفات التي يقدمها المقاولون والإشراف على متابعتها
- ✓ تجسيد إهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية وذلك بتوجيههم حسب مسارهم المهني
- ✓ مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة التأسيس الإجراءات الإدارية
- ✓ مراقبة المقاولين في ميداني التكوين والتسيير
- ✓ تشجيع نشر المعلومة بمختلف وسائل الإتصال المتعلقة بفرص الإستثمار والدراسات القطاعية والإستراتيجية والدراسات الخاصة بالفروع
- ✓ تقديم خدمات في مجال الإستشارة في وظائف التسيير والتسويق وإستهداف الأسواق وتسيير الموارد البشرية وكل الأشكال الأخرى المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وفي هذا الإيطار تتدخل مراكز التسهيل لمساعدة المقاولين عن طريق ما يأتي :

- ✓ مراقبة حسن التكامل بين المشروع وقطاع النشاط المهني ومسار المقاول وإهتماماته
- ✓ إعداد مخطط العمل عند الإقتضاء
- ✓ إقتراح برنامج تكوين أوإستشارة يتكيف مع إحتياجات المقاولة الخاصة
- ✓ تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع مجال نشاطها
- ✓ مساعدة المقاول على هيكلة إستثماراته على أحسن وجه
- ✓ مساعدة المقاول في مساعيه الرامية إلى تحويل التكنولوجيا
- ✓ مرافقة المقاول لدى الإدارات والهيئات المعنية من أجل تجسيد مشاريعه

وفي هذا الصدد تم إنشاء عدد من مراكز التسهيل في كل من : الشلف، الأغواط ، بجاية ، البليدة الجزائر، جيجل، سطيف، سيدي بلعباس، قسنطينة، وهران، بومرداس، الوادي، تيبازة ، غرداية ، وبعد ذلك تم إنشاء في كل ولاية مركز تسهيل .[1]

ثالثا : حاضنات الأعمال

تعرف الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال NABIA على أنها هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد ، ونوفر لهم الوسائل والدعم الأمني ، الخبرات ، الأماكن ، الدعم المالي لتخطي أعباء ومراحل الإنطلاق والتأسيس ، كما تقوم بعمليات التسويق ونشر منتجات هذه

[1]- الجودي محمد علي ، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 70 ،71.

المؤسسات وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في هذا المجال حيث يعود تاريخ أول حاضنة Batavia إلى 1959.

وتعد التجربة الجزائرية في مجال حاضنات الأعمال متأخرة نوعا ما مقارنة بالدول النامية والعربية ، حيث لم يصدر مرسوم ينظم نشاط هذه الأخيرة حتى سنة 2003 بإستثناء القانون 01 /180 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 وأشار إلى مشاتل المؤسسات ، وقد سعت وزارة المؤسسات الصغيرة ، والصناعات التقليدية إلى إنشاء 11 محضنة بالإضافة إلى أربع ورشات ربط في كل من الجزائر ، قسنطينة ، سطيف ، وهران .[1]

ويمكن تعريف الحاضنات على أنها بيئة إطار متكامل من المكان والتجهيزات ، والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والإستشارة والتنظيم مخصصة لمساعدة رواد الأعمال ي إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة (الإنتاجية أوالخدمتية أوالمتخصصة في البحث والتطوير) .

ورعاية ودعم هذه المؤسسات المدة محدودة (أقل من سنتين في الغالب) ، بما يخفف عن هؤلاء الرواد المخاطر المعتادة ويوفر لهذه المؤسسات فرصا أكبر للنجاح ، وذلك من خلال كيان قانوني مؤسس لهذا الغرض .[2]

حاضنات الأعمال وفق المشرع الجزائري :

أوضح المشرع الجزائري وفق المرسوم 03 /78 الصادر في فيفري 2003 ، بمشاتل المؤسسات التي من أهم أشكالها المحضنة والتي عرفها على أنها " هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات ."

كما بين المشرع الجزائري أشكال وأنواع حاضنات الأعمال ، والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها فقد تكون حاضنة الأعمال عامة أوخاصة ، مؤسسة عمومية صناعية أوتجارية ، مؤسسة غير هادفة للربح ، شركة تجارية ، حيث يحدد عدد المؤسسات الصغيرة داخل الحاضنة ما بين 20 إلى 50 مؤسسة ، فكلما زاد العدد كلما تعقدت الإدارة لكن من نفس الوقت يساهم في رفع مردودية الحاضنة ، وتتخرج المؤسسة المحتضنة بعد 18 إلى 36 شهرا ، كما إهتم المشرع الجزائري بتحديد الجهات المعنية بتمويل حاضنات الأعمال في الجزائر عن طريق تقديم المساعدات من قبل :

---

[1]- توفيق خذري ، عمار علي ،مداخلة بعنوان المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة ، دراسة حالة لطلبة ، بجامعة باتنة، ص 08.

[2]- أحمد طرطار ، سارة حليمي ، حاضنات الأعمال التقنية كآلية لدعم الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الملتقى الدولي للمقاولاتية : التكوين وفرص الأعمال ، جامعة بسكرة ، ص04.

-وكالة ترقية ودعم الوكالة ترقية ودعم الإستثمار APSI

-الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ تهدف لمساعدة فئة الشباب لإنشاء مؤسسات صغيرة.

أهداف حاضنات الأعمال التقنية :

يتمثل الهدف العام في دعم المبادرات العلمية والمشروعات الناشئة التي لا تتوفر لها المقومات اللازمة لبدء الفعلي في العمل

ومن أهم الأهداف الأخرى هي :

- السعي إلى تطوير أفكار إبداعية تساهم في إيجاد مشاريع جديدة أوتطوير المشروعات القائمة
- تمكين أصحاب الأفكار الإبتكارية من تجسيد أفكارهم في شكل منتجات أوخدمات توفير المناخ والإمكانيات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة .[1]
- المساهمة في تنمية النشاط الإقتصادي من خلال زيادة معدلات إقامة المقاولات الجديدة وتطويرها وتحسين إمكانياتها في تحقيق الأرباح والنجاح والبقاء
- نقل وتوظيف التكنولوجيا الحديثة وتنويع القطاع الصناعي وتطوير بعض فروعه المهمشة وترقية كذلك الفئات الإجتماعية المحرومة
- تقليل مخاطر الأعمال والتكاليف المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية النشاط .[2]
- تقليل الفترة الزمنية اللازمة لبداية المؤسسة وتطوير إنتاجها
- رفع معدلات الدخل في المجتمع المحلي وبالتالي رفع المستوى المعيشي
- تدعيم المؤسسات التي تحتاج إليها الأسواق المحلية وتحديد الأماكن المناسبة لإقامة مثل هذه المؤسسات.[3]

والتخفيض من معدلات الضريبة وإنشاء وكالة ترقية ودعم الإستثمار ومتابعتها.

الفترة ما بعد 2000 : تم إنشاء صندوق ضمان القروض الممنوحة لهذه المؤسسات بموجب المرسوم 02-272 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 والمهمة الأساسية لهذا الصندوق هي ضمان المؤسسات الصغيرة

[1]- العربي تيقاوي ، دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج من وجهة نظر العاملين مرجع سبق ذكره ، ص11.

[2]- بركات ربيعة ، دوباخ سعيدة ، حاضنات الأعمال ودورها في دعم وتنمية المقاولات الصغيرة ، الملتقى الدولي حول المقاولاتية : التكوين وفرص الأعمال ، ص08.

[3]- محمد هيكل ، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة ، سلسلة المدرب العلمية ، مجموعة النيل ، مصر ، 2002 ، ص 192.

والمتوسطة، وشاركت البنوك في تقاسم أخطار تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الضمانات المالية المقدمة، كما أن صندوق ضمان القروض FGAR يرافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ويساعدها في تمويل المشاريع المجدية ، بما يمكنها من التنبؤ بمكانة متقدمة في ظل بيئة تنافسية معقدة ، وكذا إنشاء مراكز التسهيل وتكوين مشتلات .[1]

آلية عمل حاضنات الأعمال :

الشكل رقم (01–04): آلية عمل حاضنات الأعمال

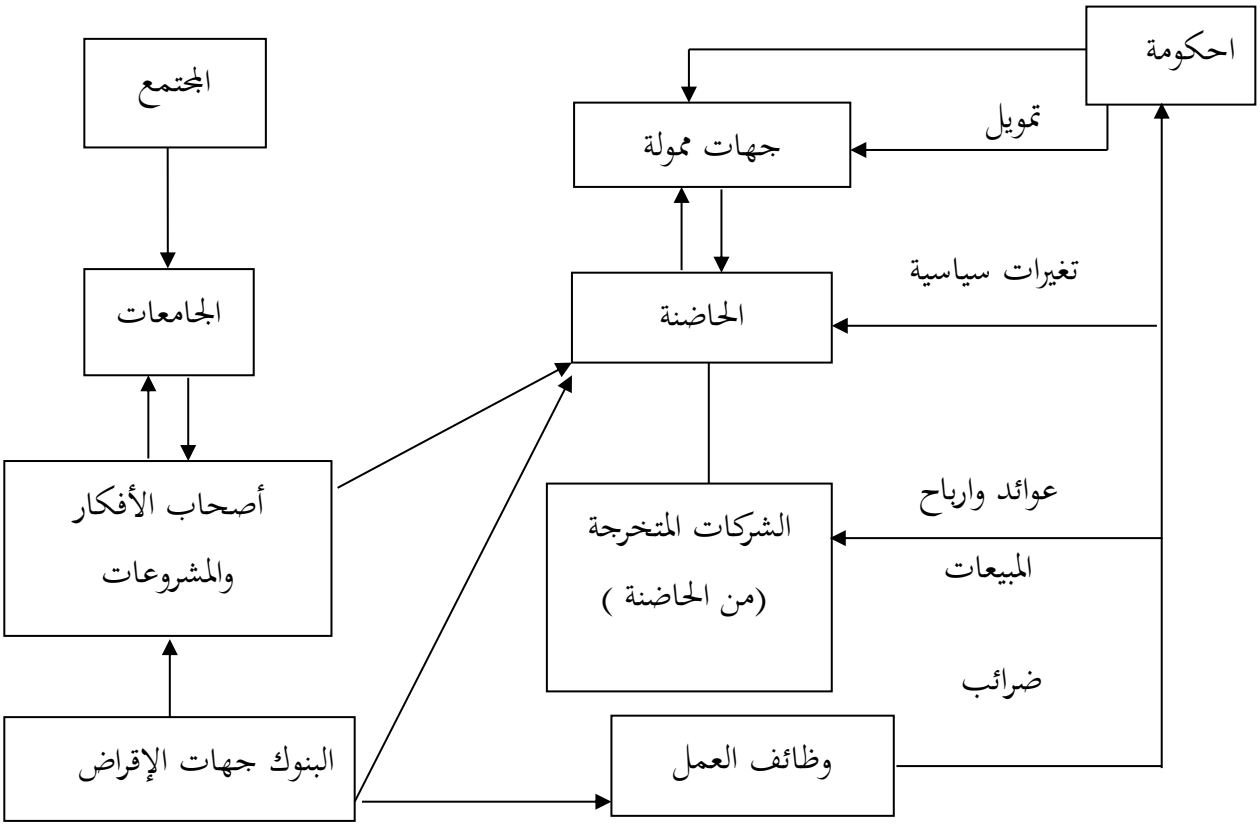

المصدر : حساني رقية، خوني رابح ، الحاضنات التكنولوجية : نحوتوليد التكنولوجيات المحلية عن طريق دعم الرواد ، ص 07

[1]- خبابة عبد الله ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 20، 22.

خلاصة الفصل :

تم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم المقاولاتية والمقاول بإعتباره محرك التنمية والنمو الإقتصادي ، والأدوار التي تلعبها المقاولاتية في تطوير البعد الإجتماعي من خلال محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية وزيادة التشغيل والعدالة في توزيع الدخول، بالإضافة إلى البعد الإقتصادي من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الإقتصادي وتنمية الصادرات خارج المحروقات ، وزيادة الناتج المحلي والإسهام في تنويع الإنتاج .

وتم التطرق إلى واقع وآفاق المقاولاتية في الجزائر من خلال التعريج على نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم أجهزة المرافقة في الجزائر تتمثل في حاضنات الأعمال والمشاتل ومراكز التسهيل .

وأجهزة الدعم المتمثلة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لما تقدمه هذه الوكالات من مهام وإمتيازات في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني

التنويع الإقتصادي في الجزائر

تمهيد

أخذ موضوع التنويع الإقتصادي إهتمام كبير في العديد من البلدان العالم ، وخاصة الريعية منها والتي يعتمد الإقتصاد فيها على مورد وحيد للدخل، الناتج عن إمتلاكها لثروات طبيعية من بينها المحروقات ،وهذا يعني أحادية الإقتصاد، وتتجلى خطورة الإعتماد على مورد وحيد في الإقتصاد من خلال إرتباط أسعاره بالأسواق العالمية ويؤدي هذا إلى تقلبات حادة ويؤثر ذلك على النمو والإستقرار الإقتصادي ، ومنه تأتي ضرورة الإعتماد على التنويع الإقتصادي لمعالجة هذه الإختلالات وتحقيق النمو الإقتصادي ، لذا سعت العديد من الدول في تطبيق إستراتيجية التنويع الإقتصادي وإنجاحها من خلال تبني السياسات الإقتصادية التنويعية والتي تسعى من خلالها إعادة هيكلة الإقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الإقتصادية البديلة في النمو الإقتصادي وفي ظل الأهمية التي تتولد عن تنويع القاعدة الإنتاجية ، وسعت الجزائر إلى تحقيق التنويع الإقتصادي من خلال تفعيل القطاعات الهيكلية خارج المحروقات وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى:

- الإطار المفاهيمي للتنويع الإقتصادي
- تفعيل قطاع المؤسسات صغيرة والمتوسطة كبديل للمحروقات و التنويع الإقتصادي
-الفرص المتاحة للتنويع الإقتصادي من خلال القطاعات الهيكلية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الإقتصادي

إن موضوع التنويع الإقتصادي يعتبر من أهم القضايا الأساسية و الضرورية لمستقبل تنمية الإقتصاديات ذات المنتوج الواحد، و كذا البلدان التي تعتمد على النفط ، حيث يمثل التنويع الإقتصادي الطريقة الأمثل للخروج من التبعية المالية للموارد البترولية و لظروف الأسواق الخارجية

المطلب الأول: ماهية التنويع الإقتصادي

من أهم التعاريف التي تناولت مفهوم التنويع الإقتصادي مايلي:

1-هو عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الإعتماد الكلي على الإيرادات القطاع الرئيسي في الإقتصاد ،إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيادي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في أجل الطويل [1]

2- يعرف التنويع الإقتصادي بأنه العملية التي تشير الإعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)،ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الإقتصادية المحلية (أي الدخل من الإستثمار الخارجي)،أو تنويع مصادر الإيرادات العامة ،كما أن التنويع الإقتصادي وبشكل خاص تحدي مرتبط بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات فوائض رأس المال [2]

3-يعرف على أنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الإعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الإقتصاد ، إذا ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى قادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيادي العاملة الوطنية وهذا ماسيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل [3]

---

[1]- بن يوب فاطمة ، بوفلفل سهام ،مداخلة بعنوان دور سياسات التأهيل الصناعي الحديثة في دعم وتفعيل إستراتيجية التنويع الإقتصادي ملتقى وطني حول المؤسات الإقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار ،25-26 أفريل 2017 ، جامعة 80ماي 1945، قالمة ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم تجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية ، ص.05

[2]- ناجي بن حسين ، مهيز إبتسام ،مداخلة بعنوان البلدان النفطية وحتمية التحول من الإقتصاد الريعي إلى تنويع الإقتصاد ، قراءة في التجربة النرويجية ملتقى وطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار 25-26 أفريا 2017 ،جامعة 08ماي 1945 ، قالمة ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم تجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية ، ص06

[3]- حامد عبد الحسين الجبوري ، التنويع الإقتصادي وأهميته للدول النفطية ، صحيفة الديوان ،2016/10/25

4-هو السياسة الهادفة إلى تقليص الإعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها ، أو تخضع إلى إنخفاض مزمن.

-وهو تقليل الإعتماد على المورد الوحيد و الإنتقال إلى مرحلة تقوية القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو مايعني بناء إقتصاد وطني سليم يتجه نحو الإكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع [1]

5-هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الإقتصادية ورفع القيمة المضافة ، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الإقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الإعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد ،بمعنى آخر التنويع الإقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي ، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أو تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية[2]

6-هو عملية تنويع الدخل، أي توسيع القاعدة الإنتاجية ، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخص الإقتصاد من مخاطر الإعتماد على الهيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية أو إستراتيجية)،كما يعني التنويع الإقتصادي عملية إستغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في الفترات الذاتية ، القادرة على توليد موارد متجددة ،وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي ، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات .[3]

7-هو العملية التي تشير إلى إعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج .أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنويع فهو تخفيض الإعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير إقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية و مصادر إيرادات أخرى ، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام و تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية .[4]

8-يعرف على أنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الإعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الإقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح

---

[1]- طاهر جابس البعاج ،محلية التنويع الإقتصادي والإمكانيات في العراق، العدد 5433، 2017/02/15

[2]- المعهد العربي للتخطيط ، سياسات التنويع الإقتصادي ، تجارب دولية وعربية http://www.arab-api-org

[3]- محمد كريم قروف ، قياس و تقييم مؤشر التنويع الإقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1998-2014) ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، غرداية المجلد 09 ، العدد 02 ، 2016 .

[4]- محمد كريم قروف ، بن جلول خالد ، مداخلة بعنوان دور سياسات التأهيل الصناعي الحديثة في دعم و تفعيل إستراتيجية التنويع الإقتصادي ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية و إستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار ، 25 و 26 أفريل 2017 ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم تجارية و علوم التسيير ، قسم علوم الإقتصادية، ص 04.

مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى و قادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل .[1]

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنويع الإقتصادي

للتنويع الإقتصادي أهمية كبيرة في الإقتصاد، إضافة إلى ذلك عدة أهداف ينطوي عليها .

أولا: أهمية التنويع الإقتصادي: للتنويع الإقتصادي أهمية كبيرة على جميع النواحي الإقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية ويمكن تلخيص أهميته كالآتي :

-ضرورة التنويع الإقتصادي تكمن في تحقيق الإستقرار للموازنة العامة ومن ثمة تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى حتى تساهم في الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات كذلك يؤدي إلى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية وذلك من خلال توفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات، ومؤسسات إدارية و بيئة إجتماعية ... إلخ، عن طريق توفير الأموال اللازمة لذلك.[2]

-لقد أهملت الدول الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط النظر إلى أي مدى تكمن أهمية وجود بناء إنتاجي وطاقة ذاتية ورفع مستوى القدرات التكنولوجية ومن ثم أصبحت مشكلة التنمية فيها أكثر تعقيدا ، سواء في حال الطفرات أين تتزايد عائدات النفط، حيث تصبح الحكومات تهتم بعملية التنويع وليس بعملية الإنتاج لهذه العائدات بين أفراد الجيل الحالي وهذا ما سمي بنمط التنمية مما يؤدي إلى تفاقم التحديات الإقتصادية الناجمة عن سوء إستخدام الإيرادات النفطية إستخداما أمثل .[3]

-يعد التنويع الإقتصادي من منظور التنمية المستدامة كضمان للإستقرار الإقتصادي على المدى الطويل ، باعتباره أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الإقتصادية من خلال إنتاج و توزيع السلع و الخدمات ، حيث

[1]- الصوفي أشرف ، الدامي عبد المنعم ، مداخلة بعنوان القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الإقتصادي الجزائري ، ملتقى وطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية و إستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار ، 25 و 26 أفريل 2016 ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة كلية العلوم الإقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم الإقتصادية ،ص 02.

[2]- حامد عبد الحسين الجبوري ، التنويع الإقتصادي و أهميته للدول النفطية ، مرجع سبق ذكره .

[3]- باهي موسى و روابنية كمال ، التنويع الإقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط مجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية ، العدد 05 ديسمبر 2016 ، جامعة ورقلة ، ص 134.

أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط ولكنه يعزز إستقرار الإقتصاديات من خلال تنويع قاعدتها الإقتصادية .[1]

– تظهر أهمية التنويع الإقتصادي من خلال تجنب و تحاشي المخاطر و التقلبات التي تكون نتيجة الإعتماد على مورد واحد ، وذلك من خلال الإستفادة من القطاع العام و القطاع الخاص .[2]

ثانيا : أهداف التنويع الإقتصادي :تتمثل في :

-يمكن التمييز بين أهداف التنويع الإقتصادي حسب الأفق الزمني ، فعلى المدى القصير قد يكون الهدف هو التوسع و تعزيز عائدات القطاع الرئيسي للبترول مثلا، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي .

أما على المدى الطويل ، فالهدف المنشود هو إستخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية إقتصادية مرتكزة على التنويع و التوجه نحو الإستثمار في قطاعات أخرى ، أي أن القطاع الرئيسي المحروقات، قد يتم الإعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الإقتصادي [3]

االتنوع الإقتصادي يزز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي[4]

تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبرفي العملية الإقتصادية تقليص دور الدولة والسلطات العمومية[5]

-تطوير منتجات أخرى غير المحروقات كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو إنخفاضها

-الزيادة و الحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية .

---

[1]- مرزوق أمال ، مداخلة بعنوان أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الإقتصادي ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية و إستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار الأسعار ، 25 و26 أفريل 2017 ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم تجارية و علوم التسيير ، قسم علوم الإقتصادية ، ص 07

[2]- بن يوب فاطمة ، بوفلفل سهام ، مداخلة بعنوان دور سياسات التأهيل الصناعي الحديثة في دعم و تفعيل إستراتيجية التنويع الإقتصادي مرجع سبق ذكره ، ص 08.

[3]- السعي بوشول ، نذير غانية ، سعاد جرمون ، المقاولاتية كإستراتيجية للتنويع الإقتصادي ، دراسة حالة المملكة العربية السعودية ، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية الإقتصادية العدد 07 ديسمبر 2017 ،جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، الجزائر ،ص229

[4]- خبراء ومختصون للإتحاد الحكومة الإمارتية مهدت للمستقبل ،التنوع الإقتصادي يعزز مساهمة القطاعات غير النفطية في النا تج المحلي الثلاثاء 19أفريل 2016

[5]- طاهر جاسب ،البعاج مجلة التنويع الإقتصادي والإمكانيات في العراق ،مرجع سبق ذكره

-يعد دعم القطاعات غير النفطية ضرورة إقتصادية من أجل خلق إقتصاديات تنافسية و من أجل الإندماج الفعال في الإقتصاد العالمي دون الإعتماد على المحروقات .[1]

-بناء بيئة أعمال منفتحة و فاعلة .

-تبني سياسة مالية منضبطة .

-إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية و النقدية .

-تطوير البنية التحتية.

-زيادة كفاءة سوق العمل .[2]

-يعتبر الخطر عامل أساسي للتوجه نحو التنويع ، حيث أن تقلبات الأسعار و الطلب تعد من العناصر الأساسية المكونة للنظام الإقتصادي العالمي ، و بالتالي التنويع هو من بين الخيارات المتاحة للمنظمات ، الشركات ، المستثمرين الأفراد لحماية أنفسهم من هذه الظاهرة .[3]

المطلب الثالث : مستويات التنويع الإقتصادي

للتنويع الإقتصادي مستويين هامين يتمثلان في :

تنويع الإنتاج : ويحدث تنويع الإنتاج في المؤسسة عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون أن تتوقف عن إنتاج منتجاتها السابقة ، وبذلك تنوع إنتاجها و تتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات أو لوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقتها الإنتاجية بشكل عام ، أو في أجهزتها الإدارية أو رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر إرتفاعا ،أو أرباح أكثر في سوق يسودها تناقص الطلب أو تتوقع تناقصه، أو بسبب إتخاذ القرار بإستغلال تجديدات أحدثتها المؤسسة على معداتها إستغلالا كاملا .

-و يمكن أن يتحقق التنويع بالإندماج مع مؤسسة أخرى تعمل في نفس الصناعة ، و لكنها تنتج منتجات أخرى ، على أن ذلك لا يجب أن ينظر إليه بأنه الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنويع ، مع وجود صلات وثيقة

---

[1]- ناجي بن حسين ، التنمية المستدامة في الجزائر ، حتمية الإنتقال من الإقتصاد الريعي إلى التنويع الإقتصادي ، مجلة الإقتصاد و المجتمع ، مرجع سبق ذكره ، ص 26.

[2]- ضيف أحمد و عيل ميلود ، تقييم التنويع الإقتصادي في الجزائر و دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية ، مداخلة ضمن اليوم الدراسي نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الإقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط ، يوم 05 ماي 2015 ، جامعة البويرة ، الجزائر ص 03.

[3]- ناجي بن حسين ، مهيز إبتسام ، مداخلة بعنوان البلدان النفطية و حتمية التحول من الإقتصاد الريعي إلى تنويع الإقتصاد ، قراءة في التجربة النرويجية ، ملتقى وطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية و إستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار ، مرجع سبق ذكره.

بين المنتجات الحالية التي تنتجها المؤسسة و المنتجات الجديدة التي ترغب في إنتاجها ، أي التي ترغب في تنويع إنتاجها معها ، كالتشابه في الخصائص التكنولوجية المرتبطة بالإنتاج أو التشابه في عملية التسويق أو التشابه في الخبرة اللازمة لإجراء البحوث المرتبطة بالمنتجات .[1]

–إن تنويع الإنتاج بهذا المعنى يتناقض مع مبدأ التخصص و التركيز في الإنتاج ، و الذي من شأنه أن يحقق وفورات التخصص و إقتصاديات الحجم الكبير ، غير أن تنويع المؤسسة لإنتاجها قد يترتب عليه فوائد و مزايا إيجابية عديدة ، كالإستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، تقليل حدة المخاطر و التقلبات الناتجة عن تدهور الطلب ... إلخ .

–وعلى مستوى الإقتصاد ككل يحصل تنويع الإنتاج عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية و الضرورية للقطاعات الإقتصادية في توليد الناتج و الدخل القومي ، و هذه القطاعات تشتمل على الزراعة ، الصناعة والخدمات .[2]

- **تنويع الأسواق** : و يحتل نفس القدر من الأهمية ، إذ أن الإعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الإنخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الإقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك و وجود طلب أكثر إستقرار في الأسواق الأخرى ، وعلاوة على ذلك هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة و التي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية .....وعموما تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية .[3]

– ويتطلب التنويع الإقتصادي حدوث تغيير في بنية التجارة الخارجية فلا يكفي أن يحصل تغير في بنية الإنتاج لكي يستنتج أن الإقتصاد قد توصل إلى تحقيق أهدافه الإستراتيجية في التنويع الإقتصادي ويأخذ التنويع في الصادرات أهمية بالغة في الإقتصاديات النفطية التي ترتكز على تصدير النفط الخام و الغاز الطبيعي، فبقدر ما يكون الإقتصاد قد تمكن من تنويع نشاطاته المنافسة في التجارة الدولية ، إذ أن تنويع

[1]- لرباع الهادي ، طبايبية سليمة ، التنويع الإقتصادي خيار إستراتيجي لإستدامة التنمية ، المؤتمر العلمي الدولي " التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، أيام 07 و 08 أفريل 2008 ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف .

[2]- مرزوق أمال ، مداخلة بعنوان أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الإقتصادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 04.

[3]- لعفيفي دراجي، بن الشيخ توفيق ، مداخلة بعنوان تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنويع الإقتصادي في الجزائر ، ملتقى وطني حول المؤسسات الجزائرية و إستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار ، 25 و 26 أفريل 2017 ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة كلية العلوم الإقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية ، ص 04 .

النشاطات الإنتاجية دون القدرة على تنويع الصادرات ، يعني أن الإقتصاد يكيف نشاطاته الإنتاجية لتلبية الإحتياجات المحلية دون القدرة على المنافسة الدولية .[1]

المبحث الثاني: تفعيل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل للمحروقات

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة من خلال مساهمتها في الإقتصاد لكونها الدعامة الأساسية في النمو الإقتصادي، ومن خلال هذا سوف نتطرق إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في الإقتصاد الوطني .

المطلب الأول : مفاهيم عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

هناك عدة تعاريف التي تناولت مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لعل أهمها :

1-مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :تصنف المؤسسات الإقتصادية من حيث الحجم إلى المؤسسات صغيرة و متوسطة من جهة و مؤسسات كبيرة ، لذا فإن إعطاء مفهوم واضح و موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل نهائي من طرف علماء الإقتصاديين الإختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المؤسسات ، و سبل النهوض بها و ترقيتها .[2]

2-تعريف الولايات المتحدة الأمريكية : المؤسسات الصغيرة هي التي يتم إمتلاكها و إدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه ، قد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة بطريقة أكثر تفصيلا بالإعتماد على معيار حجم المبيعات و عدد العاملين و لذلك فقد حدد القانون حدود المؤسسة الصغيرة كما يلي :

- ✓ المؤسسات الخدمية و التجارة التجزئة : تقدر مبيعاتها السنوية من 1 إلى 5 مليون دولار
- ✓ مؤسسات التجارة بالجملة :تقدر مبيعاتها السنوية من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي
- ✓ المؤسسات الصناعية : عدد العمال فيها 250 عامل أو أقل

3-**تعريف الأردن** : تعرف الجمعية العلمية الملكية في دراستها عن المشاريع الإستثمارية في الأردن عام 1989 فقد إعتبرت المنظمات التي يعمل بها من (1- 19) عاملا منظمات أعمال صغيرة و في دراسة

[1]- الصوفي أشرف ، الدامي عبد المنعم ، مداخلة بعنوان القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الإقتصادي الجزائري ، ملتقى وطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية و إستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار ، مجع سبق ذكره.

[2]- مسعود بن جواد ، حمزة طيوان ، خيارات تمويل المقاولات الصغرى و المتوسطة في الجزائر ، مجلة إقتصاديات المال و الأعمال J F B E ، ص 160

أجرتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على ستة أقطار عربية في الشرق الأوسط عام 1970 إعتمدت أقل من عشر عمال لتعريف المنظمات الصغيرة .[1]

4-تعريف الإتحاد الأوروبي : أثبتت مختلف الدراسات المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات حتى الآن في البلدان الأوروبية، و هنا تكمن صعوبة توحيد التعريف هذا النوع من المؤسسات في أوروبا سنة 1992 إلى تكوين مجمع خاص بالمؤسسات المتوسطة و الصغيرة ، و توصلت هذه اللجنة الأوروبية في النهاية إلى الإعتراف بعدم قدرتها وضع تعريف محدد و وحيد لكل الدول الأوروبية لكن حاولت من جهة أخرى دعم الدراسات التي من شأنها إيجاد معايير متقاربة لجمع الرؤية .

و أقر المجمع الأوروبي بعدم وجود تعريف علمي ، حتى تلك التي تستخدم معايير مادية كعدد العمال مثلا ، فحسب المجمع الأوروبي يمكن تحديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمايلي :

- ✓ المؤسسات المصغرة يتراوح عدد عمالها بين 0 وإلى 9 .
- ✓ المؤسسات الصغيرة من 10 إلى 99 عامل .
- ✓ المؤسسات المتوسطة من 100 إلى 499 عامل .[2]

5-تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :إن التهميش السلطات العمومية لهذا النوع من المؤسسات في بداية رسم إستراتيجياتها التنموية أدى إلى غياب تعريف دقيق لها ما عدا بعض المحاولات الفردية غير الرسمية .

المحاولة الأولى : ظهرت أول محاولة لتعريف هذه المؤسسات عند وضع التقرير الخاص ببرنامج التنمية و الذي يرى أن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي وحدة إنتاجية تتميز بها مايلي :

- ✓ الإستقلالية القانونية
- ✓ تشغل أقل من 500 عامل
- ✓ تقدر كمية إنشائها بأقل من 10 مليون دج
- ✓ تحقق رقم أعمال سنوي بأقل من 15 مليون دج

وبإمكان هذه المؤسسات أن تظهر بإحدى الأشكال التالية :

---

[1]- فايز جمعة صالح النجار ، عبد الستار محمد العلي ، الريادة و إدارة المشروعات الصغيرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 66 .

[2]- بوزيد عصام ، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، دراسة حالة بنك البركة الجزائري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2009 ،2010 ، ص 100 .

- ✓ مؤسسات تابعة للجماعات المحلية
- ✓ كفروع للمؤسسات الوطنية
- ✓ كمشروعات مختلفة
- ✓ كمؤسسة مسيرة ذاتيا
- ✓ كتعاونيات
- ✓ كمؤسسات خاصة.

المحاولة الثانية : في إطار ملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة و المتوسطة طرحت المؤسسة الوطنية للهندسة و تنمية الصناعات الخفيفة تعريفها يرتكز على معيارين هما اليد العاملة و رقم الأعمال ، فتعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها المؤسسة التي تتوفر فيها المواصفات التالية :

-تشغل أقل 200 عاملا

-تحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دج

المحاولة الثالثة : تم إقتراحها من طرف الباحث " رابح محمد بلقاسم " أثناء إنعقاد ملتقى حول المناطق الجبلية

إذ إعتبر الباحث أن كل وحدة إنتاجية ذات حجم صغير و تتمتع بالتسيير المستقل ، و تأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو عامة و هي مؤسسة محلية ، ولائية ، بلدية .

وما يمكن إستخلاصه من كل ما ذكر سابقا أن إهتمام الفكر الإقتصادي خلال فترة طويلة كان مركز على المؤسسات الكبيرة الحجم على أساس أنها أعتبرت بمثابة قاطرة لعملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية مما ساهم في تهميش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و من ثمة غياب تعريف دقيق لها بإستثناء الإجتهادات الفردية .[1]

[1]- زغيب شهرزاد ، عيساوي ليلى ، المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الجزائر واقع و آفاق، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، الأغواط ، 08 -09 أفريل 2002 ، ص ص 173 ، 174.

-حسب القانون رقم 17 – 02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المادة 05 ، عرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات [1]

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا .
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار و لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دج
- تستوفي معيار الإستقلالية أي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار الربع (25%) فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .[2]

جدول رقم (02-01): حدود تعريف المؤسسات الصغيرة جدا و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية

نوع المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال (دينار جزائري)	مجموع الميزانية (دينار جزائري)
الصغيرة جدا	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون	أقل من 20 مليون
الصغيرة	من 10 إلى 40	أقل من 400 مليون	أقل من 200 مليون
المتوسطة	من 50 -250	من 400مليون -4 ملايير	من 200 مليون – 01 مليار

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المادة 08 – 09 – 10 من القانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017، يتضمن القانون التوجيهي للتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، العدد 02 ، 11 جانفي 2017 ، ص 06.

-و لقد تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بشكل كبير جدا و الجدول الثاني يبين الإحصائيات لتوزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم .

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المادة 05 من القانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل 10 يناير سنة 2017 ، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، العدد 02 ، 11 جانفي 2017 ، ص ص 05 ، 06.

[2]- طويطي مصطفى ،كتوش نبيل ، المقاولة من الباطن كخيار إستراتيجي لدعم نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عرض تجربة الجزائر ، ملتقى الوطني حول المؤسسات الإقتصادية في ظل إنهيار أسعار المحروقات 25-26 أفريل 2017 ، جامعة قالمة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية، ص 08.

الجدول رقم (02–02): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الحجم

نوع المؤسسات	عدد المؤسسات	%
الصغيرة جدا	983653	%97
الصغيرة	27380	%2,7
المتوسطة	3042	%0,3
المجموع	1014075	%100

المصدر: طويطي مصطفى، كتوش نبيل، المقاولة من الباطن كخيار إستراتيجي لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرض تجربة الجزائر ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الإقتصادية في ظل إنهيار أسعار المحروقات، 25 –26 أفريل 2017 ، جامعة قالمة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم الإقتصادية ، ص 08.

المطلب الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مساهمتها في الإقتصاد

أولا :أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : تظهر الأهمية الإقتصادية و الإجتماعية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال النقاط التالية :

- ✓ تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهمة جدا في الإقتصاد لكونها دعامة أساسية في النمو الإقتصادي والإجتماعي، وإستغلالها للموارد المتاحة والحد من حدة التضخم وذلك من خلال إستغلال الأموال العاطلة ورفع المستوى المعيشي للمواطنين ، وتحقيق التطور الهيكلي والتقدم والإبتكارات التكنولوجية ، إضافة عن دورها الذي لا ينكر في محاربة البطالة .
- ✓ المساهمة في زيادة الناتج القومي: وعلى وجه الخصوص في الدول النامية حيث تؤدي المشروعات الصغيرة إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال عمليتي الإدخار و الإستثمار .
- ✓ المساهمة في الحد من مشكلة البطالة : تعتبر المشروعات الصغيرة و المتوسطة على حد سواء المصدر الرئيسي لتأمين فرص العمل عموما في الإقتصاديات المتقدمة و النامية .
- ✓ المساهمة في تنمية المواهب و الإبتكارات : تعتبر المشروعات الصغيرة من المجالات الخصبة لتعزيز و تشجيع المواهب و الأفكار الجديدة ، وفرصة للإبداع و الإبتكار لأصحاب المبادرات الفذة و المتميزة من رواد

الأعمال ذوي الكفاءة و الطموح و النشاط ، من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبراتهم العملية و العلمية لخدمة مشاريعهم .[1]

- ✓ تعمل المشروعات الصغيرة على تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات وخدمات الإنتاج وتساهم في تنمية المدخرات المحلية .
- ✓ تساهم في تكوين التراكم الرأسمالي و في إستخدام المواد الخام المحلية .
- ✓ إحلال الواردات، وذلك من خلال عرضها السلع وخدمات في السوق المحلية بأسعار منافسة وجودة عالية.[2]
- ✓ إستخدام التكنولوجيا المحلية : لقد تبرهن أن المشروعات الصغيرة و المتوسطة تعيش و تنمو إستعمال تكنولوجيا محلية فقط دون اللجوء إلى تكنولوجيا المتطورة المكلفة . إذ أن هذه المشروعات تتميز بمهارات باستخدام الخامات والمنتجات المحلية لما يعود بالفائدة على الإقتصاد.[3]
- ✓ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات، وذلك لما تملكه من مزايا تساعد على التصدير كالمرونة ، التخصص، التجديد والإبتكار، بالتالي التقليل من الإستيراد .
- ✓ تساهم في تعزيز القدرة التنافسية للبلاد من خلال خلق التجمعات الإنتاجية التنافسية و منه تحسين و تطوير الإنتاج و زيادة الإزدهار والنمو الإقتصادي .
- ✓ من الناحية الإجتماعية و التي لا تقل أهمية عن البعد الإقتصادي ، بل هي ركيزة أساسية من ركائز التنمية المستدامة ، تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا بارزا في مكافحة ظاهرة الفقر والبطالة وماينجر عليها من أزمات إجتماعية ، كما تساهم في نشر الثقافة العمل الحر والمبادرة الفردية ، وكذا إعداد العمالة المهارة وتدريبها، وفي حال الإنتشار الجغرافي المتوازن فهي تساهم في توزيع العادل للدخول بين مختلف طبقات المجتمع [4].

---

[1]- ميساء حبيب سلمان ، سمير العبادي ، المشروعات الصغيرة و أثرها التنموي ، مركز الكتاب الأكاديمي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 36 ، 39.

[2]- محمد منصور أبو جليل ، فراس جميل جليل العتوم و آخرون ، التسويق في المنشآت الصغيرة ، مرجع سبق ذكره ص 54.

[3]- حسين عبد المطلب ، المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تشغيل في الدول العربية ، الإسراج ، وزارة العقار و الصناعة المصرفية ، مجلة الباحث العدد 08 ، 2010 ، ص 04.

[4]- عياش الزبير ، بلغول ليلى ،مداخلة بعنوان تحديات السوق المالي الجزائري كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ملتقى وطني عن المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار 25، 26أفريل 2017 ، جامعة 08ماي 1945 ، قالمة كلية العلوم الإقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم الإقتصادية ، ص05

ثانيا :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد من خلال مجموعة من المعايير الرئيسية وتظهر أهم المزايا لهذه المؤسسات فيما يلي

- ✓توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلى المنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار
- ✓هذه المنشآت هي عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة
- ✓تعتبر هذه المنشآت المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف في الإقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء
- ✓تمتاز هذه المشروعات بأنها توفر بنية عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع و العاملين جنبا إلى جنب لمصلحتهم المشتركة.
- ✓هذا النوع من المشروعات يساعد في تطوير و تنمية المناطق الأقل حظا في النمو و التنمية و تدني مستويات الدخل و إرتفاع معدلات البطالة
- ✓تعتبر هذه المشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات و الأفكار الجدية .[1]
- ✓مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات : للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية و المساهمة في زيادة الصادرات و توفير النقد الأجنبي و تحقيق العجز في ميزان المدفوعات بل أنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات في كثير من الدول .

-كما أنها تحاول تغطية جزء الأكبر من السوق المحلي من المنتجات الإستهلاكية خاصة الغذائية و تحتل الجزائر رتبة 86 ضمن التسويق الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية الذي يعد كحافز لإنتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية .[2]

المطلب الثالث : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تحمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الخصائص ما يؤهلها لأن تلعب دورا هاما في عملية التنمية حيث تتميز :

---

[1]- ليث عبد الله القهيوي ، بلال محمود الوادي ، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية ، الطبعة الأولى ، 2012 ، دار حامد للنشر و التوزيع ، الأردن ، ص 33.

[2]- سليمان ناصر ، عواطف محسن ، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج إطار المحروقات المعوقات و الحلول ، الملتقى الدولي الأول حول تقييم إستراتيجيات و سياسات الجزائر الإقتصادية ، إستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر ، جامعة المسيلة ، الجزائر بالتعاون مع مخبر السياسات و الإستراتيجيات الإقتصادية ، ص05.

-صغر الحجم و قلة التخصص في العمل مما يساعد على المرونة و التكيف مع الأوضاع الإقتصادية المحلية والوطنية ، ويمكن أن تكون دولية في ظل العولمة و التفتح الإقتصادي العالمي

-قدرة هذه المؤسسات على الإستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج و مستوى القاعدة الهيكلية .

-القدرة على الإندماج في النسيج الوطني من خلال تعدد الأنشطة الناتج عن تعدد المؤسسات المستحدثة ومن خلال ذلك إستحداث مناطق صناعية و حرفية و متكاملة .[1]

-تتميز هذه المؤسسات بإستخدام تقنية إنتاجية أقل تعقيدا و أقل كثافة رأسمالية و لهذا فهي تعتمد نسبيا على اليد العاملة و تعتبر كعامل لتثمين هذه الأخيرة.

-تتميز هذه المؤسسات بروح المبادرة و الإبتكار بإمكانها إنشاء العديد من الوحدات الصناعية التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع خاصة الإستهلاكية منها و هذا ما يعطيها ميزة التنويع في الإنتاج الصناعي .

-تتميز أيضا بسهولة تكييفها مع المحيط الخارجي، وإمتداد نشاطها إلى المناطق النائية ، حيث ينظر إليها كوسيلة للنهوض بهذه المناطق خاصة وإن المشاريع التي تعتمدها لا تتطلب قيمة عالية من الإستثمارات وهو ما يتوافق مع مستوى الدخل النقدي المتوسط .[2]

-قلة التدرج الوظيفي وذلك بسبب محدودية العاملين فيها، مما يساعد في صنع و إتخاذ القرار بسرعة وسهولة

-حرية إختيار النشاط الذي يسمح بالكشف عن القدرات الذاتية و ترقية المبادرات الذاتية و إدماج كل مبادرة في الإبداع

-سرعة توفر وإنسياب المعلومات داخل هذا النوع من المؤسسات الأمر الذي يمكنها من التكيف وبسرعة مع الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية

[1]- محمد الهادي مباركي ، المؤسسة المصغرة و دورها في التنمية ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية الأغواط ، 08 -09 أفريل 2002 ، ص 85.

[2]- زغيب شهرزاد ، عيساوي ليلى ، المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الجزائر واقع و أفاق ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 174 ، 175.

-صغر الحجم ومحدودية التخصص في العمل مما يساعد على المرونة و التكيف مع الأوضاع الإقتصادية .[1]

-مرونة التنظيم : تتصف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمرونة أكبر مقارنة مع المؤسسات الكبيرة و ذلك لتكيفها مع محيط بشكل أسرع، كما أنها تقوم على أساس الإنتاج بدفعات صغيرة بناءا على الطلب وبالتالي فهي تكملة لأنشطة المؤسسات الكبيرة

-إنخفاض مستويات معامل رأس المال : عموما نستخدم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تكنولوجيا بسيطة وأقل كثافة لرأس المال ، وذلك بسبب تخصصها في عمليات إنتاج محدودة مما يساهم في إمتصاص الفائض في العمالة و توظيفها .

-سهولة الإنشاء و التنفيذ : بسبب سهولة في عملية إنشاء هذه المؤسسات جعلها تفرض نفسها عدديا في أنحاء العالم

-إنخفاض قدرتها على التوسع و التطور : نظرا لقلة قدرتها الإنتاجية و كذا التطور التكنولوجي السريع فإن من مميزاتها إنخفاض قدرتها الذاتية على التوسع و التطور .[2]

-وجود حوافز على العمل و الإبتكار، التجديد ، التضحية و الرغبة في تحقيق إسم تجاري و شهرة و أرباح وتحمل المخاطر

-قوة العلاقة بالمجتمع من أهم ما يميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العلاقات القوية بالمجتمع المحلي المحيط به .

-إنخفاض إحتياجاتها من الطاقة و البنية الأساسية بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة

-مركز التدريب الذاتي : إن طابع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب و التكوين لمالها و العاملين فيها و ذلك جزاء مزاولتها لنشاطهم الإنتاجي بإستمرار و تحملهم للمستويات التقنية و المالية ، و هذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات و المعرفة .

[1]- محمد زيدان ، أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال الصناعات التقليدية و الحرفية ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية ، الأغواط ، 08 -09 أفريل 2002 ، ص 25.

[2]- فايز جمعة النجار ، عبد الستار محمد العلي ، الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 67.

-المعرفة التفضيلية بالعملاء و ظروفهم : فسوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محدود نسبيا ، والمعرفة الشخصية بالعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم .[1]

-تنشط في المجالات الأقل مخاطرة .

-الإنتشار الجغرافي مما يؤدي إلى مساهمتها في تحقيق التوازن الجهوي

-نظام معلومات بسيط و قليل الهيكلة مما يسمح بسرعة نقل المعلومات والقرارات .

-غياب إستراتيجية طويلة المدى نظرا للإهتمام بالمدى القصير ، وفي حال وجودها فهي ضمنية غير مجسدة في سياسات وخطط ، فتظهر في سلوكيات وفنية كردود أفعال .[2]

-ضآلة حجم رأس المال الأساسي و العامل وهو ما يعني بدوره ضآلة حجم التمويل المطلوب

-مستوى متواضع أو متوسط من التقنية ، ومن الكفاءات البشرية المطلوبة

-الإعتماد على الخبرة و التقدير ، وعلى إستراتيجية رد الفعل، أكثر من الإعتماد على خطة إستراتيجية مستقرة و رسمية و صريحة .[3]

المبحث الثالث : الفرص المتاحة للتنويع الإقتصادي من خلال القطاعات الهيكلية

تكتسي كل من الزراعة و الصناعة و السياحة أهمية كبيرة في تحقيق التنويع الإقتصادي بالنسبة للدولة المتقدمة أو غيرها ، وذلك لأنها تساهم في تحقيق النمو الإقتصادي.

المطلب الأول : الفلاحة كبديل أول للمحروقات

لقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الفلاحة أهمها :

أولا : مفهوم الفلاحة

[1]- فرح شعبان ، رحالية بلال ، آليات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين الواقع و التحديات ، المؤسسات الإقتصادية الجزائرية و إستراتيجيات التنويع في ظل إنهيار أسعار ، 25 و 26 أفريل 2017 ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية ، ص ص 05 ، 06.

[2]- عمر الكتاني ، مداخلة بعنوان دراسة تقييمية للمقاولات الصناعية الصغيرة و المتوسطة المغربية في إطار المؤتمر الدولي ، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية ، سطيف ، الجزائر ، 25 و28 ماي 2003 ، ص 05.

[3]- حسن رحيم ، التجديد التكنولوجي كمدخل إستراتيجي لدعم الفترة التنافسية للمؤسسة الجزائرية (حالة الصناعات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) ، ملتقى الدولي حول منافسة المؤسسات و تحولات المحيط ،كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية ، قسم علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 29 – 30 أكتوبر 2002 ، ص 47.

إن مهنة الزراعة تختلف تماما عن المهن الرئيسية الأخرى كالصناعة و التجارة أو الخدمات بحيث تعطي طابع هذه المهنة على المشتعلين بها فنجد منها ما ينعكس على طبيعة حياتهم الإجتماعية وسلوكهم وسبل عيشهم فتراهم يتطبعون بطابع الريف و القرية و كذلك تتأطر عاداتهم وتقاليدهم و ميولهم بطابع خاص وهو الطابع القروي، والخاصية الأخرى التي تتميز بها هذه المهنة من غيرها أنها تعمل على توفير حجم مناسب من العمالة للمهن الأخرى كالصناعة والتجارة والخدمات وذلك كلما توفرت السبل المتطورة أمام هذه المهنة .[1]

-لقد عرف الإنسان حرفة الزراعة منذ أقدم العصور حيث إستقر بعد مراحل إلتقاط الثمار من الغابات النباتية الطبيعية و صيد الحيوانات في جماعات لممارسة نشاط الزراعة في المناطق الملائمة بيئيا و جغرافيا و الدافع الأساسي لهذا النشاط هو الحاجة اللامتناهية للغذاء و الكساد .[2]

-فالزراعة ترفع مستوى العمل فيها حتى يكون عملا خالصا من أعمال البر بحيث تصبح الزراعة غاية في ذاتها لا وسيلة من وسائل الكسب و المعاش في بعض الأحيان .[3]

-كما أنها تعرف الزراعة ، بأنها عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة و التحكم فيها بقصد إنتاج الزروع والحيوانات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية .[4]

-ذكر الجغرافي الثقافي كارل ساور carl sauer أن الزراعة بدأت في الأصل عن طريق الإستنساخ من نباتات طبيعية موجودة في بيئة الإنسان الأول ، والتي تتمثل بساطة شديدة في قطع ساق نبات ثم زراعته أو زراعة جذر من جذوره وهكذا، وتكاثرت هذه النباتات المزروعة ثم إنتقلت إلى أماكن أخرى ملائمة لزراعتها .[5]

-الزراعة من الحرف البدائية التي إستخدمها الإنسان منذ القدم ، إذ ليس من السهل تحديد متى كيف وأين عرف الإنسان الزراعة ، لكن يمكن القول أن وجودها عودت على الإستقرار، وبسببها قامت الحضارات القديمة .

---

[1]- رحمن حسن الموسوي ، الإقتصاد الزراعي ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2013 ، ص 27 .

[2]- أحمد محمد مندور ، أحمد رمضان نعمة الله ، المشكلات الإقتصادية للموارد و البيئة ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 1995 ، الطبعة الأولى ص 261.

[3]- جنان قرقوتي ، الزراعة و الصناعة و التجارة ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 2006 ، ص14 .

[4]- عنبر إبراهيم شلاش ، التسويق الزراعي، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 277.

[5]- فتحي محمد أبو عيانة ، الجغرافيا البشرية ، دار المعرفة الجامعية للنشر ، بدون طبعة ، الإسكندرية ، مصر ، ص 277

ومن أنسب التعريفات التعريف الذي وضعته جمعية الإقتصاد الزراعي الفرنسي عام 1945 وهو عمل غرضه أن يوسوس قوى الطبيعة من أجل إنتاج محاصيل نباتية ، حيوانية تسد حاجة الإنسان .[1]

-كلمة زراعة مشتقة من الكلمتين ager أي الحقل أو التربة ، وكلمة culture أي العناية أو الرعاية ، وعلى ذلك فإن الزراعة هي العناية بالأرض هذا هو المفهوم الضيق ، أما الزراعة في الوقت الحالي و بمفهومها الواسع فقد أصبحت غير قاصرة على هذه العملية بل تعتدها إلى أمور أخرى نتيجة لتنوع و تعدد نشاط المزارع يقوم بالإضافة إلى عمله الأصلي بأعمال أخرى أهمها :

- رعاية الحيوان وتربيته وهي من أهم فروع الزراعة ، وتزدهر حيث تتوفر الأراضي الرخيصة ، أو حيث يتوفر رأس المال و المعرفة الفنية.
- العناية بالأشجار، وهي من الزراعات المتخصصة و تتطلب خبرة فنية ورأس مال وتعود على القائمين بها بعائد مرتفع .
- العناية بالغابات وهي عملية هامة في العديد من البيئات .
- أعمال أخرى مثل تربية الأسماك و جمع الفراء و صيد الحيوان .[2]

من خلال التعاريف السابقة نتوصل إلى أن الفلاحة هي من الحرف البدائية التي إستخدمها الإنسان والمتمثلة في عمليات إلتقاط الثمار من الغابات النباتية و صيد الحيوانات و ذلك لسد حاجياته و تحقيق الإكتفاء الغذائي .

ثانيا : أهمية القطاع الزراعي في الجزائر تتجلى الأهمية الإقتصادية للزراعة من خلال :

- ✓ تتركز في قطاع الزراعة في الجزائر يد عاملة كثيفة، لهذا تعتبر من القطاعات ذات الأهمية الكبيرة في تشغيل اليد العاملة و الحد من البطالة ن و يشتغل في هذا القطاع حوالي 1,2مليون عامل ، إلا أن الجزائر لا تزال تعاني الكثير من النقص في اليد العاملة المؤهلة التي تواكب سرعة التغيرات التي يعرفها هذا القطاع .[3]
- ✓ قدرتها على توفير المنتجات الزراعية التي تعد مواد أولية لتطوير تلك الصناعة، فهي المصدر الرئيسي لإشباع الحاجات الأساسية للإنسان من غذاء و كساء و سكن .[4]

---

[1]- مهدى أحمد رشيد ، الجغرافيا الإقتصادية ، الجنادرية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، عمان ، 2015 ، ص 46.

[2]- عرفات إبراهيم فياض ، الإقتصاد السكاني ن دار البداية للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 143.

[3]- حفيظ صواليلي ، أزمة عامة في الجزائر ، مقال في جريدة الخبر اليومية على الموقع الإلكتروني www.elkhabar.com تاريخ الإطلاع 2018/03/10.

[4]- رحمن حسن الموسوي ، الإقتصاد الزراعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 41.

- ✓ تكمن أهمية القطاع الفلاحي كونه ركيزة البدائل المطروحة خاصة مع التداعيات السلبية لإنخفاض العائدات النفطية على الإقتصاد الوطني ، كما أن أهمية القطاع الفلاحي يفرضها الطلب المحلي المتزايد على المنتجات الغذائية .[1]
- ✓ كما يساهم القطاع الزراعي في دعم قطاع النقل و المواصلات حيث تنقل مختلف المنتجات الزراعية بوسائل نقل متنوعة من أماكن إنتاجها إلى أماكن توزيعها و بيعها ، مما يؤدي إلى إزدهار قطاع النقل وتطوره.[2]
- ✓ توفير الإحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع : يساهم القطاع الزراعي في توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضروات والفاكهة والمنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها و الألبان ومشتقاتها .[3]
- ✓ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي .[4]

ثالثا : مساهمة القطاع الزراعي في الجزائر في تحقيق التنويع الإقتصادي :

1–دور الفلاحة في توفير المواد الغذائية : إن الزراعة هي مصدر الذي يمد السكان بالمواد الغذائية ، غير أن مستوى التغذية لغالبية السكان منخفض في كثير من البلدان النامية ، الأمر الذي يفرض على الكثير منها إستيراد جزء من إحتياجاتها الغذائية ويزيد الطلب على المنتجات الغذائية نتيجة عاملين رئيسين: الزيادة الطبيعية للسكان و العامل الثاني زيادة في الدخل و القوة الشرائية للسكان نتيجة الإنفاق على مشروعات التنمية .[5]

2–توفير الأمن الغذائي : حيث يسعى قطاع الفلاحة إلى توفير الموارد الغذائية الأساسية لجميع السكان ، سواء من الإنتاج المحلي أو من السوق العالمي ، و تشمل الحبوب و اللحوم ، الأسماك بالإضافة إلى إستقرار المعروض من المواد الغذائية على مدار السنة ، أو بالإضافة إلى ذلك تأمين المخزون من الموارد الأساسية

---

[1]- عامر عامر أحمد ، محاولة نمذجة و تقدير الفجوة الغذائية في الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد 2010/08 ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، ص 25.

[2]- نور محمد لمين ، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية الريفية كبديل إقتصادي خارج المحروقات دراسة حالة ، ولاية تيارت ، مذكرة ماجيستر ، جامعة تلمسان ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، 2011 ، 2012 ، ص 98.

[3]- عنبر إبراهيم شلاش ، التسويق الزراعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 280.

[4]- الصوفي أشرف ، الدامي عبد المنعم ، القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الإقتصادي الجزائري ، مرجع سبق ذكره ، ص 07.

[5]- خالد حامض ، التخطيط الزراعي ، بدون طبعة ، سنة 1975 -1976 ، ص 09

القابلة للتخزين ، مثل الحبوب و الزيوت و السكر مع إتاحة الموارد الغذائية لجميع السكان بأسعار تناسب مع دخلهم .[1]

3–توفير الموارد النقدية : يلعب القطاع دورا هاما في توفير الموارد النقدية و إستخدامها في توفير الإحتياجات الأساسية للتنمية الإقتصادية ، و ذلك من خلال التوسع في إنتاج المحاصيل التصديرية و إنتاج بعض المحاصيل الفلاحية و توجيهها لأغراض التصدير .[2]

4–توفير مناصب عمل : يشمل قطاع الفلاحة حوالي 910ألف عامل بنسبة قدرت حوالي 08 % من النسب الإجمالية للعمال حسب إحصائيات سبتمبر 2015.[3]

ورغم أن القطاع الفلاحي يتميز بالموسمية في التوظيف إلا أن السلطات العمومية تراهن على هذا القطاع للمساهمة بشكل كبير في إمتصاص البطالة .[4]

05–مساهمة قطاع الفلاحة في الميزان التجاري :رغم تبني الجزائر لسياسة تحرير التجارة و منها تجارة المنتوجات الزراعية في تخفيض الرسوم الجمركية و تقديم الدعم و الحوافز للتصدير إلا أن مشاركة الفلاحة في ميزان التجاري لم يكن في خدمة الإقتصاد الوطني .

06–توفير المواد الأولية : إن الكثير من فروع الصناعة التحويلية تعتمد على المواد الغذائية الزراعية و منها صناعة ونسيج والسكر وإستخلاص من الزيوت النباتية و منتجات الألبان و التبغ و الصناعة الأثاث والصناعات الخشبية .

وإزدهار و تنمية هذه الصناعات تعتمد على عدة عوامل من أهمها توفير المواد الخام بكميات كافية و تكلفة غير مرتفعة و بمواصفات جيدة مناسبة للتصنيع، ولذا يجب أن يكون من المهام الرئيسية للتنمية الزراعية زيادة إنتاج مثل هذه المواد الأولية .

---

[1]- صبحي بلقاسم ، واقع الأمن الغذائي و مستقبله ، الطبعة الأولى ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، الأردن ، 2010 ، ص 10.

[2]- بقشيش على إسماعيل بن زعلة ، أهمية الإستثمار الفلاحي و تحقيق الإكتفاء الذاتى كأداة للتنمية الفلاحية و الحد من التقلبات أسعار المحروقات ، ملتقى وطني الثاني حول آثار إنهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر ، دراسة السياسات البديلة ، جامعة الأغواط ، يومي 10 ، 11 أكتوبر 2017 ، ص 02.

[3] -Rapport :Activite , emploi et chomage en september N 726 , december 2015 , ONS , P 16. -

[4]- باشوش حميد ، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر و دوره في التنمية الإقتصادية ، دراسة تحليلية للفترة 2000-2015 مجلة دفاتر بواكس ، العدد رقم 06 ، سبتمبر 2016 ، ص 22

-كما أن الزراعة تكون سوقا جيدة لتصريف المنتجات الصناعية من ناحيتين ، فالإنتاج الزراعي يحتاج إلى الكثير من المنتجات التي تقدمها إلى الفروع القطاع الصناعي كالأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والمعدات و الآلات الزراعية وغيرها ، ويشكل الريف من ناحية أخرى سوق مهما للمنتجات الصناعية.[1]

رابعا : الإستراتيجية التنموية للقطاع الزراعي في الجزائر

لقد إعتمدت السلطات الجزائرية على مجموعة من البرامج في شكل مخططات رباعية و خماسية من أجل تحقيق الأهداف المحددة لها أهمها :

1-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004 pnda :بعد العودة التدريجية للأمن و الإستقرار تم غلق برنامج التعديل الهيكلي و إنطلاق برنامج إنعاش الطموح عبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004 و هو الذي يندرج ضمن منطق جديد مشجع للمبادرة الخاصة حيث وجه الدعم للمستثمرات الفلاحية للرفع من مستويات الإنتاج للتحسين بصفة سريعة مساهمة القطاع الزراعي في تلبية الإحتياجات الغذائية للبلاد بالمقابل سمحت المجهودات برفع حصة إستراد وسائل الإنتاج ، من جهتها واصلت الهيئات التقنية الإدارية عملها لتأطير وسائل الإرشاد وتكييفها مع متطلبات الجديدة للمنتجين ، مما سمح بتوسيع مساحات الإنتاج وتسهيل إستقرار نسبي لمستوى الواردات الزراعية .[2]

-كما عملت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على تطوير عمليات تأطير و تنشيط هذا المخطط

من خلال :

- ✓ تكليف أنظمة الإنتاج من خلال دعم خاص وملائم لمشاركة الفلاحين بإعتبارهم المتعاملين الإقتصاديين الأساسيين .
- ✓ إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز حيث تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة و تنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الإنجازات في الميدان .
- ✓ تشجيع التشجير لأصناف الأشجار المثمرة الملائمة من أجل حماية متجانسة للتربة و ضمان مداخيل دائمة للفلاحين خلال إستغلال المناطق الغابية .

[1]- خالد الحامض ، التخطيط ، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

[2]- نوال جاوت ، مسار التجديد الفلاحي و الريفي من 1961 إلى 2012 ، إصلاحات شاملة و برامج تنموية لتحقيق الأمن الغذائي ، جريدة المساء ، العدد 4686 ، الصادرة بتاريخ 2012/07/05 ، ص 12.

- ✓ دعم التنمية بالجنوب .[1]

2 –المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية 2004–2008 pandra:

مع تزايد الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي على المستوى العالمي و الوطني ومع النتائج الإيجابية لمخطط التنمية الفلاحية قامت السلطات الجزائرية بتطوير المخطط السابق ليصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ، يهدف هذا المخطط إلى تحديد إستراتيجية وسائل التنمية الفلاحية الريفية .[2]

تقوم على إعادة بعث المناطق الريفية من خلال نشاطات إقتصادية و تثمين الموارد الطبيعية و إقامة علاقات جديدة بين القطاعين العام و الخاص ، كما يهدف إلى تكييف أنظمة الإنتاج و تكييف الإنتاج الفلاحي و تحسين الإنتاج و الإنتاجية الفلاحية من خلال تطوير أنشطة الفروع في المجال الفلاحي ، بالإضافة إلى المحافظة على الثروة النباتية .[3]

3–برنامج التجديد الفلاحي و الريفي 2009–2014 :

تمت المصادقة على قانون التوجه الفلاحي 16/08 المؤرخ في 03أوت2008 الذي سطر محاور التنمية المستديمة للفلاحة وعالم الريف، وعلى ضوئه وضع أسس سياسة التجديد الفلاحي بعد توجيهات رئيس الجمهورية الذي حرص على ضرورة تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الإقتصادي الشامل مع تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية من خلال إعتماد إستراتيجية لترقية مندمجة لكل الأقاليم الريفية.

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة بين جميع الأقاليم. التأكيد على السياسات الفلاحية المتمثلة في التعزيز المستديم للأمن الغذائي .

المطلب الثاني: الصناعة كبديل ثاني للمحروقات

لقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الصناعة ، و فيما يلي سنتطرق إلى أهم هذه التعاريف :

---

[1]- نبيل يوبية ، السياسات الفلاحية في الجزائر ، على الموقع الإلكتروني : www.miragki- algeria.org/istrategir panda ، تاريخ الإطلاع 2018/03/12 ، ص 06.

[2]- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سمح بإستحداث مليون منصب شغل ، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني 2347 www.djazairess.com/elmowatan ، ص 01.

[3]- المادة 10 من الجريدة الرسمية الجمهورية العدد 46 ، ص 07.

أولا مفهوم الصناعة:

1-الصناعة ظاهرة إنتاجية ، تتوقف على المعايير التكنولوجية و تقوم دراسة هذه الظاهرة هيكليا على معرفة مكوناتها ، والعلاقة التي تحكم تشابك هذه المكونات ، مع إستمرارية هذه الظاهرة عبر البعد الزمني .

-كما تعرف بأنها مجموعة منشآت بين القائمين عليها صلات تتمثل في تحقيق مصالح و أهداف مشروعاتهم ، و تتماثل في الأساليب والعناصر المستخدمة لإنتاج سلعة أو سلع متشابهة أو مشتركة أو متكاملة لإشباع الحاجات في نفس السوق .[1]

2-قد عرف الإقتصاديون الصناعة بأنها مجموعة كيانات إقتصادية تعمل لإنتاج أو تقديم خدمات متماثلة ، فالصناعة في معناها الأشمل تشمل الصناعات الإستخراجية ، التعدينية و الصناعات التحويلية.[2]

3-يقصد بالصناعة الأنشطة التي يغير بها الإنسان شكل أو طبيعة المواد الخام الزراعية أو المعدنية أو الحيوانية أو الغابية ويحولها إلى منتجات تحقق متطلبات المتعددة ، وقد تكون المواد المستخدمة في الصناعة على حالها الطبيعية مثل الخامات المعدنية أو الخشبية ، وقد تكون مواد نصف مصنعة مثل الصلب والجلود المدبوغة و الدقيق و الخشب المنشور لكي تستخدم في عمل منتجات جديدة .[3]

4-يختلف معنى الصناعة حسب هدف إستخدامها الذي يعطي لها معنيين مختلفين فالصناعة بمعنى النشاط الصناعي قد يقصد بهياكل الإجراءات المتخذة من قبل الوحدات الإقتصادية في المجتمع من أجل تحويل شكل المواد الخام في الطبيعة و مضمونها ، وذلك بإستخدام أدوات مناسبة بغية جعلها قابلة لإشباع حاجة معينة سواء كانت وسيطة أو نهائية ، وبموجب هذا التعريف نميز الصناعة عن بقية النشاطات الإقتصادية في المجتمع كالخدمات و الزراعة .....إلخ .[4]

و من هنا نستخلص على أن الصناعة ظاهرة إنتاجية ، يتم من خلالها تحويل شكل المواد الخام الزراعية أو المعدنية أو الحيوانية إلى منتجات تحقق متطلبات المتعددة و إشباع حاجات معينة .

---

[1]- حمد سليمان المشوخي ، هيكل الصناعة الإسرائيلية ، الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية ، بدون طبعة ، 1989 ، ص ص 220 ، 223.

[2]- محمد إبراهيم عبد الرحيم ، الإقتصاد الصناعي و التجارة الإلكترونية ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، 2007 ، بدون طبعة ، ص 23.

[3]- على أحمد هارون ، أسس الجغرافيا الإقتصادية ، دار الفكر العربي للنشر ، القاهرة ، طبعة جديدة مزيدة و منقحة ، 2006 ، ص 555.

[4]- صناعة على الموقع الإلكتروني : www.marefa.org/index.php

ثانيا : دور الصناعة في التنمية الإقتصادية

يظل القطاع الصناعي على درجة كبيرة من الأهمية كونه رافدا من روافدنا الإقتصادية ، إن هذا القطاع يلعب دورا رئيسيا و فاعلا في عملية التوازن الإقتصادي .

أهمية الصناعة :

-يسهم قطاع الصناعة في إيجاد فرص عمل و كلما زاد حجم الإنتاج الصناعي أفقيا و عموديا نقص عدد العاطلين عن العمل .

-يسهل في زيادة الدخل الوطني ، فعندما ترتفع نسبة إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي تزداد الصادرات و يقل عندئذ الإعتماد على تصدير المواد الأولية كالنفط مثلا

-يسهم في رفع مستوى الإنتاجية و ذلك لأنه من أكثر القطاعات قدرة على تطبيق إستخدام التقنية و التكنولوجيا الحديثة و هذا ما يسهم في رفع الإنتاجية .[1]

-كما تتمثل أهمية التصنيع في إزدياد مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي ، و التصنيع هو نتيجة للتنمية الإقتصادية ، كما لا يمكن تصور تنمية إقتصادية دون أن يصاحبها تطور في القطاع الصناعي لهذا فإن التصنيع و التنمية هما شيئان متلازمان.[2]

❖ **دور وخصائص الصناعة في النمو الإقتصادي :**

يتميز القطاع الصناعي بعدة مزايا عن غيره من القطاعات الأخرى جعلت منه القطاع الرائد أو القائد لعملية التنمية الإقتصادية ، كما له دور أساسي و حيوي في تنمية و تطوير الإقتصاد الوطني ، و من أبرز هذه الخصائص :

1-نقاط قوة القطاع الصناعي :

- ✓ وجود أداة هامة للإنتاج بطاقات مركبة قادرة على تلبية الطلب من عدد كبير من المنتجات و إمكانيات التكامل الوطنية بأشكال مختلفة.
- ✓ وجود العناصر الأساسية للخبرة في العمليات التكنولوجية المختلفة ، و مختلف المهن
- ✓ توفر المواد الخام والطاقة واليد العاملة الرخيصة، ووجود سوق عمومية لجميع المنتجات .

[1]-رمضان جريدي العنزي ، أهمية القطاع الصناعي في الإقتصاد الوطني ، صحيفة الجزيرة ، 2016/04/09.

[2]- محروسي إسماعيل محمد ، إقتصاديات الصناعة و التصنيع ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، بدون طبعة ، 1992 ، ص 45.

- ✓ الموقع الجغرافي للجزائر المشجع أو المناسب لنشوء سوق إقليمية و نقل صناعي
- ✓ قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي ، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة .

2-نقاط الضعف و قيود القطاع الصناعي :

- ✓ تجهيزات إنتاج قديمة و متهالكة تواجه معوقات فنية ثقيلة
- ✓ ضعف في مجال تنظيم العمل و المهارات الإدارية
- ✓ ضعف كثافة النسيج الصناعي الوطني ، و التأخر التكنولوجي و التحكم الضعيف في أساليب الإنتاج
- ✓ محدودية منخفضة و معدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة ، راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية و قواعد التنافسية في السوق
- ✓ إرتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الإعتماد على التكنولوجيا المستوردة
- ✓ ضعف إستعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية.[1]

كما تلعب الصناعة دورا متميزا في عملية التنمية الإقتصادية ، فهي تساهم في تحقيق متطلبات التنمية الإقتصادية وهذا من خلال العوامل التالية :

-إن الصناعة ومن خلال إرتفاع معدلات النمو فيها و إرتفاع معدلات الإنتاجية تساهم و بشكل فعال في تحقيق النمو الإقتصادي .

-تساهم في تغيير بنية الناتج القومي و تصحيح الهيكل الإقتصادي من خلال إرتفاع مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي .

-تساهم الصناعة في رفع درجة المرونة في الإقتصاد و تحقيق الإستقرار فيه من خلال تنويع الأنشطة الإقتصادية .

-بسبب إرتفاع أسعار السلع المصنعة مقارنة بأسعار المواد الأولية فهي تساهم في تحسين شروط التبادل التجاري

-المساهمة في توفير مناصب الشغل سواء في القطاع الصناعي أو في باقي القطاعات الأخرى و خاصة القطاعات الخدمية المرتبطة بالنشاط الصناعي كالنقل و المواصلات و الصيانة .....إلخ

[1]- السعيد بريكة ، نور الهدى عمارة ، إستثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الرابع ، ديسمبر 2015 ، ص ص 283 ، 284.

-تساعد الصناعة في رفع مستويات الأجور و بالتالي تساهم في إعادة توزيع الدخول لصالح العمال ذوي الدخول المنخفضة

-من خلال مساهمتها في إنتاج مختلف السلع و الخدمات التي يحتاجها المجتمع فهي بذلك ترفع من مستويات المعيشة و تساعد على التقدم الحضاري .

-تساعد الصناعة على جلب المدخرات و كذلك تساعد على تصحيح أوضاع ميزان المدفوعات من خلال تصدير السلع و الخدمات أو تعويض المستوردات و توفير العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية[1]

المطلب الثالث : السياحة كبديل ثالث للمحروقات :

تملك الجزائر مجموعة من المقومات السياحية التي تؤهلها لتكون بلدا سياحيا بإمتياز ، غير أن القطاع السياحي لا يزال ضئيلا ، كون أن الإقتصاد الجزائري يعتمد على الريع البترولي ن و بعد أزمة إنهيار أسعار البترول أصبح القطاع الإقتصادي كبديل إستراتيجي لقطاع المحروقات

أولا : مفهوم السياحة :لقد تعددت و تنوعت مفاهيم السياحة ، لذا سنحاول حصر أهم المفاهيم التي أعطيت للسياحة فيما يلي :

-أن السياحة تفيد الإنتقال المؤقت الذي يتم على سبيل الهجرة ، و لذلك فقد حددت مدة إقامة السائح بأنها أكثر من أربع و عشرين ساعة و أقل من 12 شهرا

-كما تعرف السياحة من حيث كونها ظاهرة بأنها عملية إنتقال وقتية يقوم بها عدد كبير من سكان الدول المختلفة ، فيتركون محل إقامتهم الدائمة منطلقين إلى أماكن أخرى داخل حدود بلدهم (سياحة داخلية محلية)، أو إلى بلدان أخرى (سياحة خارجية دولية) .[2]

-هي عملية إنتقال الإنسان من مكان لآخر لفترة زمنية بطريقة مشروعة تحقق المتعة النفسية ، أو هي ظاهرة من ظواهر العصر تنبثق منه الحاجات المتزايدة للحصول على الراحة و الإستجمام و تغير الجو الروتيني والإحساس بجمال المناظر الطبيعية و الشعور بالبهجة و المتعة في الإقامة .[3]

---

[1]- بوختالة سمير ، دور و أهمية الصناعة في تحقيق متطلبات التنمية الإقتصادية في الجزائر على ضوء قطاع الحديد و الصلب (مركب الحجار) ، 2001-2009 ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية ،كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، 2010 ،2011 ، ص 36

[2]- فؤاد بن غضبان ، السياحة البيئية المستدامة بين النظرية و التطبيق ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2015 ، ص 35 .

[3]- زيد منير سلمان ، الإقتصاد السياحي ، دار الراية للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص ص 15 ، 16.

-و عرف هرمان فون شلترون Herman Von Sholteron :يركز على البعد الإقتصادي و السياحة حسبه هي: مصطلح يطلق على كل العمليات المتداخلة وخاصة العمليات الإقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وإنتشارهم داخل وخارج حدود المنطقة دولية معينة .[1]

-مع التطور والتقدم الحضاري والتكنولوجي للإنسانية لم تعد السياحة نشاط ووسيلة للتسلية ، بل أصبحت صناعة قائمة لها أبعادها وأهدافها ومساهماتها في المداخيل القومية للإقتصاد الوطني في كثير من دول العالم وأداة للتثقف بين الشعوب .[2]

-كما تعرف مجموعة الظواهر و الأحداث و العلاقات الناتجة عن سفر إقامة غير أصحاب البلد ، والتي يكون لها إرتباط بنشاط ربحي أو نية لإقامة الدائمة حيث تكون بمثابة الحركة الدائرية التي تبدأ فيها المجموعة أو الشخص بدأ من البلد الأصلي أو مكان الإقامة الدائمة ، و بالنهاية العودة إلى المكان نفسه.[3]

-إصطلاح يطلق على رحلات الترفيه و كل ما يتعلق بها من أنشطة و إشباع الحاجات السائح .[4]

-السياحة هي ذلك النشاط الحضاري و الإقتصادي و التنظيمي بإنتقال الأفراد إلى بلد غير بلدهم و إقامتهم فيه لمدة تقل عن 24 ساعة لأي غرض ما عدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار .[5]

من خلال التعاريف السياحة هي نشاط يقوم به الفرد أو مجموعة من الأفراد ينتج عنه الإنتقال من بلده إلى بلد آخر طلبا لأمر بعينه مثل رحلات الترفيه ، و ينتج عنه إطلاع حضارات و ثقافات أخرى .

---

[1]- محمد تبيب ، عادل جارش ، الإستثمار السياحي كآلية لتنويع موارد الإقتصاد الوطني ، الفرص و التحديات ، الملتقى الوطني حول أثر إنهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر دراسة السياسات البديلة ، ص 03

[2]- مرزوق عايد القصيد و آخرون ، مبادئ السياحة ، دار الإثراء للنشر و التوزيع ن الأردن ، مكتبة الجامعة ، الشارقة ، الإمارات ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص 06.

[3]- مناء عبد الجبار الموسوي ، شذى كاظم علوان ، التقدم التقني في صناعة السياحة ، الطبعة الأولى ، 2015 ، الأردن ، دار الأيام للنشر والتوزيع ص 59

[4]- عثمان محمد غنيم ، بنتا نبيل سعد ، التخطيط السياحي ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 1999 ، ص 23

[5]- علي العبادي ، واقع و متطلبات تطوير السياحة و الصناعات التقليدية في الوطن العربي ، مجلة التنمية الصناعية ، العدد 42 ، المغرب ، 2001 ص 151.

الشكل رقم (02–01): الإطار المفاهيمي للسياحة

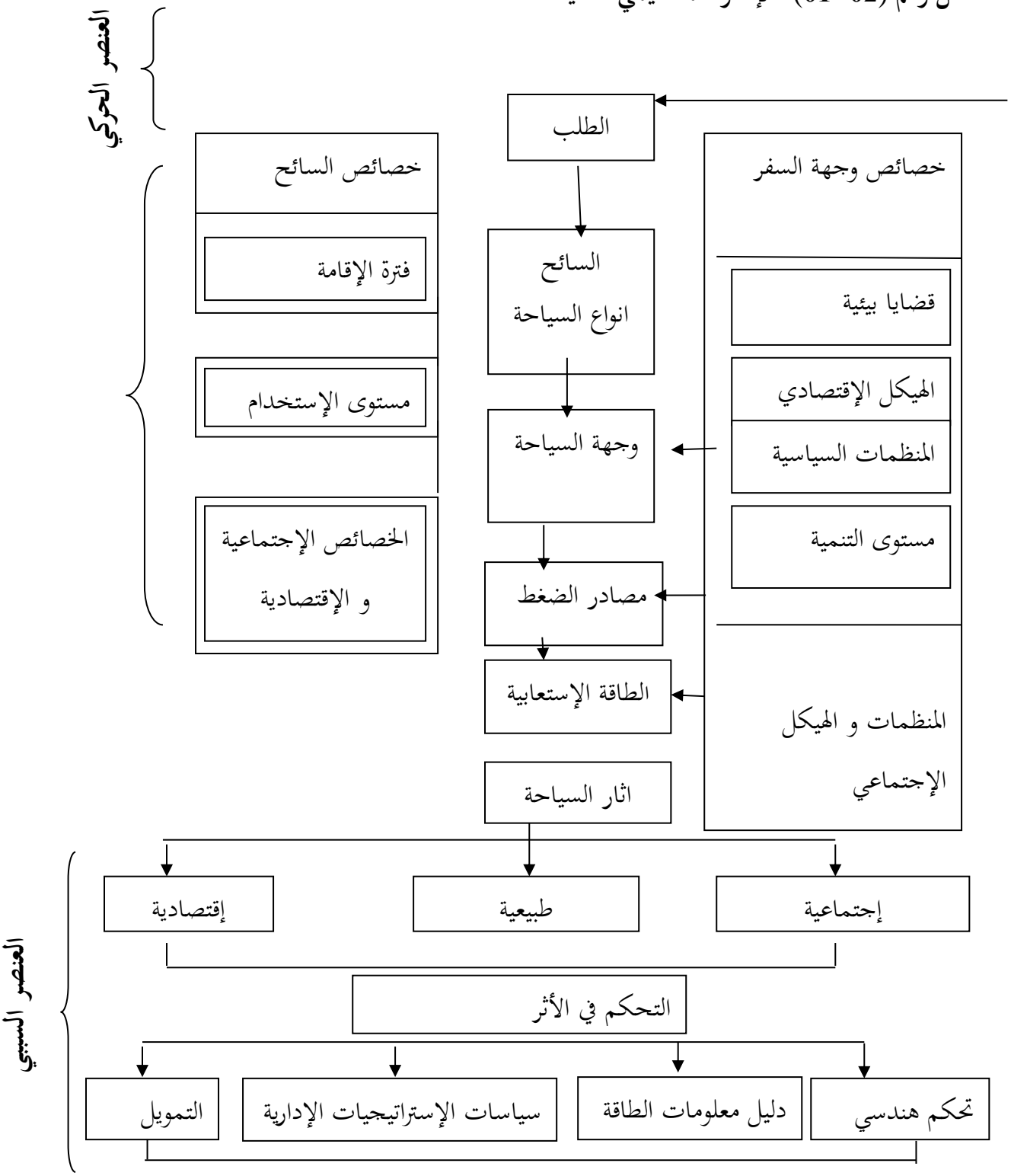

المصدر : عبلة عبد الحميد بخاري، إقتصاديات السياحة، بدون طبعة، بدون دار النشر، بدون بلد النشر 2012، ص 06.

ثانيا : مقومات السياحة في الجزائر

المقومات الطبيعية : تملك الجزائر إمكانيات طبيعية اللازمة التي تمكنها من تطوير نشاطها السياحي في حال تم الإستغلال الأمثل لهذه الموارد ، و من أهم الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر :

1-الموقع و المناخ : تتوسط دول المغرب العربي الكبير، يحدها من الشمال البحر المتوسط و من الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب الأقصى وموريتانيا ومن الجنوب النيجر ومالي .

ويسود الجزائر بمختلف مناطقها ثلاثة أنواع من المناخ :

مناخ البحر المتوسط

مناخ شبه قاري

مناخ صحراوي

2-التضاريس : تتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من التضاريس كما يلي :

منطقة التل : تمثل 4%من المساحة الكلية ، و هي عبارة عن سهول متقاطعة تعبرها أودية ، تمتاز بأراضيها الخصبة و شريط ساحلي يطل على البحر الأبيض المتوسط ، و يمتد على مسافة 1644 كلم مكعب ، يتوفر على ثروة بحرية هائلة من المرجان والأسماك و توجد به عدة مناطق سياحية هامة ، و من أهم المناطق السياحية الممتدة على هذا الساحل نجد : القالة ، تيقزيرت ن سيدي فرج ، تنس ، بني صاف .... إلخ .[1]

مناطق الهضاب العليا : يقدر عددها ب 12 منطقة توسع سياحي، وتتربع هذه المناطق على مساحة 4347 هكتار، ما يعادل 7% من المساحة الإجمالية لمناطق التوسع السياحي في الجزائر ، حيث يتمركز أهمها في الجهة الشمالية والشرقية للهضاب وبها ثروة تاريخية كبقايا المدن الرومانية و الحمامات المعدنية .

المناطق الصحراوية :يقدر عددها ب 21 منطقة توسع سياحي، وتبلغ مساحتها 9437 هكتار وهو ما يعادل 19 % من المساحة الإجمالية لمناطق التوسع السياحي الوطني وبفضل الواحات التي تعتبر دعامة السياحة الصحراوية ناهيك عن الجو المعتدل شتاء أو عادات و تقاليد المنطقة حيث تبهر السياح.[2]

[1]-بن لحسن ناصر الدين ، بلبخاري سامي ، مداخلة بعنوان القطاع السياحي كأحد البدائل الإستراتيجية لقطاع المحروقات ، الملتقى الوطني حول : المؤسسات الإقتصادية الجزائرية و إستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار الأسعار ، يومي 25 ، 26 أفريل 2017 ، قالمة ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية ، ص 03.

[2]-فؤاد بن غضبان ، السياحة البيئية المستدامة بين النظرية و التطبيق ، مرجع سبق ذكره ، ص 261

ثالثا : آثار السياحة في الجزائر

إن نشاط السياحة من بين القطاعات الحيوية لها دور في الإقتصاد الوطني كما أنها لها أثار عديدة سوف نتطرق إليها فيما يلي :

الآثار الإقتصادية والإجتماعية للسياحة على تنمية الأقاليم الريفية : إن الأقاليم السياحية الواقعة في الأماكن الريفية و النائية بما فيها من السكان هي الجهات المستفيدة من المشاريع التنموية تعمل السياحة على جلبها و يمكن إجمال الآثار الإقتصادية والإجتماعية المتحققة لهذه الأقاليم بما يأتي :

-إقامة منشآت سياحية مختلفة في هذه الأقاليم ، و هذا يعني وصول أحد أنواع التنمية إليها

-تعمل السياحة على تنمية بعض الصناعات الحرفية في هذه الأقاليم

-كثرة المشاريع و الصناعات الناتجة عن النشاط السياحي، سوف يعمل على خلق فرص عمل لسكان هذا الأقاليم ،و بذلك يتم القضاء على البطالة .[1]

أثر السياحة على البيئة الإجتماعية :

-تعمل على رفع المستوى المعيشي للمجتمعات و الشعوب و تحسين نمط حياتهم

-تعمل على خلق وإيجاد تسهيلات ترفيهية و ثقافية لخدمات المواطنين إلى جانب الزائرين

-تساعد على رفع المستوى الوعي بالتنمية السياحية لدى فئات واسعة من المجتمع

-تساعد على تطور الأماكن والخدمات العامة بدون المقصد السياحي

-تنمي لدى المواطنين شعوره بالإنتماء على وطنه وتزيد فرص التبادل الثقافي والحضاري بين كل من المجتمع المضيف و الزائر .[2]

أثر السياحة في الإستخدام و تكوين فرص العمل : يحتاج قطاع السياحة إلى إستخدام قوى عاملة بأعداد كبيرة ، و إن تباين من حيث الحجم و النوعية تبعا لمستوى أنشطة السياحة حيث لابد من الإشارة إلى المتغيرات المؤثرة في ذلك وهي :

-حجم رأس المال المستثمر في قطاع السياحة و الذي يوجد فرض جديدة للعمل في هذا القطاع و في الخدمات القائمة عليه

-نوعية فرص العمل التي توفرها القطاع السياحي

-نوعية الخبرات المتاحة في الأقليم السياحي و مستوى أداءها

[1]-مثنى طه الحوري ، إسماعيل محمد على الدباغ ن إقتصاديات السفر و السياحة ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن 2013 ، ص 151

[2]-زيد منير سلمان ، السياحة في الوطن العربي ن مرجع سبق ذكره ، ص 347.

-توفر أنشطة السياحية و الترويج ما لا يقل عن 75 % من مجموع فرص العمل التي توفرها المؤسسات الإقامة .

الأثر على الإستثمار في البنى التحتية :تؤدي التنمية في قطاع السياحة إلى زيادة الإستثمارات في البنى التحتية المتمثلة في المطارات و الطرقات و الموانئ و المتاحف و المراكز الطبيعية و غيرها مما يؤدي إلى زيادة مستويات الرفاهية الإقتصادية للمقيمين و السياح على حد سواء

أثر السياحة في تنشيط حركة الإنتاج و الإستثمار في القطاعات الأخرى :

الأنشطة السياحية تتطلب إستثمارات كبيرة ، والمستثمر عادة ما يفضل أن يضع ماله في مشروع عائده سريع ومضمون، فالسياحة كصناعة مركبة تتضمن مجالات مختلفة للإستثمار مثل الفنادق ومراكز الإستشفاء الطبيعية، المطاعم، القرى السياحية، شركات سياحية ، ووكالات السفر، ووكالات النقل ، بالإضافة إلى المشروعات الكبرى مثل تخطيط مدن سياحية متكاملة تتضمن مجمعات متعددة سياحية .[1]

تحسين ميزان المدفوعات : وذلك من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار في المشاريع السياحية وكذلك من خلال الإستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية وما تستحقه السياحة من موارد نتيجة إيجاد علاقات إقتصادية من حيث الإيرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية وكذلك الداخلية مما يساهم في زيادة الناتج القومي للدولة بشكل مباشر وغير مباشر .[2]

إن مداخيل الإستثمارات الأجنبية إلى الدول السياحية وخاصة منها لها فوائد كثيرة، لذا يجب على الدولة أن تكون على إستعداد تام لخلق مناخ إستثماري مناسب لتشجيع المستثمر الخاص والأجنبي ، كمنح تسهيلات وحوافز لجعل الإستثمار في مجال السياحة

تمتاز الصناعة السياحية بقدرتها الفائقة و الخاصة على بعث سلسلة من العمليات و النشاطات الإنتاجية والإستثمارية في الإقتصاد القومي بسبب إمتداد آثار الطلب السياحي المعقدة و المركبة من العديد من السلع والخدمات إلى كافة القطاعات الرئيسية منها والثانوية التي تساهم في تصنيع المنتوج السياحي و التي تزيد في بعض الأحيان على 140 قطاع وبذلك فإن الأثار الإيجابية للسياحة تتعدى حدود القطاع السياحي لتصل إلى غالبية فروع الإقتصاد، وزيادة الإنتاج والدخل ومن ثمة تحقيق الرفاهية الإقتصادية.[3]

---

[1]- فؤاد بن غضبان ، الجغرافية السياحية ، الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2014 ، ص ص 117 ، 119.

[2]- محمد بن ذهبية و آخرون ، مساهمة الإستثمار في القطاع السياحي في دعم التنمية الإقتصادية بالجزائر في ظل إنهيار أسعار المحروقات 2005-2014 ، الملتقى الوطني الثاني حول إنهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر دراسة السياسات البديلة يومي 10-11 أكتوبر 2017 ، ص04.

[3]-مثنى طه الحوري ، إسماعيل محمد على الدباغ ، إقتصاديات السفر و السياحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 183

أثر السياحة على السوق: يقبل السياح عادة على شراء بعض السلع التي تشتهر بها الدول كالساعات من سويسرا ، و الملابس الصوفية من إسكتلندا، والمنسوجات الحريرية من إيطاليا و السجاد و المنسوجات اليدوية من إيران و تركيا و الهند و أفغانستان، ولاشك أن الطلب على هذه الصناعات يؤدي إلى تنميتها ورفع مستواها ، هذا إضافة إلى أن السياحة تؤدي إلى قيام بعض الصناعات التي لم تكن موجودة أصلا .[1]

أثر السياحة على إرتفاع أسعار الدخل: يؤدي رواج صناعة السياحية في إقليم محدد إلى تزايد معدلات الإنفاق السياحي فيه، مما ينتج عنه في النهاية إرتفاع متباين المستوى أسعار السلع و الخدمات المتاحة في الإقليم ، فالمنتجات و السلع المعروضة في أسواق الإقليم السياحي تميل أسعارها إلى الإرتفاع مع تزايد إقبال السياح عليها وخاصة أن تجار التجزئة يسعون إلى تحقيق هامش ربح كبير في فترات الذروة التي تتخلل الموسم السياحي لتعويض حصيلة مبيعاتهم خلال باقي شهور السنة ، ويعاني من مثل هذه الأسعار المرتفعة عادة السكان المحليين في الأقاليم .[2]

[1]-على هارون ، أسس الجغرافيا الإقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 136.

[2]-فؤاد بن غضبان ، الجغرافية السياحية ، مرجع سبق ذكره ، ص 122.

خلاصة الفصل

نستنتج من خلال دراستنا أن التنويع الإقتصادي يعتبر عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج و خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل لبناء إقتصاد مستقر و متوازن يرتكز على قاعدة متنوعة من الموارد الإقتصادية و التكامل بين قطاعاته و أنشطته المختلفة

حيث إهتمت الجزائر بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لأهمية هذه المؤسسات و مدى مساهمتها في الإقتصاد الوطني من خلال زيادة الناتج المحلي و الحد من مشاكل البطالة

كما توصلنا إلى أن القطاع الزراعي يعتبر من أفضل الخيارات التي يمكن أن تحقق من خلاله الجزائر التنمية المحلية ، فهو قطاع تملك فيه الجزائر كل مقومات النجاح، نظرا لأهميته كمصدر أساسي للغذاء وكقطاع يستوعب نسبة عالية من العمالة .

كما أن القطاع الصناعي هو الآخر يساهم في عملية النمو الإقتصادي من خلال تنويع البنيان الإنتاجي

إضافة إلى ذلك يعتبر القطاع السياحي قطاعا خصبا للإستثمار يمكن للجزائر من خلاله أن تحقق نموا حقيقيا و مستمرا خاصة وأن الجزائر تمتلك المؤهلات التي تجعل من هذا القطاع قطاعا ناجحا.

الفصل الثالث

تحقيق التنويع الإقتصادي من خلال أجهزة دعم المقاولاتية

في ولاية تيارت

تمهيد

تعتبر المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات النمو الإقتصادي ، والتنويع الإقتصادي وإحدى الوسائل للنهوض بالإقتصاد المحلي والوطني ، ولذلك ينظر إلى الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنه وسيلة لتحقيق القيمة المضافة للإقتصاد وتنويعه ،وذلك نظرا للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية وكذا مساهمتها في توفير مناصب عمل .

حيث سنتناول في هذا الفصل دراسة حالة ولاية تيارت ، وسوف نحاول إسقاط ما جاء في الفصلين النظرين على مستوى الولاية ، ومدى مساهمتها في تحقيق التنويع على مستوى الولاية .

من خلال جمع معلومات ودراسة المعطيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في ميدان من أجل إيجاد العلاقة بين تطور المقاولاتية على مستوى الولاية والتنويع الإقتصادي المحلي ومن أجل دراسة الميدانية إتبعنا الإجراءات المنهجية، لتسهيل الدراسة ،وواقع التنويع الإقتصادي على مستوى ولاية تيارت وتحليل البيانات والمعطيات المتحصل عليها.

المبحث الأول : الأسلوب المنهجي المتبع في الدراسة الميدانية

سوف نتناول في هذا المبحث الأسلوب المنهجي المتبع في الدراسة وطرق جمع المعلومات وكيفية إجراء دراسة حالة للموضوع، كما سنقوم بتعريف مكان الدراسة المتمثل في ولاية تيارت وما تتميز به ، وأهم الإمكانيات التنموية التي تمتلكها الولاية

المطلب الأول : الأسلوب المنهجي المتبع في الدراسة الميدانية

سوف نتناول في هذا المطلب الإجراءات و أدوات جمع البيانات التي تخدم الموضوع ، و ساعدتنا على دراسة في حالة المستوى المحلي كما سوف نتطرق للإطار الزمني ومكاني الدراسة.

أولا : إعتمدنا في الدراسة الميدانية على طريقة من الطرق البحث العلمي ، دراسة حالة حيث إستهدفنا دراسة وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تيارت وذلك من أجل الوصول إلى تأكيد فرضيتنا بمدى مساهمة المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الإقتصادي،ومساهمتها في خروج من الإعتماد الكلي على قطاع المحروقات في الإقتصاد الوطني .

وإعتمدنا على جمع البيانات وكل المعطيات المتعلقة بالموضوع من جهات المختصة وتحليلها ، وذلك من أجل إعطاء صورة شاملة عن مساهمة المقاولة التي هي ووحدة موضوع الدراسة في خلق التنويع المحلي بصفة خاصة ووطني بصفة عامة .

أدوات جمع البيانات

تماشيا مع المنهج المستخدم في موضوعنا فإننا إستخدمنا الأدوات التالية

المقابلة الشخصية

وهي تعتبر من أدوات الرئيسية لجمع البيانات بحيث ذهبنا إلى مفردات الدراسة في مكان العمل وعقدنا معها مقابلة شخصية من خلالها بتوجيه الأسئلة التي تتضمنها القائمة التي كنا قد أعددناها من قبل وفق محاور ذات صلة بموضوع البحث والإشكالية والفرضيات ، وقمنا بتدوين الأجوبة على القائمة .

الوثائق والسجلات

وهذه الوسيلة هي أداة تكميلية لما تم الحصول عليه من خلال المقابلة وقد تم الإطلاع على المنشورات والنصوص التشريعية والمراسيم الرئاسية المتعلقة بإنشاء ومرافقة المقاولاتية ، والوثائق التي تحدد دور الهيئات الدعم والمرافقة في نجاح المقاولاتية على مستوى الولاية .

والإحصائيات المحلية لكل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ن والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ومديرية الصناعة والمناجم وذلك لما تلعبه هذه الهيئات في تطوير المقاولاتية ، وتفعيل دورها في تحقيق التنويع المحلي .

المجال الزماني

بعد إختيار الموضوع تأتي خطوات الموالية وهي إستكشاف الميدان من خلال القيام بدراسة إستطلاعية تكون من بداية المشوار البحث والدراسة ، تم الحصول على الموافقة من قبل مدراء الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، ومديرية الصناعة والمناجم على مستوى الولاية تيارت ، ومن خلال المقابلة الشخصية مع المدراء ، حيث تم جمع البيانات الميدانية التي تم ت في الفترة المتمة من 15-03-2018 إلى 17-04-2018.حيث تم خلال هذه الفترة تم جمع المعلومات من المصالح بهدف معالجة هذه المعطيات وما يخدم موضوع الدراسة .

المطلب الثاني : تعريف بمكان الدراسة

في هذا المطلب سوف نحاول بتعريف بمكان الدراسة وما تتميز به هذا المكان ، وحدود الجغرافية للمكان الدراسة والتقييم الإداري للولاية.

_تيارت ولاية جزائرية ، كانت باللغة البربرية تهيرت اللبؤة ، وكان لها عدة تسميات تاهرت ، تاقدمت ، تاغروت ، تنقارتيا ....تقع في الشمال الغربي ، تسمى بعاصمة الهضاب العليا ، كما ينعتها المولعون بالخيل بجنة الحصان الأصيل التي ترامى أطرافها بحظيرة شاوشاوة العملاقة الواقعة بعاصمة الرستمين قديما ولاية تيارت حاليا التي تبعد عن الجزائر العاصمة حوالي 290كلم إلى الشمال الغربي ، حيث توجد بها المغارة التي كان كتب فيها"عبد الرحمن ابن خلدون "رائد علم الإجتماع جزءا من رائعة في فلسفة التاريخ المقدمة ، بقرية بن سلامة العتيقة ، كما توجد بها أثار عديدة بمنطقة الأجدار التي تشبه لحد ما أهرمات المصرية القديمة ، غي أنها لاتحظى بالأهمية التي تستحقها ، ولا العناية التي من شأنها تجعلها قليلة للسياح من كل مكان ، كما يتمسك أهل تيارت بالتقاليد المتأصلة فيهم ، من حيث اللباس (القشابية، العمامة والسروال العربي خاصة عند المسنين منهم).

الجغرافيا

*من الشمال ولاتي تيسمسيلت وغليزان

*من الجنوب ولاتي الأغواط والبيض

*من الغرب ولاتي معسكر وسعيدة

*من الشرق ولاية الجلفة

المناخ : تقع ولاية تيارت في منطقة الهضاب العليا بما يعني أن مناخها شبه جاف حيث تشهد الأمطار وثلوجا وبرد تصل درجة الحرارة تصل إلى تحت الصفر في الشتاء في حين يكون الجو حار وتصل درجة الحرارة إلى 40 درجة مئوية بالصيف .

التقسيم الإداري :

تحمل ولاية تيارت رمز 14 وطنيا ، عدد الدوائر 14 ، و عدد البلديات 42

المساحة و السكان : يبلغ عدد السكان 1.000.755 ، في حين تقدر المساحة الإجمالية 20673 كيلو متر مربع[1] .

التوزيع السكاني حسب السن :

الجدول رقم (03–01) : يوضح التوزيع السكاني للولاية حسب السن :

السن	المجموع	النسبة
0-14 سنة	282318	29,79%
15-59 سنة	599319	63,23%
60 سنة فوق	66136	6,98%
المجموع	947772	100%

المصدر : مديرية التخطيط لولاية تيارت

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السكان البالغين من سن 15- 59 سنة و هي الفئة النشطة تقدر بنسبة 63 % هذا ما يعكس المخزون الهائل للولاية من هذه الفئة .

المطلب الثالث : الإمكانيات التنموية لولاية تيارت

سوف نتناول في هذا المطلب الإمكانيات التنموية لولاية تيارت في مجال الفلاحة ، و الصناعة و السياحة .

[1]-ولاية تيارت ، تاريخ الإطلاع 21-03-2018 على الساعة 20:31 https ar wekipedia. arg /wik

1-في مجال الفلاحة :

ولاية تيارت تحتل مساحة كلية مقدرة ب 2005000هكتار موزعة كاللآتي :

المساحة الكلية للولاية 2005000 هكتار

المساحة الفلاحية الكلية 1608200 هكتار

المساحة الفلاحية الهامة 705650 هكتار

المساحة المسقية 30500 هكتار

المساحة الغابية 154200 هكتار

مساحة أخرى غير فلاحية 395400 هكتار

الحلفاء 326000 هكتار

وتصل النسبة الإجمالية للولاية 917411 نسمة أما عدد الفلاحين فيقدر ب 161180 فلاح ، و قد بلغت نسبة الإستغلال الفلاحي 34,751 % من المساحة الإجمالية .

-الهياكل المائية :

جدول رقم (03-02) : يمثل الهياكل المائية لولاية تيارت

طبيعة الهياكل	العدد	الطاقة الأولية
سدود	03	100هكتومتر
السدود الصغيرة	17	10,04 هكتومتر
التنقيب	2513	2513 لتر في الثانية
الآبار	3330	6600 لتر في الثانية

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على المعطيات المقدمة من طرف المديرية .

-تطور المنتجات الفلاحية في ولاية تيارت 2010-2017.

الجدول رقم (03-03): النتائج المحققة للإنتاج النباتي للفترة 2010-2017 في ولاية تيارت

الوحدة ألف قنطار

السنة / المنتوج	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قمح صلب	1659.74	1010.39	2280.6	2127.5	1579	2349	2373	2397
قمح لين	1195.5	4805	1280.4	1070.5	4807	1359.2	1539.8	1564.0
الشعير	1516.9	4443.4	1650	2743	850	224768	2306.0	2367.0
الخرطال	2014.3	7026	149	182.22	90.3	1780.6	1851.40	1905.60
المجموع	4573.57	2005.49	5360	6123.2	3000	6133.49	6430.039	6518.599

المصدر :مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

التمثيل البياني :

الشكل رقم (03-01) : يمثل النتائج المحققة للإنتاج النباتي للفترة 2010-2017 في ولاية تيارت

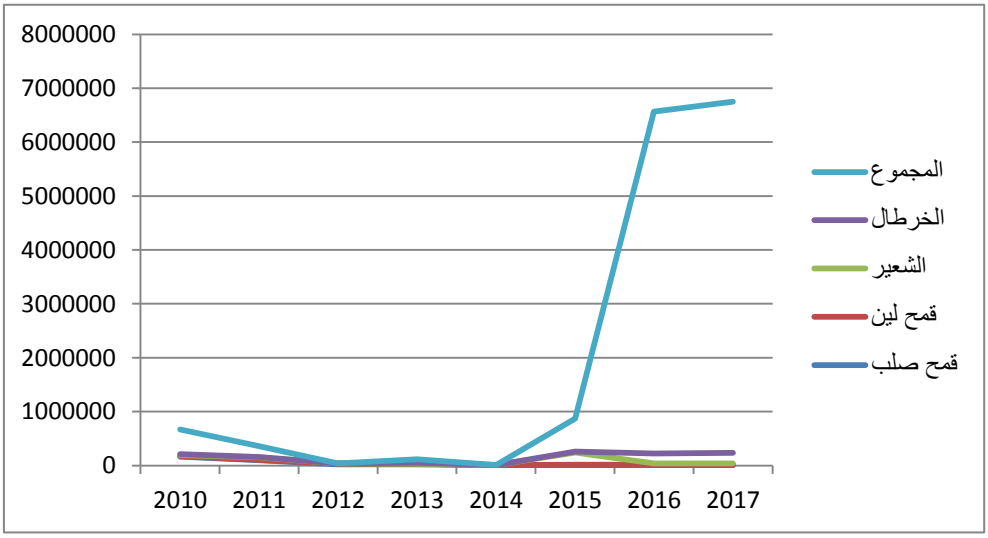

من خلال هذا المنحنى نلاحظ تطور في مستوى الإنتاج من موسم 2010 ،بعدها شهدت هذه المستويات تراجع شديد في موسم 2011 إذ بلغ إجمالي الإجمالي الإنتاج النباتي 2 مليون قنطار ، و يرجع سبب هذا التراجع إلى الجفاف الذي عرفته هذه السنة ، و لكن في موسم 2013 عاد الإنتاج إلى مستواه فمبلغ 5 مليون قنطار ، إلى أن بدأ التراجع موسم 2014 فبلغ 3مليون قنطار ،حيث كان من المتوقع أن يكون الإنتاج متوسط لولا سقوط كميات معتبرة من الأمطار والتي كانت في غير موسمها فأثرت على المحاصيل الفلاحية حيث استمرت هذه الزيادة في السنوات الأخيرة 2015 إلى 2017 إلى 6مليون قنطار

الجدول رقم (03-04) : النتائج المحققة للكروم و الفواكه و الحمضيات من 2010-2017 في ولاية تيارت

الوحدة ألف قنطار

السنة / المنتوج	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الكروم	22.4	24.7	25.5	26.23	26.23	26.23	26.23	26.23
فواكه	209.5	239.4	301.7	364.1	364.1	364.1	364.1	364.1
زيتون	8.5	11.7	23.6	35.5	37.31	39.34	41.715	40.045

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت .

التمثيل البياني

الشكل رقم (03-02) : يمثل النتائج المحققة للكروم و الفواكه و الحمضيات من 2010-2017 في ولاية تيارت

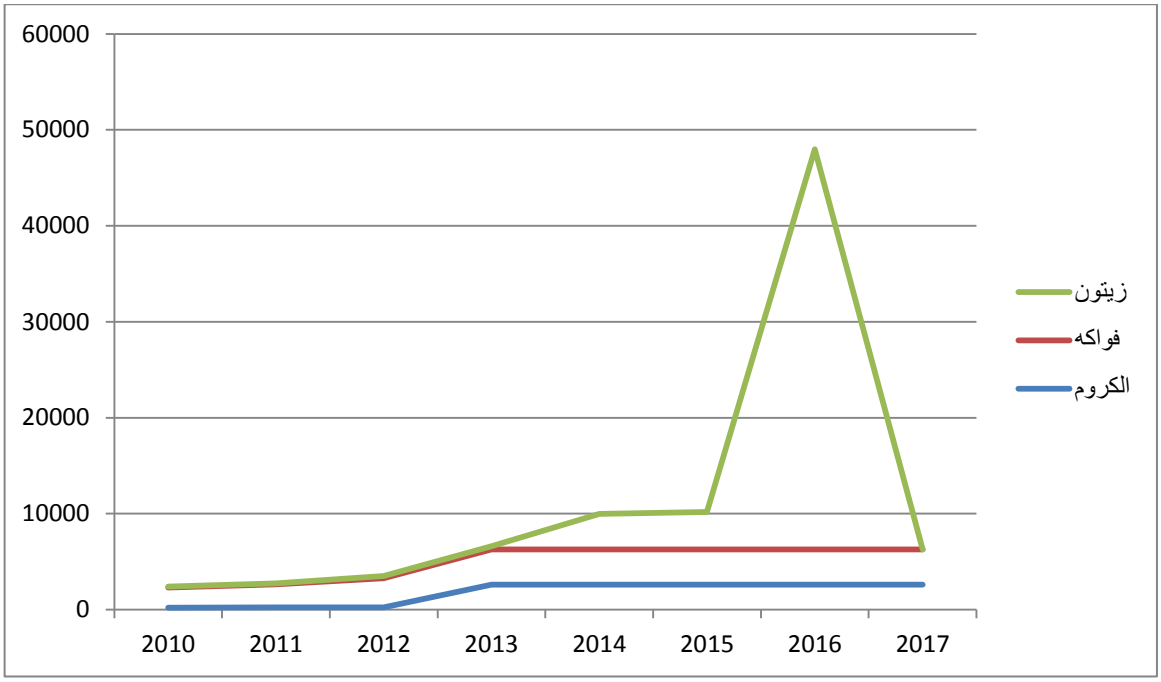

يظهر من خلال المنحنى إرتفاع ملحوظ في جميع الشعب خاصة في شعبة الزيتون التي كان إنتاج ولاية تيارت فيها 41.715 ألف قنطار بكل أنواعه سنة 2016 و هو إرتفاع محفز بالنسبة للفلاحين لتدخل بذلك ولاية تيارت في سوق الزيتون الذي كان حكرا على ولايات الشمال ، و يعود سبب هذا الإرتفاع إلى إهتمام

المصالح الفلاحية لولاية تيارت بتنويع محاصيلها من الشعب المختلفة ، لكن هذه الشعبة شهدت إنخفاض قدره 1670 ألف قنطار سنة 2017.

–الإنتاج الحيواني: تتوفر ولاية تيارت على موارد حيوانية تقدرب119000 رأسا من الأغنام و 37652 رأسا من الأبقار ، و أخيرا 115957 رأسا من الماعز .

المواشي	عدد الرؤوس
الأغنام	119000
الأبقار	37652
الماعز	115957

المصدر : ولاية تيارت تاريخ الإطلاع 2018/03/21 على الساعة 20:31 https :ar wikipedia.arg/wik

الجدول رقم (03–05) : النتائج المحققة للحوم الحمراء و البيضاء من 2010–2017 في ولاية تيارت الوحدة ألف قنطار

السنة / المنتوج	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اللحوم الحمراء	132.07	137.22	183.9	229.1	342.3	364.6	384.5	413.3
اللحوم البيضاء	45	50.2	85.85	121.5	143	153.9	167.3	181.2

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت

نلاحظ من خلال الجدول التزايد المستمر في كل نوع من اللحوم إذ بلغ إنتاج اللحوم الحمراء موسم 2017 ب 413.3 ألف قنطار مقابل 132.07 ألف قنطار موسم 2010،فيما يتضاعف إنتاج اللحوم البيضاء ، حيث بلغ 45ألف قنطار في موسم 2010فيمابلغ 181.2ألف قنطار في 2017 ويعود سبب هذا الإرتفاع إلى العدد الكبير من مشاريع تربية المواشي والطيور الممنوحة في إطار برنامج تجديد الفلاحي والريفي .

الجدول رقم (03-06): النتائج المحققة لإنتاج الحليب 2010-2017 لولاية تيارت الوحدة لتر

السنة / المنتوج	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
حليب البقر	51710	58140	61820	65500	67700	70100	73100	75700
أنواع أخرى	16290	16860	21530	26200	26400	26400	25400	25200
مجموع الحليب	68000	75000	83300	91692	94100	96500	98500	100900

مصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية تيارت التمثيل البياني

الشكل رقم (03-03) : يمثل النتائج المحققة لإنتاج الحليب 2010-2017 لولاية تيارت الوحدة لتر

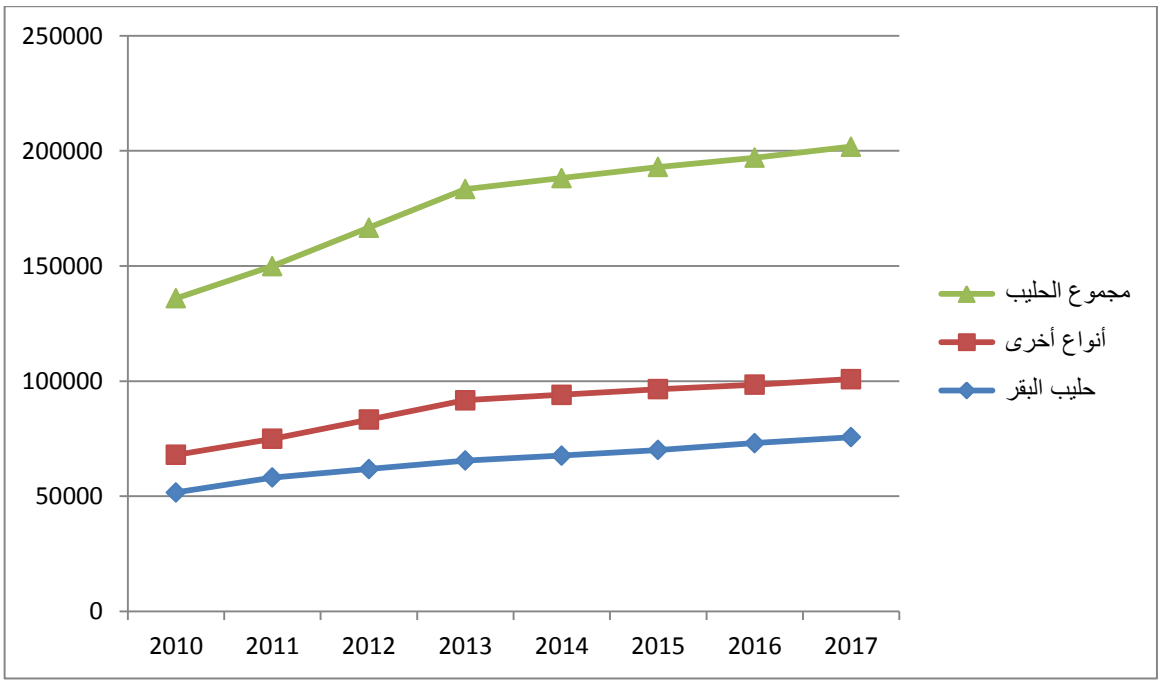

نلاحظ من خلال المنحنى أن شعبة الحليب في تحسن مستمر وهي في الإتجاه الصحيح ، حيث بلغ مجموع الحليب المنتج على مستوى الولاية 100900لتر لسنة 2017 مقابل 6800000لتر موسم 2010 وهذا سبب الإستراتيجية المتبعة وعملية تكثيف الأبقار الحلوب.

المؤسسات المصغرة المنشأة في الولاية :إن طبيعة المؤسسات الصغيرة و الموجودة على مستوى الولاية في مجال الفلاحة تتمثل في صناعة تغذية الأغنام ، وحدة التصليح ، و مكتب الدراسات و الإرشادات ، حضيرة العتاد الفلاحي ، جامعين الحليب .

حيث تتوزع هذه المشاريع عبر بلديات الولاية حيث بلغ عدد المستفدين في صناعة تغذية الأنعام بمستفيد واحد، أما مكاتب الدراسات والإستثمارات تتوزع على 32 مستفيد على كامل بلديات الولاية ، أي أن مكتب لكل بلدية، ونجد حظيرة العتاد الفلاحي تتوزع على حوالي 35 مستفيد على مختلف البلديات الولاية ، في حين نجد جامعين الحليب عدد 34 مشروع في بلديات الولاية و وحدة تصليح العتاد الفلاحي بمستفيد واحد ، مع العلم أن جميع مستفدين ذوي شهادات عليا.

ثانيا : في مجال الصناعة :

القدرات الإقتصادية للولاية :

الجدول رقم (03–07) : يبين المناطق الصناعية و مناطق النشاط للولاية الوحدة هكتار

التعيين	المنطقة	المساحة الإجمالية	العدد	المستقلة
المنطقة الصناعية زعرورة	1	318.000.000	43	33
المنطقة الصناعية زعرورة الجديدة	1	327.500.000	92	
المنطقة الصناعية عين بوشقيف	1	318.720.000	34	
المجموع	03	964.220.000	169	33

المصدر من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات مديرية التخطيط لولاية تيارت

مناطق النشاط: الوحدة :هكتار

التعيين	المنطقة	المساحة الإجمالية	العدد	المستقلة
منطقة النشاط بفرندة	1	40.000.000	0	6
منطقة النشاط بمدريسة	1	12.000.000	9	0
منطقة النشاط بقصر الشلالة	1	22.300.000	10	8
منطقة النشاط بمهدية	1	10.356.300	8	1
منطقة النشاط بسوقر	1	18.366.800	4	4
منطقة النشاط بعين ذهب	1	24.000.000	2	
المجموع	6	127.023.100	83	19

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات مديرية التخطيط لولاية تيارت

–القطاع الصناعي : يشمل هذا القاع عددا من الوحدات الإنتاجية:

–وحدة الميكانيكا الشركة الوطنية للعربات الصناعية

–وحدة البطاريات السيارات

المنشآت الإقتصادية و الإدارية و الإجتماعية :

تتوفر ولاية تيارت على منشآت قاعدية أساسية منها ،وجود منطقة صناعية و تسعة مناطق النشاط تمر عبر ولاية تيارت ، مفترق الهضاب العليا، ثلاث طرق للإتصال والطرق الوطنية رقم 23 و 14 و 40 التي تتضمن الربط بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، كما تتوفر على مطار دولي .

زود قطاع التعليم العالي بقطب جامعي يسع 20000 ، و يشمل قطاع الصحة 6 مستشفيات و مراكز إستشفائية في الأمراض العقلية ، و يبلغ إجمالي الأسرة 1534 سريرا .

ثالثا : النشاطات السياحية

يتوفر قطاع السياحة على 9 فنادق منها 3 مصنفة ، 3 وكالات سياحية خاصة ،5 مواقع سياحية ،حضيرة للتسلية ،مركز الخيول ويقوم المختصون " حظيرة شاوشاوة " على أنها أكبر مركز لتربية الخيول في إفريقيا وأول مخبر علمي عربي يزاوج بين تربية الخيول العربية الأصلية و البربرية الأصلية ، إشتهر قدماء السكان في الجزائر بفروسيتهم، وهي موهبة تعمقت مع وصول العرب إليها وإحتكاك الجزائريين بالفرس العربي ، وظل السكان يتوارثون الفروسية أبا عن جد حتى يومنا هذا الذي صارت فيه الفروسية و ركوب الخيل من مظاهر التباهي بشيم الفارس ، و يظهر التفاخر و التباهي بقيمة الفروسية خاصة في الحفلات و الأعراس ، كما بدت جليا من خلال مختلف حركات المقاومة التي قادها كبار زعماء الجزائر على مدا التاريخ ضد المعتدي ، ومن بينهم الأمير عبد القادر و المقراني و بوعمامة و لالا فاطمة نسومر و غيرهم ممن أبدو ولاء حسنا موظفين جيوشا من الخيالة هنا و هناك ، و إمتازت منطقة تيارت تحديدا ثبوتها " معهد الفروسية " فقد جعلتها حصرية أرضيها موقفا ممتازة لتربة الخيول العربية الأصلية و البربرية أيضا ما دفع بأوائل المحتلين الفرنسيين حظيرة شاوشاوة في سنة 1877 ،و منذ نشأتها قبل 132 عاما .

وطوقمها تتفانى فهي بذل جهدها بهدف تطوير سائر سلالات الخيول وحفضها من الأغراض، وتملك حظيرة شاوشاوة قيمة تاريخية كبيرة مما جعل السلطات الجزائرية لضمها ضمن المواقع الأثرية الجزائرية العام 1995 ، حينما قضى مرسوم تنفيذي لوزارة الحرب الفرنسية وبإنشاء مركز لتربية الخيل أيام الإحتلال الفرنسي للجزائر (1962– 1830) و لعبت تلك الحظيرة بحسب رواة و الباحثين دورا مفصليا في الإعتناد

بالحياة العربية الأصلية، وكذا البربرية وشهد القرن ونصف من وجود الحضيرة، وتشتهر مدينة تيارت بإحتضانها للعديد من التظاهرات الدورية، أخرها الإستعراض الضخم الذي إشترك فيه 700 فارس من الفرق المعروفة على المستوى المحلي، بالإضافة إلى فرق أخرى إستقدمت من ليبيا ، قطر ، تونس ، الو م أ ، فرنسا ، وبريطانيا، تحتوي حظيرة شاوشاوة على نحو 288 حصانا بينها 174 من الأحصنة العربية الأصيلة ، 68 آخر من الجياد البربرية ، وتشهد الحظيرة معدل ولادة سنوية في حدود 55 حصانا غالبيتها عربية أصيلة و يقول مدير الحظيرة أحمد بن عبد الله في لقاء مع " الرياض " إن مركز شاوشاوة سيتكفل بشكل خاص للحفاظ على سلالة الخيول العربية الأصيلة والخيول البربرية ، وشهدت الحظيرة خلال فترات سابقة تصدير العشرات من الخيول إلى كل من سورية ومصر و لبنان، كما يضيف أحمد بن عبد الله أن إختيار منطقة تيارت لتربية لجياد ، يعود إلى ما توفره من بيئة إيكولوجية ممتازة ، و ما تتفرد به من ثراء .[1]

1-يوم 21-03-2018 على الساعة 20:31 https wikipedia . arg / wik

المبحث الثاني : واقع التنويع الإقتصادي لولاية تيارت

من خلال المبحث سوف نتطرق إلى واقع التنويع الإقتصادي لولاية تيارت و مدى مساهمة المقاولاتية الصغيرة و المتوسطة في تحقيق هذا التنويع على مستوى الولاية

المطلب الأول : بطاقة تعريفية لمديرية الصناعة و المناجم

سوف نتناول في هذا المطلب بطاقة تعريفية لمديرية الصناعة و المناجم و مدى مساهمتها في تشجيع النسيج المقاولاتي الصغيرة و المتوسطة على مستوى الولاية .

- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 15-15 مؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1436هـ موافق ل 22 يناير 2015 م ، تم إنشاء مديرية الولاية للصناعة و المناجم للقيام بشتى الميادين

-في ميدان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . فإن مديرية الصناعة و المناجم تساهم في تنفيذ إستراتيجيات وبرامج العمل للقطاع و تقييم آثارها وتعد حصيلة النشاطات

-تدرس وتقترح كل تدبير للدعم والتشجيع على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

-تدعم أنشطة الحركة الجمعوية، المهنة والفضاءات الوسيطية والمؤسسات بالإتصال مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-ساهم في ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية لاسيما في ميدان المناولة ، تساهم في إنجاز و تعيين خارطة تموقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .[1]

[1] -مديرية الصناعة و المناجم لولاية تيارت

تسير وتنظم المديرية عملها وتدير مهام أقسامها من خلال الهيكل التنظيمي الآتي :

الشكل رقم (03-04) : الهيكل التنظيمي لمديرية الصناعة و المناجم لولاية تيارت

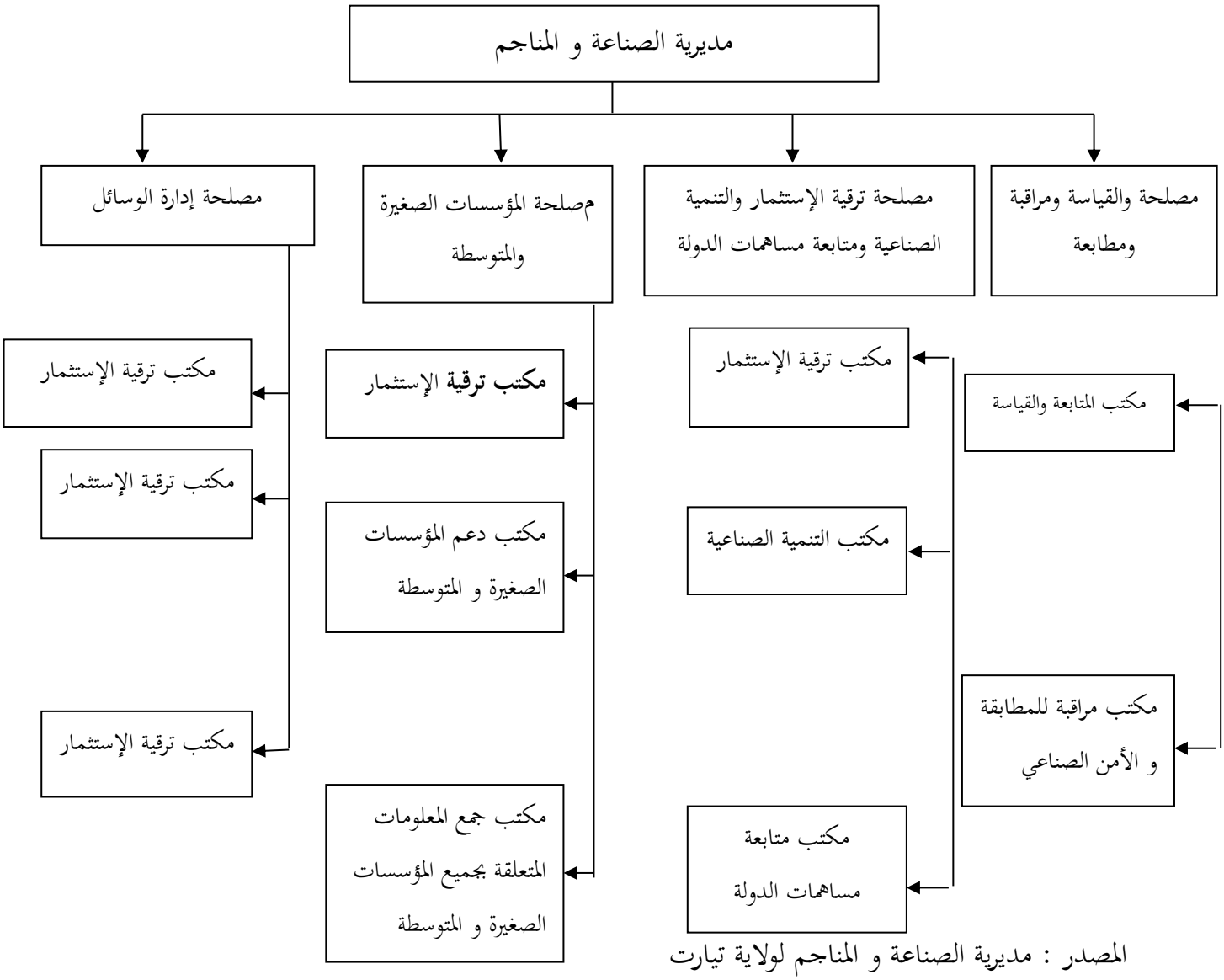

المصدر : مديرية الصناعة و المناجم لولاية تيارت

المطلب الثاني : دراسة تحليلية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تحليل معطيات مديرية الصناعة و المناجم لولاية تيارت تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى الولاية و مدى مساهمة هذه النسيج المقاولاتي الصغير والمتوسط الذي سوف نعرض أهم الإحصائيات في الجدول الموالي [1]:

[1]-مديرية الصناعة و المناجم لولاية تيارت

الجدول رقم (03–08) : تطور عدد المؤسسات و مناصب الشغل 2015–2016في ولاية تيارت :

	عدد المؤسسات المصغرة و المتوسطة		عدد العمال	
	2015	2016	2015	2016
الخدمات	17241	18080	41268	43016
البناء و الأشغال العمومية	935	942	3740	3768
الفلاحة	725	742	2175	2226
الحديد و الصلب	158	156	474	468
التجارة	313	326	626	652
النسيج و الجلد	97	93	291	279
كمياء بلاستيك و مطاط	88	95	352	380
المحاجر و المناجم	89	91	539	546
مواد البناء	192	200	768	800
المجموع	19838	20753	50228	52135

المصدر: مديرية الصناعة و المناجم لولاية تيارت

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تزايد مستمر خلال السنتين 2015-2016 حيث أن عدد المؤسسات في قطاع الخدمات يفوق إرتفاع كبير حيث بلغ عدد المؤسسات 17241 مؤسسة ليرتفع إلى 18080 مؤسسة صغيرة و متوسطة خلال سنة 2016 ، و نفس الملاحظة بالنسبة للقطاعات الأخرى ما عدا قطاعين عرفا تراجع و هما قطاع الحديد و الصلب حيث كان عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 158 سنة 2015 ليصل 156 سنة 2016 و قطاع النسيج و الجلد الذي بلغ عدد مؤسساته 97 خلال سنة 2015 في حين تراجع إلى 93 مؤسسة ، و يفسر زيادة الإستثمار في قطاع

الخدمات هو أن الأفراد يرغبون في الإستثمار تكون بسيطة وسهولة التأقلم مع هذه الإستثمارات، أما تراجع الإستثمار في قطاعين الحديد والصلب والنسيج والجلد يعود إلى عدم توفر التكنولوجيا اللازمة بالإضافة نقص المواد الأولية، وغياب الوعي الثقافي هذا ما يؤدي إلى عدم الإقبال على هذا النوع من الإستثمارات أما في ما يخص مجال التوظيف نلاحظ أن قطاع الخدمات يوفر 43016 منصب وبناء أشغال العمومية 3768 وما يؤكد أن المؤسسات لعب دور في تحقيق القيمة مضافة إلى الإقتصاد على مستوى الولاية بصفة خاصة والإقتصاد الوطني بصفة عامة .

الجدول رقم (03–09): النسبة المئوية لعدد المؤسسات و مناصب الشغل المنشأة إلى غاية 2016/09/30 لولاية تيارت:

القطاع	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة %
الخدمات	87,25
البناء و الأشغال العمومية	4,54
الفلاحة	3,58
الحديد و الصلب	0,75
التجارة	1,57
النسيج و الجلد	0,45
كمياءبلاستيك و مطاط	0,46
المحاجر و المناجم	0,44
مواد البناء	0,96
المجموع	100

المصدر : مديرية الصناعة و المناجم لولاية تيارت

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلب النشاطات التي يمارسها أصحاب هذه المؤسسات مهن الخدمات والبناء والأشغال العمومية والفلاحة .

المطلب الثالث : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنويع الإقتصادي

سوف نتناول في هذا المطلب دور المقاولاتية الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنويع الإقتصادي على المستوى المحلي و المستوى الوطني

أولا : مساهمة قطاع المقاولاتية الصغيرة و المتوسطة الناشطة في قطاع الخدمات في الناتج المحلي للولاية:

يساهم قطاع الخدمات بأكثر 42 % من إجمالي الناتج المحلي كقيمة المضافة في الإقتصاد الوطني ، فهو بذلك قطاع جد مهم لتحقيق الإقلاع الإقتصادي ، إذ بإمكانه تعويض جزء هام من الخسارة المرتقبة للأسعار النفط . في هذا ولاية تيارت نموذج على الإعتماد على هذا القطاع حيث من خلال الدراسة التي قمنا بها لاحضنا أن أغلب المستثمرين على مستوى الولاية يستثمرون في هذا القطاع .

حيث تشهد الولاية تطور ملحوظا من حيث العدد أو النوعية و يعود ذلك للمنافسة المحلية و هذا ما أدى إلى تطور هذا القطاع رغم أنه لا يزال يعاني من بعض النقائص .

ثانيا : مساهمة المقاولاتية الصغيرة و المتوسطة في قطاع الصناعة في التنمية المحلية :

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية من خلال تكثيف النسيج الصناعي و تنشيط الحركة الصناعية ، كما يعتبر هذا النوع من المؤسسات مستقطبا للمستثمرين الخواص و الإستقرار بالولاية ، تزويد السوق المحلية بالمواد الأولية خاصة في مجال البناء ، حيث يعتبر القطاع الصناعي المحرك الرئيسي بعد قطاع الفلاحة لأجل تحقيق أهداف التنويع الإقتصادي و التخلص من التبعية الريعية في إطار إتباع إستراتيجية القائمة على تفعيل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى الولاية من خلال دعم مشاريع الصناعية سواء على مستوى الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حيث توجد عدة مؤسسات صناعية على مستوى الولاية مثل مؤسسة صناعة الصابون .

كما تنتشر في الشلالة وحدات صناعية تدعم النشاط الإقتصادي بها و تجعلها قطبا مهما.

إلى جانب نشاطات حرفية ، مصانع المواد الغذائية و مطاحن الحبوب موزعة على المنطقة و كذلك ورشات النسيج و التفصيل و الخياطة للخواص بالشلالة و هي موزعة عبر أحياء المدينة و خاصة حي كاف الطير العتيق .

كما تتميز السوقر بصناعة السروج إذ تعتبر المنطقة الوحيدة التي مازال يصنع فيها السروج بالجزائر إضافة إلى صناعة الزرابي و غيرها.[1]

بالإضافة إلى مجموعة مؤسسات صغيرة تنشط معظمها في مجال الصناعات الغذائية[2] و(في المستقبل القريب سيتم فتح مصفاة البترول بمنطقة سيد العابد التابعة لبلدية السوقر).

كما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية وهذا يعطينا فرصة أكبر لإستخدام الموارد لتنميتها و تلبية حاجيات السوق المحدودة والمتواجدة في هذه الأماكن .[3]

ثالثا : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنشيط القطاع الفلاحي

تحظى ولاية تيارت بموقع جغرافي مميز يجعلها ولاية ذات طابع فلاحي ، رعوي حيث تتوفر على عدة شعب:

-تربية الأبقار وانتاج الحليب تمثل شعبة إستراتيجية ذات أهمية إقتصادية ، والقيام بإنشاء مستثمرات فلاحية وتجهيزها بالعتاد العصري .

-الري الحديث

-توسيع المساحات الفلاحية

وبإعتبار أن المقاولات الصغيرة و المتوسطة تتميز بالمرونة و صغر حجم رأس المال مما يسهل عليها الإنتشار في هذا القطاع و خاصة توفر الإمكانيات الطبيعية ، و مساعدة هياكل الدعم الموجودة على مستوى الولاية في تطوير القطاع الفلاحي، حيث تساهم الفلاحة في تحقيق التنويع الإقتصادي المحلي و ذلك من خلال توفير المواد الغذائية في السوق المحلية ، تساهم في توفير اللحوم في السوق المحلية ، حيث نلاحظ زيادة عدد المؤسسات في هذا القطاع على مستوى الولاية كما أنها توجد مؤسسات رائدة في هذا المجال إكتفاء في ، كما أن الولاية تعرف بإنتاج الحبوب حيث تساهم بنسبة 31 من الإنتاج الوطني .

---

[1]-ساعة 19:45، يوم2018/04/04 الشلالة : https://ar.m.wikipedia/wik

[2]-ساعة 15:36 ، يوم 2018/04/05 ، السوقر ،https://ar.m.wikipedia/wik

[3]-سامية عزيز ، مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ، مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، العدد الثاني ، في جوان 2011 ، جامعة قاصدي مرباح بورقلة ، ص 89.

في إطار التنويع الإقتصادي الوطني و تشجيع الإستثمار الخاص في القطاع من خلال التجنيد الفلاحي و المربين والمتعاملين الإقتصاديين ومتعاملين الزراعات الغذائية لإعطاء ديناميكية لتعبئة القطاع

وهنا يبرز الدور الفعال لولاية تيارت المعروفة بطابعها الفلاحي الرعوي و قدراتها المميزة حيث تحتل الريادة الأولى في إنتاج البصل ، فضلا عن تنوع شعبتها الإنتاجية من نباتية و حيوانية ، مع تطور شعب إستراتيجية إنتاج اللحوم البيضاء و الحليب و الخضروات بمختلف أصنافها .

وقصد الإستغلال الأمثل لهذه القدرات ، فقد تم فتح باب الإستثمار الخاص بالولاية و هذا بإنشاء 09 محيطات للإستثمار الفلاحي عن طريق الإستصلاح بمساحة 72300 هكتار .[1]

رابعا :مساهمة المقاولات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق الرفاهية و القيم الإجتماعية

إلى جانب الأهمية و الأدوار الإقتصادية التي تلعبها المؤسسات الصغيرة هناك أدوارا على الصعيد الإجتماعي يكمن أهمها في النقاط التالية :

1–تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع : إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدا للعمل على إكتشاف إحتياجاتهم مبكرا و التعرف على طلباتهم بشكل تام و بالتالي تقديم السلع و الخدمات .

2–التخفيف من المشكلات الإجتماعية : و يتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو لغيره ، و بذلك تساهم في حل مشكلة البطالة و ما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الإجتماعية أكثر فقرا ، و بذلك توجد علاقات للتعامل مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر و التآخي بصرف النظر عن الدين و الجنس و اللون.

3–إشباع رغبات و إحتياجات الأفراد : إن المقاولاتية الصغيرة و المتوسطة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم و رغباتهم من خلال التعبير عن أذواقهم و آرائهم و ترجمة أفكارهم و خبراتهم و تطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد و تحقيق الإشباع النفسي و تحقيق القوة و السلطة .

4–تقوية العلاقات الإجتماعية : إن الإتصال المستمر بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عملائها و زبائنها يتم في جو من الإخاء و الود و التألف و العمل على إستمرارية مصالح الطرفين و تحقيق المنافع المشتركة ، و عادة ما يكون عملاء المؤسسة هم أنفسهم الأصدقاء و الأقارب و الأهل مما يسهل التعامل و يزيد الترابط الإجتماعي بينهم .

[1]–ساعة 19:46 ، يوم 2018/04/04 : https://ar.m.wikipedia/wik

5-زيادة إحساس الأفراد بالحرية و الإستقلالية : إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعظم إحساس الأفراد بالحرية والإستقلالية وذلك عن طريق الشعور بالإنفراد في إتخاذ القرارات دون سلطة و الشعور بالحرية المطلقة في العمل دون قيود و شروط و الإحساس بالتملك و السلطة و تحقيق الذات من إدارة هذه المؤسسات والسهر على إستمرارية نجاحها

6-خدمة المجتمع : تؤدي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خدمة للمجتمع من حيث ما تقدمه من سلع و خدمات متناسبة مع قدراته و إمكانياتها و زيادة قدرته الإستهلاكية و تحسين مستوى معيشته و تحسين مستوى الرفاهية و تعزيز العلاقات الإجتماعية .[1]

[1]-سامية عزيز مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ، مرجع سبق ذكره ص 90

المبحث الثالث : واقع المقاولاتية في ولاية تيارت

إن ولاية تيارت تتوفر على شبكة مهمة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،حيث سوف نتطرق إلى مختلف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية تيارت بناءا على المعطيات المتحصل عليها من قبل أجهزة الدعم الموجودة على مستوى الولاية ، وتحليل هذه المعطيات من خلال التطرق إلى الإحصائيات المقدمة من الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والوكالة الوطنية والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية تيارت

المطلب الأول :تحليل المعطيات من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيارت

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب و تحليل مختلف الإحصائيات و المعطيات من قبل الوكالة الوطنية لولاية تيارت و مدى مساهمة هذه الهيئة في خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مدى مساهمتها في تحقيق التنويع الإقتصادي على مستوى الولاية .

أولا : تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيارت

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 و هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بشخصية المعنوية و الإستقلال المالي ، و تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة ، بالإضافة إلى ترقية و نشر الفكر المقاولاتي ، و منح إعانات مالية و إمتيازات جبائية خلال كل مراحل المشروع و توفر الوكالة صيغتين من التمويل هما :

تمويل ثلاثي : لإنشاء مؤسسة مصغرة 1 % مساهمة شخصية ، 29 %قرض بدون فائدة ،70 %من قرض البنكي .

تمويل ثنائي : لإنشاء مؤسسة مصغرة 71 % مساهمة شخصية ، 29 %بدون قرض بدون فائدة .[1]

[1]-الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ولاية تيارت

الشكل رقم (03-05) : التنظيم الهيكلي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (فرع تيارت)

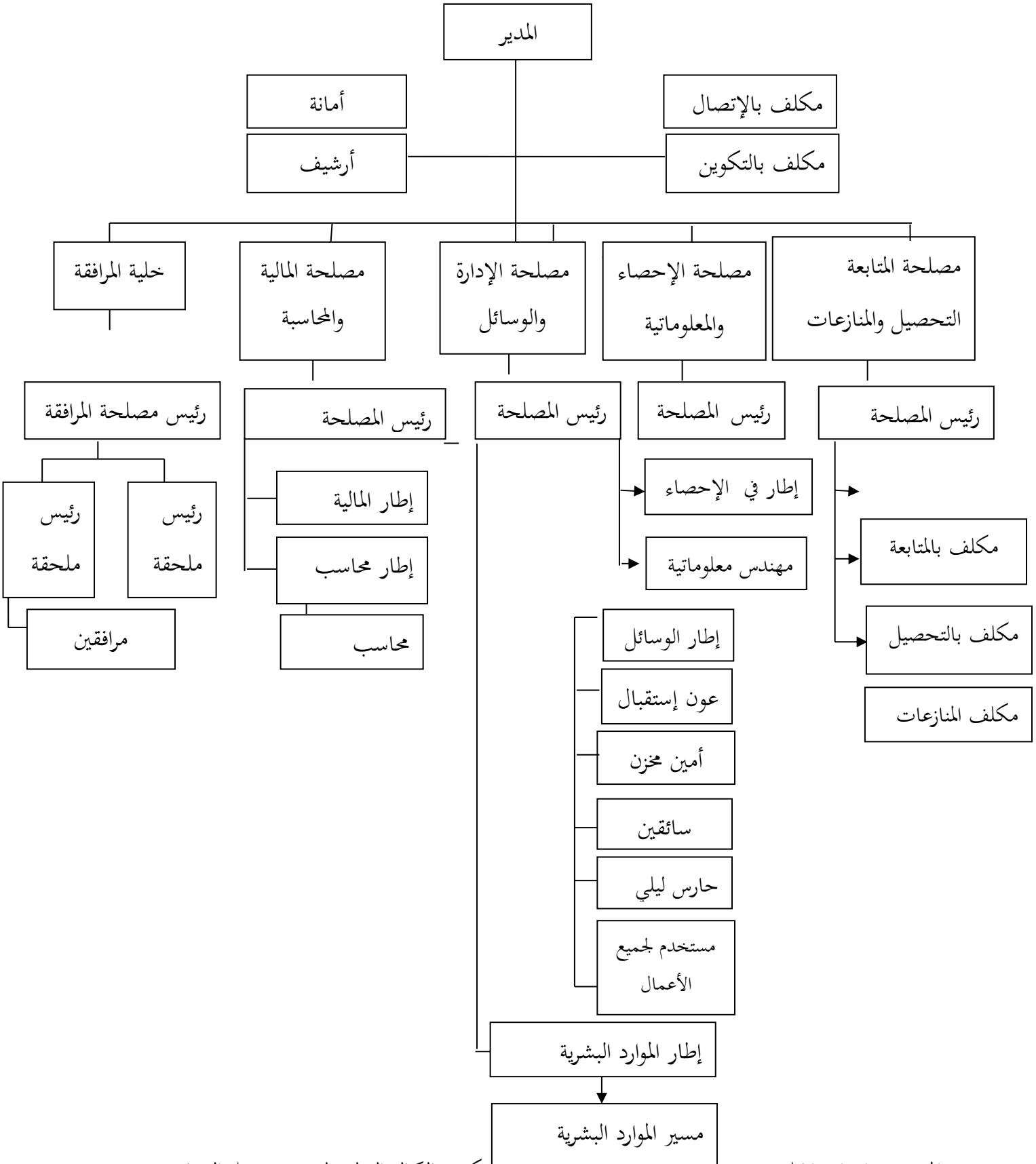

المصدر : إجراء مقابلة شخصية مع السيد حليمي خالد إطار مكون بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

ثانيا : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة 2010إلى 2017/11/20في ولاية تيارت

إن العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف زيادة خلال سنوات الأولى من فترة الدراسة أي 2011-2014بينما عرفت هذه المؤسسات إنخفاض في 3سنوات الأخيرة والجدول الموالي يوضح تعداد المؤسسات خلال فترة 2010-2017/11/20

الجدول رقم (03-10) : يمثل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة حسب فرع النشاط على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل 2010- 2017/11/20في تيارت

السنوات / عدد المؤسسات حسب فرع النشاط	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017/11/20
الزراعة	61	74	113	227	207	187	130	51
الحرف	29	78	85	89	63	27	0	7
بناء وأشغال العمومية	30	41	32	40	65	41	20	10
صناعة	78	41	65	38	137	138	53	12
قطاعات أخرى	10	3	3	5	18	13	6	10
خدمات	227	246	294	340	292	138	61	24
نقل	412	273	298	99	90	6	/	/
المجموع	847	756	890	838	872	540	270	114

المصدر من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيارت

الشكل رقم (03-05) يمثل المنحنى البياني لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة حسب فرع النشاط على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب2010- 2017/11/20في تيارت

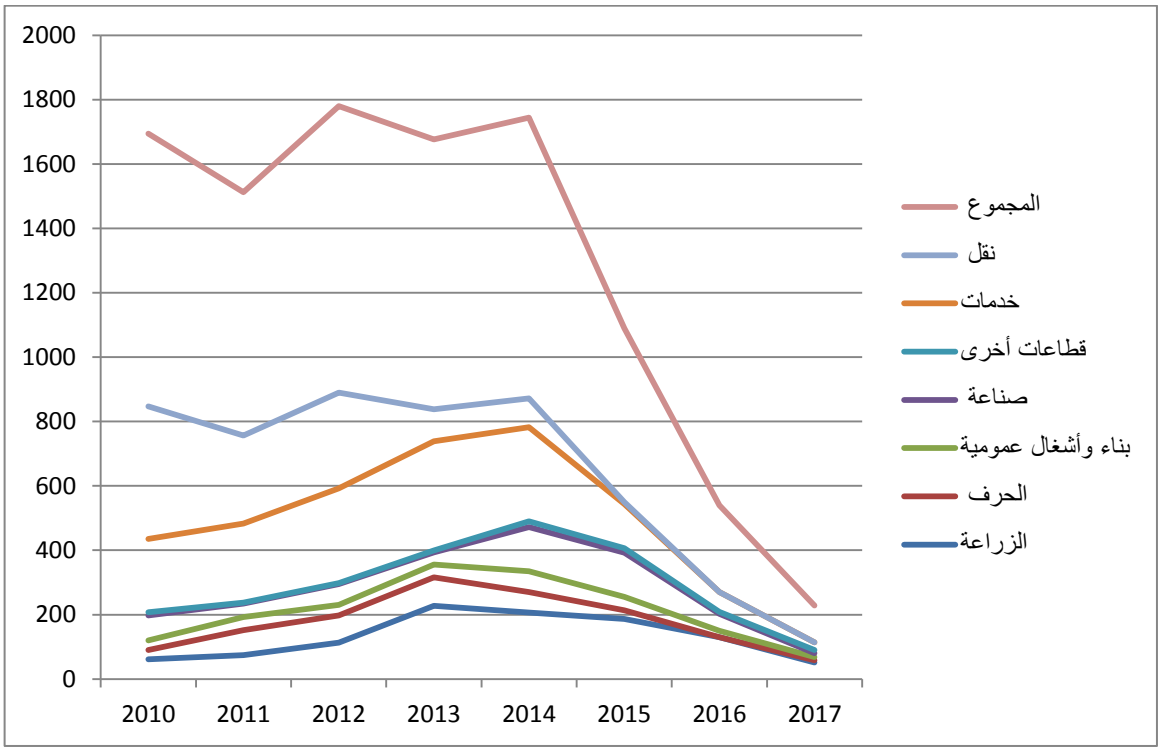

نلاحظ من خلا المنحنى أن عدد المؤسسات في القطاع الخدمات والزراعة من عرف تزايد مستمر خلال السنوات الثلاث الأولى من فترة الدراسة 2010-2013حيث بلغ عدد المؤسسات في قطاع الزراعة61مؤسسة سنة 2010 ليصل 227مؤسسة سنة 2013ونفس الملاحظة للقطاعات الأخرى ،بينما نلاحظ إنخفاض في عدد المؤسسات في الفترة الأخيرة من فترة الدراسة 2014إلى 2017/11/20، كما نلاحظ في قطاعات معينة لايوجد إستثمارات مثل قطاع النقل .

ويفسر عدم وجود الإستثمار في هذا القطاع أن القطاع في هذه الفترة كان مشبع مما قررت الوكالة تجميد هذا القطاع ، وتراجع في عدد المؤسسات في فترة الأخيرة من الدراسة يعود إلى الوضع الإقتصادي للجزائر ، ولكن رغم هذا فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الولاية عرف تزايد حيث بلغ عدد المؤسسات 4280 مؤسسة في 2017/11/20 ، وهذا مايدل على زيادة النمو المحلي للولاية ، وبالتالي تحقيق التنويع الإقتصادي المراد من سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا : عدد المؤسسات المنشأة على مستوى الولاية حسب جنس في فترة 2017/11/20حسب الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب لولاية تيارت

إن الوكالة تسعى إلى تقديم المشاريع للجنسين وذلك من خلال حملات دعاية التي تقوم من خلال تنظيم قافلات المقاولاتية أو أيام إعلامية على مستوى الجاميعات ، وإستحداث مكاتب على مستوى الجامعات ، ودعاية عبر شبكات التواصل الإجتماعي حيث تقوم بنشر الإعلانات ، والمشاريع المحصل عليها من طرف الوكالة ، كما أنه توجد أشخاص مكلفون من قبل الوكالة

لإجابة على تساؤلات المستثمرون ، وساعدتهم في تجسيد أفكارهم على أرض الواقع .

والجدول رقم (03–11) يوضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الولاية حسب الجنس 2017/11/20

	عدد المؤسسات	ذكر	إيناث	%
فلاحة	1157	1119	38	3,28
الحرف	895	688	207	23,13
بناء وأشغال عمومية	395	356	3	0,84
صناعة	669	593	76	16,48
قطاعات أخرى	88	49	39	44,83
خدمات	23	1916	472	19,77
نقل	1254	1239	15	5,12
المجموع	6810	5960	858	12,48

مصدر: الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب لولاية تيارت

التمثيل البياني :

الشكل رقم(03-06): يوضح نسبة مساهمة الإناث في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب لولاية تيارت 2010-2017/11/20

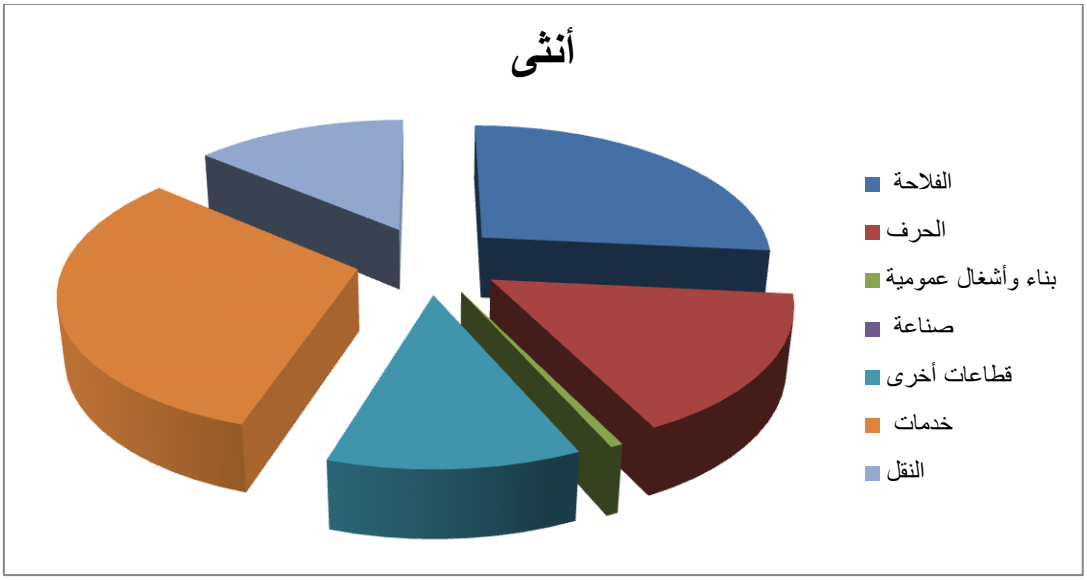

نلاحظ من خلال الجدول والدائرة النسبية أن الإستثمارات المرأة 12,48من إجمالي المشاريع الممولة أو 850مشروع

كما نلاحظ حسب قطاع النشاط يبدو أن النساء إستثمرن أكثر تحديدا في الأنشطة من

المهن الحرة 44,83

الخدمات 19,77

الصناعة 13,66

وتفسر هذه النسبة من مشاركة النساء في المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة بالطبعة المنطقة والعادات والتقاليد وعدم وجود الجو المشجع للخروج المرأة والإستثمار ، أما يخص القطاعات النشاط فهذا يعود لطبيعة الفيزيائية للمرأة وقدرتها على العمل المهن الحرة والخدمات والصناعة.

رابعا : توزيع المشاريع الممولة عبر القطاعات من 2017/11/20

الجدول رقم (03-12):يمثل توزيع المشاريع الممولة عبر القطاعات من 2017/11/20حسب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيارت الوحدة مليون دينار جزائري

قطاع النشاط	مشاريع الممولة	نسبة المئوية	مناصب المحتملة	المساهمة الشخصية	قرض البنكي	مبلغ الإستثمار
فلاحة	1157	16,99	2169	92664405,64	1724084829	1835539064
الحرف	895	13,14	2454	156183304,3	6520173147	1744183012
بناء والأشغال العمومية	395	5,27	861	45372145,22	126848928	2196700118
الصناعة	669	9,83	1571	1591191436	1191436159	9533682340
الخدمات	2388	35,08	5139	514264118,4	6209840140	4570088468
النقل	1154	17,96	2090	1783654817	3654817178	1255391627
قطاعات أخرى	188	1,29	188	14591768,02	416821417	395471.3260
المجموع	1068	.00100	14472	1160670255	14466616680	21331080508

المصدر : الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب لولاية تيارت ANSEJ.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة في قطاع الفلاحة 1157 بنسبة 16,99% ، حيث نلاحظ أن مناصب الشغل المحتملة في هذا القطاع 642169 منصب حيث بلغ الإستثمار في هذا القطاع 4183553901 مليون دج حيث تبلغ المساهمة الشخصية ب 92664405,64 مليون دج و مبلغ القرض البنكي 2917240848 مليون دج ، و هذا ما يفسر أن الدولة تعتمد على هذا القطاع في تحقيق التنويع الإقتصادي و خاصة أن الولاية تتوفر على إمكانيات فلاحية هامة تجعلها تعتمد على هذا القطاع في تحقيق النمو المحلي على مستوى الولاية . بالإضافة إلى بساطة هذا المجال مما يجعل أي شخص أن يستطيع الإستثمار أي لا يحتاج إلى مهارات عالية من أجل الإستثمار فيه .

-عدد الملفات المقبولة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية تيارت

الجدول رقم (03-13) : يوضح توزيع عدد الملفات المقبولة خلال 2012 -2017/11/20

السنوات	عدد الملفات التي تم قبولها على مستوى الوكالة
2012	2278
2013	1516
2014	1055
2015	500
2016	249
2017-11-20	117

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية تيارت ANSEJ.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد الملفات الممولة في تناقص حيث بلغ عدد الملفات الممولة 2278 ملف سنة 2012 ، لكن تناقصت في سنة 2017-11-20 إلى 117 ملف ، و يفسر هذا التناقص بتجميد بعض المشاريع من أجل تفعيل مشاريع أخرى .

المطلب الثاني : تحليل المعطيات المقدمة من طرف صندوق التأمين على البطالة لولاية تيارت

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وتحليل مختلف الإحصائيات والمعطيات المقدمة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية تيارت ومدى مساهمته في تحقيق التنويع الإقتصادي على مستوى الولاية .

أولا :تقديم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية تيارت

أنشأ سنة 1994 و له علاقات بالفئات المسرحة من العمل لأسباب نتيجة لحل العديد من المؤسسات العمومية في تلك الفترة و السعي لإدماجهم مرة ثانية في العمل في إطار برنامج محاربة البطالة و الإقصاء الإجتماعي، وفي سنة 2004 تمت الإشارة إلى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمأمورية تسيير جهاز الدعم لإحداث النشاطات للذين تتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة و في أواخر شهر جوان 2010

إثر تقويم مساره ، إتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة لتلبية طموحات الفئة الإجتماعية المعنية ترمي أساسا إلى تطوير و تحويل ثقافة المقاولة و هذا بإستحداث إجراءات جديدة تهدف إلى تسريع إطلاق المشاريع الإستثمارية من خلال إنشاء لجان إنتقاء في فروع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لإعتماده تمويل المشاريع.[1]

ثانيا : الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية تيارت

الشكل رقم (03–07):يوضح الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية تيارت

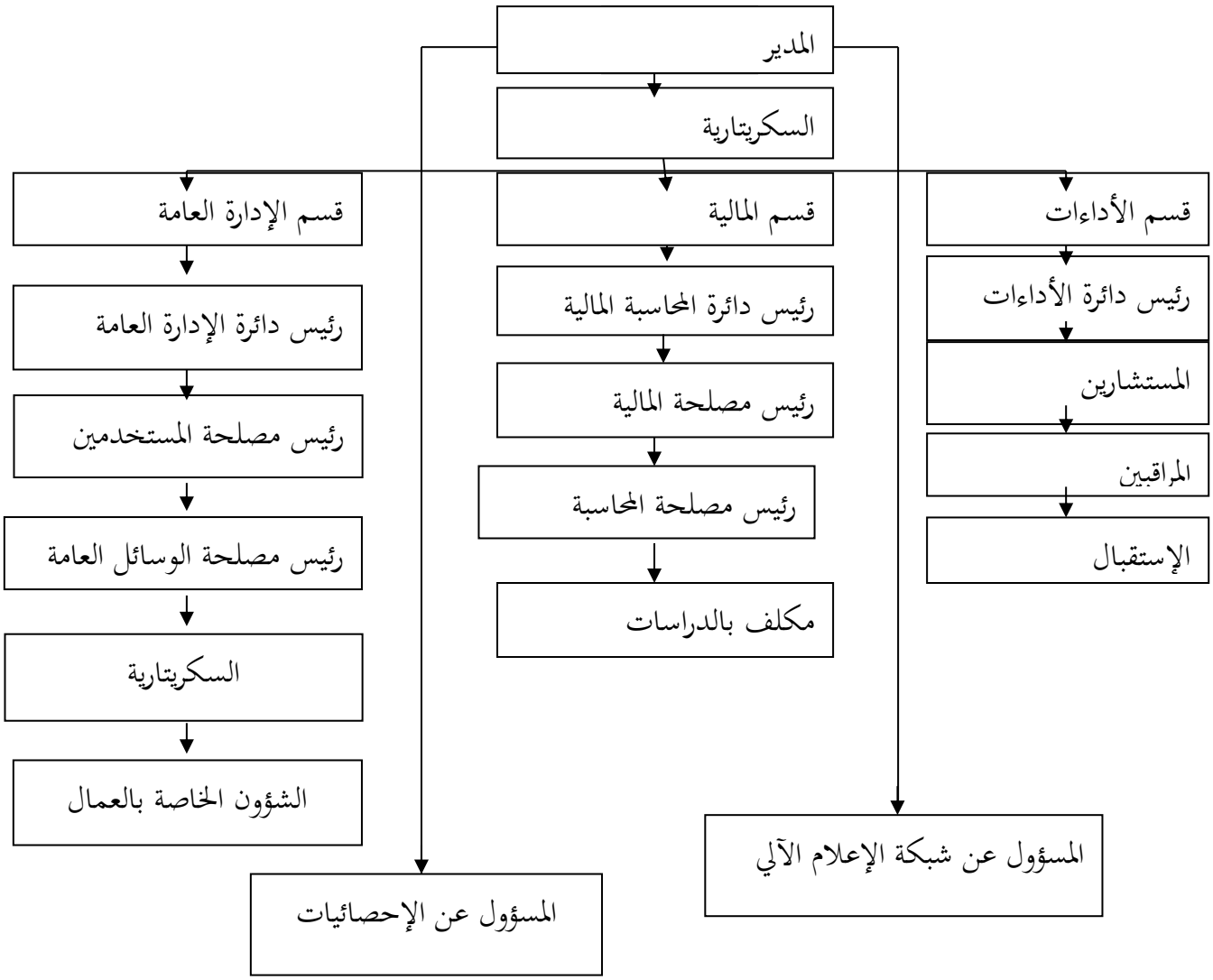

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على المعلومات المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة .

1–الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية تيارت

-إستراتيجية الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة :

يعتمد الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على إستراتيجية محددة من أجل توعية الشباب الراغبين في المقاولاتية

1-الأيام الإعلامية : تنظم أيام إعلامية و دراسية تهدف من وراءها إلى توسيع و تفعيل الحملات التحسيسية للشباب البطال من أجل غرس المبادرة إلى إنجاز المشاريع المصغرة و مستقلة ، كما يتم توضيح لهم كل الجوانب القانونية و التنظيمية و الإقتصادية لهيكل المشروع .

2-تنظيم المعارض : تنظيم معارض جهوية و وطنية و دورية تهدف إلى :

-ترقية منتجات و خدمية المؤسسات المصغرة

-ربط علاقات مباشرة بين المؤسسات المصغرة لتكوين شبكة مؤسساتية

-ترقية روح المقاولاتية لدى الشباب البطال و ذلك بإظهار ما قام به الآخرون لتشجيع الشباب على التقدم من أجل إنشاء مؤسسات مصغرة .

3-التنسيق مع أجهزة قطاعية : التشجيع على إنشاء عدد من مؤسسات مصغرة كثمرة مجهودات قطاعية ممولة من طرف صناديق التنمية المحلية.

4-وضع نظام المعلومات : وضع الصندوق نظام معلومات يرتكز على شبكة داخلية للمعلومات تخص الصندوق ، يعتبر نظام المعلومات هذا فعلا بنك معطيات حقيقية حول الشباب المستثمر و نشاطاتهم ، بما يسهل الإدارة الجيدة للمحافظة على ملفات المؤسسات الصغيرة كما يسمح بالمعالجة السريعة و الشفافية لكل ملفات مودعة ، و كذا متابعة محليا و مركزيا.

التطور المستمر للجهاز : و ذلك من خلال الرفع من مستوى أدائه ، و تطوير الآليات و أقلمة الصندوق مع متغيرات المحيط الإقتصادي من خلال :

-إستحداث مديرية التطوير و الإبداع

الجدول رقم (03–14):يمثل مستوى الإستثمار في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

	مستوى الإستثمار	المساهمة الشخصية	القروض بدون فائدةcnac	القرض البنكي
المستوى الأول	قيمة الإستثمار أقل من 5000000	1%	%29	%70
المستوى الثاني	قيمة الإستثمارمن 5000000إلى 10000000	%2	%28	%70

المصدر : الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فرع تيارت

كان يساهم الصندوق ب5000000دج كأقصى حد ، ومنذ بداية سنة 2006إرتفعت مساهمة إلى 10000000دج

ثالثا :تحليل المعطيات المتحصل عليها من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة فرع تيارت

الجدول رقم (03–15) عدد مناصب الشغل المنشأة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتيارت 2010 /2018

الموظفين	العدد	النسبة
ذكور	3839	93,67
إناث	259	6,32
المجموع	4098	100

من إعداد الطالبتين بالإعتماد على المقابلة الشخصية خليفة قادة مؤطر في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك نسبة معتبرة من مناصب الشغل المتوفرة مع إشراك المرأة في مجال الشغل والإستثمار ، وهذا مؤشر إيجابي بإشراك المرأة كعنصر فعال في المجتمع بالمساهمة في الإستثمار وتطوير عملية التشغيلية .

الجدول رقم (03–16):مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على مستوى المحلي (فرع تيارت)2010إلى 2018/03/31

قطاع نشاط الإستثمار	المؤسسات المنجزة	%
النقل	2177	53,12
الخدمات	1050	25,62
الصناعة	191	9,54
الفلاحة	279	6,80
أشغال العمومية	92	2,24
أعمال الحرة	09	0,22
الحرف	100	2,44
المجموع	4098	100

المصدر : من إعداد الطابتين بإعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات المنجزة في إطار الدعم الذي يقدمه الصندوق بلغ 4098مؤسسة من سنة 2010 إلى 2018،ويستحوذ قطاع النقل على أكبر نسبة تقدر ب53,12 %من إجمالي المؤسسات ، ويليه قطاع الخدمات بنسبة 25,62 %وهذا راجع إلى تفضيل المستثمرين لهذين القطاعين نتيجة لقلة تكاليفهما وعدم تطلب خبرات عالية ، والربح فيهما مضمون بنسبة كبيرة.

المطلب الثالث : نتائج الدراسة

من خلا ل هذا المطلب سوف نتناول أهم النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة ، من أجل معرفة مساهمة المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع على مستوى المحلي

من خلال تحليلنا للبيانات السابقة توصلنا إلى مجموعة من النتائج

-نجد أغلب الإستثمارات هي إستثمارات في المشاريع ذات الطابع الخدماتي والتي لاتحتاج إلى عمليات إنتاجية معقدة ، مايعني أن الشباب المستثمر ، يتميز بإمتلاك مؤهلات بسيطة والمتمثلة في تقديم الخدمات التي تؤدي إلى الربح السريع بعيدا عن المخاطرة .

كما توصلنا أن معظم الإستثمارات في المؤسسات المصغرة على مستوى الولاية إستثمارات من المستوى الأول .

إن الإستغلال الحقيقي للمؤسسات المقاولاتية متوسط من خلال تحليل للمعطيات وهذا مايعطينا فكرة عن وضعية الحقيقية للمؤسسات المصغرة في الولاية ، حيث نجد أن نجاح وإستمرارية المؤسسات تتعرض لبعض الصعوبات وهو مايجعل نسبة النجاح ضعيفة .

بالنسبة للمساعدات ودعم الدولة في إنشاء المؤسسات المصغرة من طرف الشباب عبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وجدنا أن نسبة النجاح معتبرة مقارنة بنسبة النجاح في المؤسسات المصغرة المنشأة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

كما توصلنا أن عوامل نجاح المقاولاتية على مستوى الولاية تكمن في :

الموقع المناسب : يساعد بنسبة كبيرة في نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الخبرة : الخبرة عامل أساسي يساهم في نجاح المؤسسات بنسبة كبيرة ، حيث نجد أن الخبرة الكافية لصاحب المؤسسة هي معيار نجاحه في أعماله .

الإدارة الجيدة : حيث نجد فئة قليلة من يجدون أن الإدارة الجيدة هي معيار لنجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تسهيل الإجراءات الإدارية :هناك علاقة عكسية بين هذا العامل و نجاح المؤسسات المصغرة ، حيث أنه كلما كانت الإجراءات طويلة و معقدة ، كلما كان هناك عائق أمام نجاح هذه المؤسسات و بالتالي سيؤثر على التنويع.

كما توصلنا إلى أن الرجال هم أكثر فئة مستثمرة في مجال المقاولاتية ، وذلك نظرا لطبيعة المجتمع بينما مجال المرأة ينحصر أكثر في الصناعات التقليدية .

كما أن الملكية لأغلب المستثمرين الشباب ملكية فردية و العمل لحسابهم الخاص ، حتى إذا كان هناك شركات فإنهم ينحصرون في العائلة ، و يعودون إلى مدى إحتياجهم لتمويل مؤسساتهم.

كما أن مصادر التمويل معظم المؤسسات تحصل على القروض من الوكالتين ANSEJو CNACو حتى هذه المساعدة تتم بصعوبة ، فالموافقة على هذا القرض إستغرقت في المتوسط بين سنتين و 03 سنوات.

كما أن الأهداف غير محددة بشكل دقيق ، وهي تختلف من مستثمر إلى آخر و كان أغلب هذه الأهداف فمن وراء إنشاء هذه المؤسسات و خروج من البطالة و المساهمة في التنمية المحلية و التنويع الإقتصادي .

المساهمة في التنويع الإقتصادي : أصبحت الدراسة أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك على مستوى تخفيف البطالة، وعلى مستوى رفع الدخل العائلي، حيث تخلق هذه المؤسسات نوع من التنويع الإقتصادي، حيث توجد عدة نشاطات تقوم الوكالات الموجودة نذكر أبرزها :

الصناعة : تحظى بإهتمام كبير من طرف الوكالة .

الصناعة الغذائية : صناعة العجائن الغذائية، الخبز، حلويات عصرية وتقليدية، صناعة الشكولاطة، مرطبات، رحي القهوة، تحميص وتغليف الفول السوداني .

الألبسة :اللباس الجاهز، خياطة الملابس، نسيج الملابس، الحياكة، صنع الأغطية المنزلية

الصناعة الجلدية : الأحذية التقليدية ، الألبسة ، تربية الماشية، الأبقار، إنتاج اللحوم، والحليب، تربية الدواجن والأرانب والنحل، الفلاحة، إنتاج البذور، الفواكه، الخضر، التجفيف والتخزين ، مشتلة الزهور و نباتات الزينة.

الخدمات، الإعلام الآلي، الحلاقة، والتجميل والإطعام، تصليح السيارات ومختلف التجهيزات وغيرها

المباني والأشغال العمومية، أشغال البناء، أعمال مختلفة بالمباني الكهرباء، الدهن، النجارة .

الصعوبات:

أثبتت الدراسة الميدانية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من صعوبات تحد من تطورها كان أهمها مشكل التمويل، الضرائب، البيروقراطية، العقار، نقص المرافقة، نقص التوعية والإعلام ..... حيث تختلف هذه المشاكل من مؤسسة إلى أخرى.

خلاصة الفصل :

على الرغم من حداثة نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تيارت ، و عدم بلوغها بعد المكانة اللائقة على المستوى الوطني. نظرا لإصطدامها في الواقع الإقتصادي بمجموعة من العراقيل و المشاكل ، إلا أن خيارها نابع من الإدراك بأن قيام إقتصاد قوي يستدعي حتمية بناء مؤسسات إقتصادية قوية على مستوى الولاية ، وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية للولاية وبالتالي تحقيق التنويع الإقتصادي على مستوى الوطن و إخراج الإقتصاد بالإعتماد على مصدر واحد وهو المحروقات، وإن تفعيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تشجيع قيامها، ودعم الشباب في خلق هذه المؤسسات على مستوى الولاية يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة إلى الإقتصاد الوطني، ومساهمة في توفير مناصب الشغل ، وتحقيق الرفاهية الإجتماعية، والتطور التكنولوجي وتموين السوق المحلية .

وفتح المجال أمام الإبتكار والإبداع والسعي إلى تحقيق الإزدهار الإقتصادي وخلق التنافس المحلي بصفة خاصة ، و الوطنية بصفة عامة .

خاتمة

خاتمة

تضاعف إهتمام الدولة في الآونة الأخيرة بالمقاولة وهذا راجع للدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به في تفعيل إستراتيجيات التنويع وخلق فرص الأعمال .

هذا للدور الأساسي الذي تلعبه لتحقيق التنمية الإقتصادية من خلال مساهمتها في الناتج المحلي كما تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية و تعظيم الفائض الإقتصادي .

لا يقتصر دور المقاولاتية في مساهمته الإقتصادية فقط و إنما لها دور و تأثيرات على الجانب الإجتماعي من خلال توفير مناصب الشغل و المساهمة في تنمية المواهب و الإبتكارات .

كما سمحت بتحقيق التنويع الإقتصادي ، حيث تجلى هذا التنويع في سعي الجزائر إلى تفعيل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ودعم القطاعات الهيكلية و المتمثلة في الفلاحة و الصناعة و السياحة .

وبخصوص التنويع في ولاية تيارت فقد بينت الدراسة التطبيقية في الوكالات الوطنية الدور الفعال في تمويل المشاريع، ومدى مساهمتها في تطوير العلاقة بين المقاولاتية على المستوى المحلي والتنويع الإقتصادي المحلي .

إختبار الفرضيات

لقد إستند البحث على مجموعة من الفرضيات ، حاولنا إختبارها من خلال الدراسة ، ومنه يتضح لنا :

الفرضية الأولى: من خلال ماتعرضنا له في الفصل الأول يتأكد لنا بأن المقاولاتية وسيلة لتخلص من الإقتصاد الريعي ، وذلك أن المقاولاتية تسعى إلى التنويع الإقتصادي وذلك من خلق جوا لإستثمار والمنافسة وبالتالي زيادة القيمة المضافة للإقتصاد الوطني .

الفرضية الثانية: من خلال ماتطرقنا إليه في الفصل الثاني من الدراسة ، يظهر لنا أن المقاولاتية تساهم في تحقيق التنويع الإقتصادي وذلك من تفعيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرضية الثالثة: من خلال دراستنا للفصل الثالث تأكد لنا بأن المقاولاتية تحقق التنويع الإقتصادي على مستوى الولاية من خلال أجهزة الدعم المتوفرة في ولاية تيارت

النتائج:

مما سبق يمكن الخروج بالنتائج التالية

- مساهمة الجزائرفي تفعيل المقاولاتية بشكل كبير من خلال دعم النشاطات المقاولاتية
- التنويع الإقتصادي خارج المحروقات ضروري لإنعاش الإقتصاد وتقويته نظرا للتغيرات المتاحة في سوق المحروقات .
- الإقتصاد الجزائري بصفة خاصة ينتهج طرق و إستراتيجات جديدة للتخلي من التبعية للقطاع المحروقات .
- إنشاء وكالات وطنية التي تعتبر كأحد آليات لدعم المقاولاتية .
- هناك بعض القطاعات لها ظروف جد مناسبة في ولاية تيارت مثل قطاع الفلاحة .

الإقتراحات والتوصيات :

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن إعطاء بعض الإقتراحات والتوصيات

- يجب العمل على خلق حاضنات الأعمال ومشاتل على مستوى الجامعات بالتنسيق مع أحهزة الدعم وذلك للمشاريع الإبداعية التي تكون من تصميم الطلبة ، قصد ترقية روح التعليم المقاولاتي لديهم ونشر ثقافة العمل المقاولاتي وذلك من خلال عرض نماذج ناجحة رائدة في الميدان
- العمل على تشجيع الإنتاج المحلي عن طريق وضع سياسة شاملة للحد من إستراد المنتجات التي يمكن إنتاجها في الداخل ومحاربة ظاهرة إنحراف الأسواق والتحكم في الاقتصاد الريعي
- إصلاح النظام المصرفي الجزائري ضعيف وإنشاء بنوك خاصة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمنشأة حديثا وتفعيل فكرة البنوك الإسلامية التي من شأنها زيادة الإقبال خاصة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
- محاولة من تخفيف من حدة العراقيل التي تقف في وجه المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة خاصة العراقيل الإدارية ، وذلك بوضع قوانين صارمة تأخذ بعين الإعتبار وخصوصية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل الحكومة والرقابة ومحاربة الفساد الإداري.

أفاق البحث

يبقى هذا البحث المتواضع فضاءا واسعا للتعمق والإكتشاف وتطور الدراسة

- دراسة قياسية لمدى مساهمة المقاولاتية في التنويع الإقتصادي في الجزائر
- دراسة تأثير دعم الدولة للمقاولاتية من خلل توفير الجو مناسب للإستثمار
- واقع الإقتصاد الجزائري بعد النفط
- أسباب فشل ونجاح المؤسسات الناشئة في الجزائر

وفي الأخير نسأل الله سبحانه وتعالى أن نكون قد وفقنا في دراستنا لهذا الموضوع بالقدر الوافي

قائمة المراجع

الجزء الأول : اللغة العربية

الكتب :

1-محمد منصور أبو جليل ، فراس جميل جليل العتوم و آخرون ، التسويق في المنشآت الصغيرة ، دار غيداء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2014 .

2-محمود إبراهيم نور و آخرون ، التفكير الإداري و الإستراتيجي في عالم المتغير ، مكتبة المجتمع العربي للنشر ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2010.

3-فايز جمعة صالح النجار ، عبد الستار محمد العلي و آخرون ، الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة ، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2006.

4-أنطون نعمة و آخرون ، المنجد في اللغة العربية المعاصرة ، دار المشرق للنشر ، الطبعة الثانية ، بيروت ، لبنان ، 2001 .

5-بلال خلف سكارنة ، المشاريع الصغيرة و الريادية .

6-مروة أحمد ، نسيم برهم و آخرون ، الريادة و إدارة المشروعات الصغيرة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات للنشر ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، مصر ، 2014.

7-شوقي ناجي جواد ، المرجع المتكامل في إدارة الأعمال ، دار الحامد للنشر ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2010.

8- صلاح عبد القادر النعيمي ، المدير و المفكر الإستراتيجي فن و مهارات التفاعل مع الآخرين ، مكتبة الجامعة الإثراء و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2008.

9-أسامة خير ، القيادة الإستراتيجية ، دار الراية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2014 .

10-دي برلوق ، فكر رجال الأعمال الطريق إلى النجاح المتكامل ، مكتبة الشقري ، دار الراحب الجامعية للنشر ، بدون طبعة ، بيروت ، لبنان ، بدون سنة النشر .

11-مهني محمود عياصرة و آخرون ، القيادة و الرقابة و الإتصال الإداري ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2008.

12-محمد علي جعلوك ن دليل رجال المال و الأعمال ، موسوعة العلوم الإدارية دار الراحب الجامعية للنشر ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 1999.

13 – محمد شفيق ، القيادة تطبيقا العلوم السلوكية في مجال القيادة ، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2007.

14-ميساء حبيب سليمان ، سمير العبادي ، المشروعات الصغيرة و أثرها التنموي ، مركز الكتاب الأكاديمي ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2015.

15-بلال خلف سكارنة ، الريادة و إدارة المنظمات ، دار المسير للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن 2008

16-خبابة عبد الله ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة ، دار الجامعية للنشر ، بدون طبعة ، الأردن ، عمان ، بدون سنة النشر.

17-محمد هيكل ، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة ، سلسلة المدرب العلمية مجموعة النيل ، بدون طبعة ، مصر ، 2002.

18-ليث عبد الله القهيوي ، بلال محمود الوادي ، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية ، دار حامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2012 .

19-رحمن حسن موسى الموسوي ، الإقتصاد الزراعي ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان . 2013

20-أحمد محمد مندور ، أحمد رمضان نعمة الله ، المشكلات الغقتصادية للموارد و البيئة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، 1995.

21-جنان قرقوتي ، الزراعة و الصناعة و التجارة ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 2006.

22- عنبر إبراهيم شلاش ، التسويق الزراعي ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ،الأردن .2012

23-فتحي محمد أبو عيانة ، الجغرافيا البشرية ، دار المعرفة الجامعية للنشر ، بدون طبعة ، الإسكندرية ،مصر بدون سنة النشر.

24-مهدي أحمد رشيد ، الجغرافيا الإقتصادية ، الجنادرية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، عمان .2015

25-عرفات إبراهيم فياض ، الإقتصاد السكاني ، دار البداية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، .2012

26-خالد حامض ، التخطيط الزراعي بدون طبعة ، سنة 1975، 1976 .

27-صبحي بلقاسم ، واقع الأمن الغذائي و مستقبله ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2010.

28-حمد سلمان المشوخي ، هيكل الصناعة الإسرائيلية ، الناشر منشأة المعارف ، بدون طبعة ، الإسكندرية ، 1989.

29-محمد إبراهيم عبد الرحيم ، الإقتصاد الصناعي و التجارة الإلكترونية ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، بدون طبعة ، الإسكندرية ،2007.

30-على أحمد هارون ، أسس الجغرافيا الإقتصادية ، دار الفكر العربي للنشر ، طبعة جديدة و مزيدة و منقحة ، القاهرة ، 2006.

31-محروسي إسماعيل محمد ، إقتصاديات الصناعة و التصنيع ، مؤسسة شباب الجامعة ، بدون طبعة الإسكندرية ، 1992

32-فؤاد بن غضبان ، السياحة البيئية المستدامة بين النظرية و التطبيق ، دار الصفاء للنشر و التوزيع الطبعة الأولى ، عمان ، 2015

33-زيد منير سلمان ، الإقتصاد السياحي، دار الراية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، الأردن، 2008

34-مرزوق عايد القصيد و آخرون ، مبادئ السياحة ، دار الإثراء للنشر والتوزيع، مكتبة الجامعة الشارقة ، الإمارات ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2011.

35-مناء عبد الجبار الموسوي، شذى كاظم علوان، التقدم التقني في صناعة السياحة، الطبعة الأولى 1999.

36-عثمان محمد غنيم ، بنتا نبيل سعد ، التخطيط السياحي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى عمان ،الأردن ، 1999

37-عبلة عبد الحميد بخاري ، إقتصاديات السياحة ، بدون طبعة ،بدون دار نشر ، 2012

38-مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد على الدباغ، إقتصاديات السفر والسياحة، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.

39-فؤاد بن غضبان، الجغرافيا السياحية، الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، بدون طبعة ، الأردن ، 2014.

40-عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، إدارة المشروعات الصغيرة ، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع ، مصر، 2002 .

أطروحات الدكتوراه و رسائل جامعية :

41- محمد قوجيل ، دراسة و تحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر دراسة ميدانية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2016،2015

42-جودي محمد علي ، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014، 2015

43-لونيسي ريم ، المعوقات الإجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الكبرى للآلات الصناعية باتنة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر،قسم علم الإجتماع ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، جامعة سطيف 2 ، الجزائر ، ، 2014 ، 2015

44-مهني أشرف ، المرافقة المقاولاتية أسلوب للنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر ،تخصص إدارة العمليات التجارية ، غير منشورة ،جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، 2014،2013

45-شلوف فريدة ، المرأة المقاولة في الجزائر ، رسالة ماجيستر تخصص علم الإجتماع و التنمية و تسيير الموارد البشرية ، جامعة قسنطينة ، 2009،2008

46-ملاي حاجة مباركة و آيت جميلة، الرغبة المقاولاتية عند الطلبة ، دراسة حالة عينة من الطلبة بجامعة ولاية سعيدة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية تخصص إدارة المشاريع ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الدكتور ملاي الطاهر ، سعيدة ، 2016،2015

47-صندرة سايبي ، محاضرات في إنشاء المؤسسة ، جامعة قسنطينة 2 ،2014،2015

48-أقفال قادري ، دور التكوين في تفعيل التوجه المقاولاتي لدى خريجي الجامعات ، ورقلة ، 2015،2014

49-عدة عابد ، تشخيص واقع المؤسسات المصغرة في ولاية تيارت و دورها في تفعيل التنمية المحلية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر ، تخصص الإقتصاد و التنمية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و علوم التجارية ، غير منشورة ، جامعة إبن خلدون ، تيارت ، 2010 ، 2011

50-آيت سعيد فوزي ، دور الغرف المهنية في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، دراسة حالة دور الغرفة الصناعية التقليدية و الحرف في دعم روح المقاولاتية وفق منهجية GERME-CREE،

مذكرة نيل شهادة ماجيستر في علوم التجارية ، تخصص إدارة الأعمال التجارية ، جامعة الجزائر 03، الجزائر غير منشورة ،كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير 2013،2014

51-نوال إسلال ، خميسي شيحة ، الإعتماد الإيجاري كأداة حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة بنك الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسات، غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03 2013،2014

52-سهيلة مداني ، بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، دراسة حالة الجزائر خلال 2005،2010 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسات ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر03 ، 2012 ،2013

53-بوزيد عصام ، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، دراسة حالة بنك البركة الجزائري مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2009،2010

54-نور محمد لمين ، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية الريفية كبديل إقتصادي خارج المحروقات دراسة حالة ولاية تيارت ، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2011،2012

55-بوختالة سمير ، دور و أهمية الصناعة في تحقيق متطلبات التنمية الإقتصادية في الجزائر على ضوء الحديد و الصلب (مركب الحجار)2001-2009، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية كلية العلوم الإقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير ، 2010،2011

56-لفقير حمزة ، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة، مع دراسة حالة برامج GERME ,CREE المعتمد في غرفة الصناعات التقليدية و الحرف سطيف ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير تخصص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة أمحمد بوقرة ، جامعة بومرداس ، الجزائر، 2008 ، 2009

المؤتمرات و الملتقيات :

57-بلقاسم ماضي ، بوضياف عبير ، ثقافة المؤسسة المقاولاتية ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المقاولاتية : التكوين و فرص الأعمال ، جامعة باجي مختار ، عنابة

58-اليمين فالتة ، لطيفة برني ، البرامج التكوينيةو أهميتها في تعزيز روح المقاولاتية ، ورقة مقدمة للملتقى الدولي للمقاولاتية : التكوين و فرص الأعمال 06/07/08/أفريل

59-بوخمخم عبد الفتاح ، صندرة سايبي ، مداخلة بعنوان دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة ، واقع التجربة الجزائرية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة

60-عبد الجبار سالمي ، التفاعل بين التعليم و المقاولاتية خدمة لإحتياجات السوق ، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية الرابعة حول المقاولاتية الشبانية ، جامعة بسكرة / الجزائر ، 2013

61-الأخضرين عمر و علي باللموشي ، مداخلة بعنوان معوقات المؤسسات الص غيرة و المتوسطة في الجزائر و سبل التطوير ، الملتقى الوطني واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يومي 05 و06 ماي 2013، جامعة الوادي

62-عبد القادر محمد ، عبد القادر مبارك ، العمل الحر ثقافة المجتمع أو متطلبات مرحلة ؟، ورقة مقدمة إلى الملتقى الثاني للمنشأة الصغيرة و المتوسطة ، مركز تنمية المنشآت الصغيرة ، المملكة العربية السعودية 29/28 نوفمبر 2004

63-برباش توفيق و كشاط أنيس ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين الواقع و المأمول ، أبحاث المؤتمر الدولي ، تقييم آثار برامج الإستثمار العامة و إنعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الإقتصادي خلال فترة 2000،2014، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، عين مليلة ، 13/12 مارس 2013

64-علي موسى رابح ، جوادي سميرة ، سياسات تدعيم المؤسسات الصغيرة في الجزائر بين المقتضيات الإقتصادية والحاجات الإجتماعية، الملتقى الوطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار البترول، يومي 26/25 أفريل 2017، جامعة 08 ماي 1945 كلية العلوم الإقتصادية و العلوم تجارية و علوم التسيير، قسم علوم الإقتصادية

65-سوامس رضوان ، العلاقة بين البنك و المؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية و النقدية الجارية في الجزائر ، الملتقى الوطني حول المؤسسة الإقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الجديد ، كلية العلوم الإقتصادية جامعة ورقلة ، 23/22 /2003

66-بن يعقوب ومهري ، تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل و الإنجازات المحققة ، أبحاث المؤتمر الدولي ، تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة و إنعكاساتها العامة على التشغيل و الإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2014/2001، 12/11مارس 2013، دار الهدى للطباعة و النشر ، عين مليلة

67-فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي ن دور نظام الرقابة الداخلية في تسيير الفعال للمؤسسات دراسة حالة الوكالة الوطنية للقرض المصغر ، الملتقى الوطني حول : المؤسسات الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الإقتصادي

في ظل إنهيار الأسعار ، 26/25/أفريل 2017، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية

68-أحمد طرطار ، سارة حلمي ، حاضنات الأعمال التقنية كآلية لدعم الإبتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ن الملتقى الدولي للمقاولاتية : التكوين و الفرص الأعمال ، جامعة بسكرة

69-العربي تيقاوي ، دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كنموذج من وجهة نظر العاملين

70-بركات ربيعة ، دوباخ سعيدة ، حاضنات الأعمال و دورها في دعم و تنمية المقاولات الصغيرة ، الملتقى الدولي حول المقاولاتية ، لتكوين و فرص الأعمال

71-بن يوب فاطمة ، بوفلفل سهام ، مداخلة بعنوان دور سياسات التأهيل الصناعي الحديثة في دعم وتفعيل إستراتيجية التنويع الإقتصادي ، ملتقى وطني حول المؤسسات الغقتصادية الجزائرية و إستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار ، 26/25 أفريل 2017 ، جامعة 08ماي 1945 ، قالمة ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية

72-ناجي بن حسين ، مهيز إبتسام، مداخلة بعنوان البلدان النفطية و حتمية التحول من الإقتصاد الريعي إلى تنويع الإقتصاد، قراءة في تجربة النرويجية، ملتقى وطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الإقتصادي، الملتقى الوطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية و إستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار 26/25 أفريل 2017 ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية

73-محمدكريم قروف ، بن جلول خالد ، مداخلة بعنوان دور سياسات التأهيل الصناعي الحديثة في دعم و تفعيل إستراتيجية التنويع الإقتصادي ، الملتقى الوطني خول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار ، 26/25 أفريل 2017 ، جامعة 08ماي 1945 ، قالمة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية

74-الصوفي أشرف ، الدامي عبد المنعم ، مداخلة بعنوان القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الإقتصادي الجزائري ، ملتقى وطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية و إستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار ، 26/25 أفريل 2016 ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير ن قسم العلوم الإقتصادية

75-مرزوق أمال ، مداخلة بعنوان أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الإقتصادي ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية و إستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار الأسعار ، 26/25 أفريل

2017 ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية

76-خبراء و مختصون للإتحاد الحكومة الإمارتية مهدت للمستقبل ، التنوع الإقتصادي يعزز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي ، الثلاثاء 19 أفريل 2016.

77-ضيف أحمد و عيل ميلود ، تقييم التنويع الإقتصادي في الجزائر و دور القطاع الخاص في التنمية الغقتصادية ، مداخلة ضمن اليةم الدراسي نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الإقتصادي في ظل تراجع أسعار النفط ، يوم05 ماي 2015 ، جامعة البويرة ، الجزائر

78-لرباع الهادي ، طبايبية سليمة ، التنويع الإقتصادي خيار إستراتيجي لإستدامة التنمية ، المؤتمر العلمي الدولي ، التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، أيام 07و08 أفريل 2008 ، جامعة فرحات عباس سطيف .

79-لعفيفي دراجي ، بن الشيخ توفيق ، مداخلة بعنوان تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنويع الإقتصادي في الجزائر ، ملتقى وطني حول المؤسسات الجزائرية و إستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهار أسعار ، 25 و 26 أفريل 2017، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم تجارية و علوم التسيير ، قسم علوم الإقتصادية

80-زغيب شهرزاد ، عيساوي ليلى ، المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الجزائر واقع و آفاق الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، الأغواط ، 09/08 أفريل 2002

81-طويطي مصطفى ،كتوش نبيل ، المقاولة من الباطن كخيار إستراتيجي لدعم نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عرض تجربة الجزائر ، ملتقى الوطني حول المؤسسات الإقتصادية في ظل إنهيار أسعار المحروقات 26/25/أفريل 2017، قالمة ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم تجارية و علوم التسيير ، قسم علوم الإقتصادية

82-عياش الزبير ، بلغول ليلى ، مداخلة بعنوان تحديات السوق المالي الجزائري كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ملتقى وطني عن المؤسسات الإقتصادية الجزائرية و إستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار 26/25 أفريل 2017 ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم تجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية

83-سليمان ناصر ، عواطف محسن ، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج إطار المحروقات المعوقات و الحلول ، الملتقى الدولي الأول حول تقييم إستراتيجيات و سياسات الجزائر الإقتصادية ، إستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر ، جامعة المسيلة ، الجزائر بالتعاون مع مخبر السياسات و الإستراتيجيات الإقتصادية

84-محمد الهادي مباركي ، المؤسسة المصغرة و دورها في التنمية ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، الأغواط ، 08 /09 أفريل 2002

85-محمد زيدان ، أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال الصناعات التقليدية و الحرفية ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، الأغواط 09/08 أفريل 2002

86-فرح شعبان ، رحالية بلال ، آليات و برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين الواقع والتحديات ن المؤسسات الغقتصادية الجزائرية و غستراتيجيات التنويع في ظل إنهيار أسعار ، 26/25 أفريل 2017 ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم الإقتصادية

87-عمر الكتاني ، مداخلة بعنوان دراسة تقييمية للمقاولات الصناعية الصغيرة و المتوسطة المغربية في إطار المؤتمر الدولي ، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية ، سطيف ، الجزائر ، 25و 28 ماي 2003

88-حسن ، رحيم ، التجديد التكنولوجي كمدخل إستراتيجي لدعم الفترة التنافسية للمؤسسة الجزائرية (حالة الصناعات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) ن ملتقى دولي حول منافسة المؤسسات و تحولات المحيط ،كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية ، قسم علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 30/29 اكتوبر 2002

89-بقشيش علي إسماعيل بن زعلة ، أهمية الإستثمار الفلاحي و تحقيق الإكتفاء الذاتي كأداة للتنمية الفلاحية و الحد من التقلبات أسعار المحروقات ، ملتقى وطني الثاني حول آثار إنهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر ن دراسة السياسات البديلة ، جامعة الأغواط ، يومي 11/10 أكتوبر 2017

90-محمد تبيب ، عادل جارش ، الإستثمار السياحي كآلية لتنويع موارد الإقتصاد الوطني ، الفرص و التحديات ، الملتقى الوطني حول أثر إنهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر دراسة السياسات البديلة

91-بن لحسن ناصر الدين ، بلبخاري سامي ، مداخلة بعنوان القطاع السياحي كأحد البدائل الإستراتيجية لقطاع المحروقات ، الملتقى الوطني حول : المؤسسات الإقتصادية الجزائرية التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار ، يومي 26/25 أفريل 2017 ، قالمة،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم الإقتصادية

92-محمد بن ذهبية و آخرون ، مساهمة الإستثمار في القطاع السياحي في دعم التنمية الإقتصادية بالجزائر في ظل إنهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر دراسة السياسات البديلة ، يومي 11/10 أكتوبر 2017

93-توفيق خذري ، عمار علي ، مداخلة بعنوان المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة ، دراسة حالة لطلبة بجامعة باتنة .

94- حساني رقية ، خوني رابح ، الحاضنات التكنولوجية : نحو توليد التكنولوجيات المحلية عن طريق دعم الرواد .

المقالات العلمية :

95-حامد عبد الحسن الجبوري، التنويع الإقتصادي وأهميته للدول النفطية، صحيفة الديوان، 2016/10/25

96-طاهر جاسب البعاج ، محلية التنويع الإقتصادي والإمكانيات في العراق ، العدد 15 ، 5433 ، 2017/02

97-محمد كريم قروف ، قياس و تقييم مؤشر التنويع الإقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1998-2014) ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، غرداية ، المجلد 09 ، العدد 02 ن 2016

98-باهي موسى و روابنية كمال ، التنويع الإقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط ، مجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية ، العدد 05 ديسمبر 2016 ، جامعة ورقلة

99-السعي بوشول ، نذير غانية ، سعاد جرمون ، المقاولاتية كإستراتيجية للتنويع الإقتصادي ن دراسة حالة المملكة العربية السعودية ، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية ، العدد 07 ، ديسمبر 2017 ، جامعة الشهيد حمه لخظر ، الوادي ، الجزائر

100-مسعود بن جواد ، حمزة طيوان ، خيارات تمويل المقاولات الصغرى و المتوسطة في الجزائر ، مجلة إقتصاديات المال و الأعمال JFBE

101-حسين عبد المطلب ، المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تشغيل في الدولة العربية ، الإسراج ، وزارة العقار و الصناعة المصرفية ، مجلة الباحث ن العدد08 ، 2010

102-حفيظ صواليلي ، أزمة عامة في الجزائر ، مقال في جريدة الخبر اليومية على الموقع الإلكتروني www.elkhabar.com ،تاريخ الإطلاع 2018/03/10

103-عامر عامر أحمد، محاولة نمذجة و تقدير الفجوة الغذائية في الجزائر ، مجلة الباحث ن العدد08 2010 ، جامعة ورقلة ، الجزائر

104-باشوش حميد ، واقع الفلاحة في الجزائر و دوره في التنمية الإقتصادية ، دراسة تحليلية للفترة 2000، 2015 ، مجلة دفاتر بواكس ، العدد رقم 06 ، سبتمبر 2016

105-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سمح بإستحداث مليون منصب شغل ، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني 2347 www.djazairess.com/elmowatan

106-السعيد بريكة ، نور الهدى عمارة ، إستثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، ديسمبر 2015

107-علي العبادي، واقع ومتطلبات تطوير السياحة والصناعات التقليدية في الوطن العربي ، مجلة التنمية الصناعية، العدد42، المغرب 2001

108-سامية عزيز، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية، العدد الثاني، في جوان 2011 ، جامعة قاصدي مرباح بورقلة.

الجرائد الرسمية :

109-المرسوم التنفيذي رقم 188/84 المؤرخ في 26 محرم عام 1415 ل 1994/07/06 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، الجريدة الرسمية ، العدد44، المادة 01

110-المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 06 جويلية 1994 يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، الجريدة الرسمية ، العدد 44 ، الصادرة بتاريخ 07 جويلية 1994

111-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، العدد 13 ، الصادر في 26 فيفري 2003

112-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المادة 05 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل 10 يناير سنة 2017 ، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، العدد 02، 11 جانفي 2017

113-نوال جاوت، مسار التجديد الفلاحي والريفي من 1961 إلى 2012 ، إصلاحات شاملة وبرامج تنموية لتحقيق الأمن الغذائي، جريدة المساء، العدد 4686، الصادرة بتاريخ 2012/07/05

114-المادة 10 من الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد46

115-رمضان جريدي العنوي ، أهمية القطاع الصناعي في الإقتصاد الوطني ، صحيفة الجزيرة ،

الأنترنت :

116-الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.andi.dz

117-المعهد العربي للتخطيط، سياسات التنويع الإقتصادي، تجارب دولية و عربية http://www.arab.api-org

118-نبيل يوبية، السياسات الفلاحية في الجزائر، على الموقع الإلكتروني www.miragki-algeria.org/istrategir. panda ،

119-منشورات الديوان الوطني للأراضي الفلاحية على الموقع الإلكتروني www.onta.dz

120-صناعة على الموقع الإلكتروني : www.marefa.org/index.php

121-ولاية تيارت : https.ar.wikipedia.arg /wik

122-ساعة 19:45،يوم 2018/04/04 ، الشلالة :https://ar.m.wikipedia/wik

123-ساعة 15:36 ،يوم2018/04/05، السوقر:https://ar.m.wikipedia/wik

الجزء الثاني : اللغة الأجنبية

-Rapport : Activite ,emploi et chomage en september ,N726 ,Decembre 2015 ,ONS 124 ,P16